415

ف.ج

الفوائد الضيائية، تأليف عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (-٨٩٨هـ). كتبت في سنة ٩٨٦هـ.

٢٠٥ ق ١٥ س ٢٠×١٣٫٣ سم

٤٢٣٢

نسخة حسنة خطها تعليق، المتن فوقه خط بالحمرة، طبع.

الأعلام ٤: ٦٧، الظاهرية (نحو): ٤٠٠

١- النحو، اللغة العربية أ- الجامي، عبد الرحمن بن أحمد -٨٩٨هـ ب- تاريخ النسخ ج- شرح كافية ابن الحاجب.

Copyright © King Saud University

٤٢٣٢

Copyright © King Saud University

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه وبعد فهذه
فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق
والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله تعالى بغفرانه واسكنه بحبوحة
جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين
يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد
الضيائية لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر
المستفيدين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته بحمد الله سبحانه بان جعله
جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا ليس من حيث انه كتابه ككتب السلف
حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون ابتر او اقطع لجواز اتيانه به تلفظا من غير ان يجعله جزءا من كتابه

٤٢٣٢
ف/٤٧٥

جواز فيما كان جوابا لسوال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل
ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله
ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع
بقرينة السوال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من ذل وعجز عن الخصام لانه كان ظهرا للعجزة الاذلاء و
آخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير
وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح
جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير
وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه
كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل
ثم فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر
مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز

الجمع

بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الآية وان استجارك
احد من المشركين استجارك فاحد فيهما فاعل فعل محذوف وجوبا
وهو استجارك الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان المفسر
قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع
دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذف فان اي الفعل
والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية
واذا تنازع الفعلان بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا
نحو زيد معط ومكرم عمروا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر
من الفعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان ظاهرا
اي اسما ظاهرا او اقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذا لم يتقدم عليهما او المتوسط

بينهما معمول

بينهما معمولا للفعل الاول فهو متجه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون
هو مع وقوعه في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدلية
لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا
بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا
ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل
في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حرف لا يصح اضماره ولا بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل المقصود اثباته له وقد اراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق
قطعه اضمار الفاعل فلهذا اختصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير
المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم
الاضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية
بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية

مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل
منهما ان الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية
وذلك على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية
اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد
عمروا وليس هذا قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين
وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك
الاسم الظاهر بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة
بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الفاعلية والمفعولية
حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من الاخر حصل مثال القسم الثالث
وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا واكرمني
واكرمت زيدا وضربني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا

وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الثاني
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الاول مع
تجويز الثاني لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل
الثاني كما هو مذهب البصريين مع تجويزه لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا
اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق
الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا وتثنية وجمعا مذكرا
ومؤنثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور
دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا استد شيء مسده خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر و
ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني
الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل
الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء
الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو
مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده

اعمالُ الفعلِ الاول فان اقتضی الفاعلَ اضمرتَه وان اقتضی المفعولَ حذفتَه
او الثانی اضمرتَه تقول ضربنی واکرمنی الزیدان ج لا یلزم ح حذفه وقیل
روی عنه تشریک الرافعین او اضماره بعد الظاهر کما فی صورة تأخیر الفاعل
تقول ضربنی واکرمنی زیدٌ هو وضربنی واکرمت زیدا هو وروایة المتن
غیر مشهورة عنه وحذفتَ المفعولَ تحرزا عن التکرار لو ذکر وعن الاضمار
قبل الذکر فی الفضلة لو اضمر ان استغنی عنه والا ای وان لم یستغن عنه
اظهرتَ ای المفعول نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لانه لا یجوز
حذف احد مفعولی باب حسبت ولا یجوز الاضمار لئلا یلزم الاضمار قبل الذکر
فی الفضلة وان اعملتَ الفعل الاول کما هو مختار الکوفیین اضمرتَ
الفاعل فی الفعل الثانی لو اقتضاه نحو ضربنی واکرمنی زید اذا جعلت
زیدا فاعل ضربنی واضمرت فی اکرمنی ضمیرا راجعا الی زید لتقدمه رتبة
فلا محذور فیه ح لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة
فقط وهو جائز واضمرتَ المفعولَ فی الفعل الثانی لو اقتضاه علی المختار
ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا یتوهم ان مفعول الفعل الثانی
مغایر للمذکور ویکون الضمیر راجعا الی لفظ متقدم رتبة کما تقول ضربنی

بل لفظا
صح

واکرمت

واکرمتُ زیدا الا ان یمنع مانع من الاضمار کما هو القول المختار ومن الحذف
کما هو القول الغیر المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبیل
الا الی الاظهار نحو حسبنی وحسبتهما منطلقین الزیدان منطلقا حیث اعملت حسبنی
فجعل الزیدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول فی حسبتهما
واظهر المفعول الثانی وهو منطلقین لمانع وهو انه لو اضمر مفردا فات المفعول
الاول لو اضمر مثنی خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا یخفی انه لا یتصور
التنازع فی هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثانی ای منطلقا علی انه اسم
للمضاف ذات ما بالانطلاق من غیر ملاحظة تثنیته وافراده والا فالظاهر
انه لا تنازع بین الفعلین فی المفعول الثانی لان الاول یقتضی مفعولا مفردا
والثانی مفعولا مثنی فلا یتوجهان الی امر واحد فلا تنازع ولما استدل
الکوفیون علی اولویة اعمال الفعل الاول بقول امرئ القیس ولو انما اسعی
لادنی معیشة کفانی ولم اطلب قلیل من المال حیث قال لو واحد توجه الفعلان
اعنی کفانی ولم اطلب الی اسم واحد وهو قلیل من المال فاقتضی الاول رفعه
بالفاعلیة والثانی نصبه بالمفعولیة واختار امرؤ القیس الذی هو افصح شعراء العرب
اعمال الاول فلو لم یکن اعمال الاول اولی لما اختاره اذ لا قائل بتساوی

بیت

الا عن لين في جانب المص عن طرف البصرين وقول امرئ القيس كفاني
ولم اطلب قليل من المال ليس منه اى من تنازع الفعلين لفساد المعنى على تقدير
توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل واحد منهما
وذلك لان لو لما جعل في حيز الشرط كان ما في جزائه او معطوفا على احدهما
منفيا والمنفي مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم اطلب
المجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل
وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى اى انا لا اسعى لادنى معيشة
ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له
مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة
اتصاله حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك
المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو
اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه
اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل

اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضي المجهول او يفعل
اى المضارع المجهول فقط او الى مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها
من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني
من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند
الفعل اليه ولا يكون اسنادا تاما لزم كونه مسندا او مسندا اليه معا مع
كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين
وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت
اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب مشعر بالعلية فاذا اسند اليه فات النصب والاشعار
بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل
من المفعول له والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب
علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت
واما المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف
وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف كونه
مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يكون

اذا اراد بباب علمت كل فعل متعد الى المفعولين ثانيهما عبارة عن الاول نحو قولك علمت زيدا قائما تارة لا يجوز ان يقيم قائما مقام الفاعل بان يقال علم قائم زيدا بل يجب عند حذف الفاعل مع اقامة المفعول الاول مقامه كقولك علم زيد قائما

موقع الفاعل يتعين اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه
بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب
كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة
تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان
امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة
و فايدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل
بلا مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه
بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلهما وان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام
المفعول به فالجميع سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول
من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى
بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني
لانه عاط اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك
عند الامن من اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا
ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات
او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع

منهما

الاصل فيهما ان يكونا مذكورين

بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم
لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي
كاسمي ان وكان فكأنه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج
مثل بحسبك درهم مسندا اليه هو احترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج
عن القسم فانها لا يكون الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا
والف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير
استفهام ونفي مع قبح والاخفش مع عدم ذلك مستندا عليه بقول الشاعر فخير نحن
عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين
اسم التفضيل ومعموله الذي هو منكم باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء
رافعة لظاهر او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله
اراغب انت عن آلهتي واحترز بقوله لظاهر نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع
لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا للظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم
مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد

حرف النفي واقايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام
فان طابقت مفردا اي الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى
نحو اقايمان الزيدان او مجموعا نحو اقايمون الزيدون فانها ح خبر ليس الا
جاز الامران كون الصفة مبتدا وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون
ما بعدها مبتدا والصفة خبرا مقدما عليه فهنا ثلث صور احدها اقايمان
الزيدان فح يتعين ان يكون الزيدان مبتدا واقايمان خبرا مقدما عليه وثانيها
اقايم الزيدان فح يتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر
وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نحو
في نحو ضرب بزيد انه المجرد والمسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند
اي ما يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه
لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدا واحترز به عن القسم
الثاني من المبتدا ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا وتجعل
الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدا وعلى التقدير يخرج به القسم

من المبتداء

من المبتدا ويكون قيد المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدا والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند اليه شيء او يسند الى شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدا والخبر
رافع لهما عند البصريين فانما غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا
عامل في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا
لا يكونان مجردين عن العامل اللفظية واصل المبتدا اي ما ينبغي ان يكون المبتدا
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات والخبر
حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثمة اي من اجل ان الاصل
في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عايدا الى زيد
المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار
لعود الضمير الى الدار في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير
الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل
فيه ان يكون معرفة لان المعرفة معنى معينا والمط المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص تقل

اشترا كما فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار كاين فيها
فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا وفي الدار خبره
ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي
فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد
في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذلك كل نكرة في الاثبات وقعت
بعد ما يفيد العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص
الفاعل قبل ذكره وهو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت
قائم علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فكانك
قلت رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح
المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان لمحبي حبيب وقد يكون شرا كما اذا كان

لمحبي عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا فيكون على الاول
يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني
لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر
ذا ناب وهذا مثل يضرب لرجل قوي ادركه العجز في حادثة ومثل
قولك في الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم
ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص
بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه بالنسبة الى المتكلم اذ اصله
سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار
فكانه قال سلامي اي سلام من قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين
النحاة قال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة
لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات
الركيكة الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول
الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب
ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن
الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة ايضا

فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام
ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة فالجملة
مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين
المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر
في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد
وقد يحذف العائد اذا كان في المقام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن
منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن
لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جار
او مجرور فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا
مقدر اي مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة
بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه
والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه
الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم

وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا
على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه
يجب تقديمه محافظة لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه ا هذا ابوك ام ذاك وابوك خبر
وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه
معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام
او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين معا او متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين
في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب
تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك دفعا للاشتباه او كان
الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا عما يكون فعلا لغيره كما في قولك زيد قام ابوه
فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما
في الصور الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ
بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس

المبتدأ بالفاعل في البدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل
الزيدان قائمان والزيدون قائمون قائمان الزيدان وقائمون الزيدون لاحتمل ان يكون
الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على
التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية
الفاعل وجمعه كتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس
بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة ماله صدر الكلام اي معنى
وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم
متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفردا
صورة واذا قدر باسم الفاعل كان مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة
صورة واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ماله صدر الكلام
لتصدره في جملة او كان الخبر بتقديمه مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ
فبتقديمه يصح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار يخصص المبتدأ
بتقديمه كما عرفت فلو اخر بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه
بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر تابع له بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فانه
نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق

اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله
مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله
على التمرة متعلق بتعلق الخبر بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة
بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة
مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع
هذه الصور لما ذكرنا وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا
وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين
بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب
اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف
ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف
لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس
بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل
التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو

الاول للتنبيه على انه للحكم * فما يرد عليه نحو قوله وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا بالشرط
في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفا في الخبر ويصح عدم دخولها
فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط واذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخول الفاء فيه بل يجب
عدمه وذلك المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي
جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مؤولة بجملة فعلية بهذا بالاتفاق وانما
اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مؤولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما وفي حكمهما الاسم المضاف اليها مثل
الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم
الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور
فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني
هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف
بظرف فله درهم فاما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما
فقولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف

المشبهة

لانهما تمنعان الكلام عن احتمال الصدق والكذب الى الانشاء والشرط يحتمل الصدق والكذب محمد افندي

المشبهة بالفعل اي وان دخلتا المبتدا الذي يصح دخول الفا على خبره مانعان
عن دخوله عليه لان صحة دخوله انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر للشرط
والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما تخرجان الكلام من الخبرية
الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو
بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله
درهم فان قيل بما ذكر وجه ما علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص
ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة
لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاستفهام ان الاتفاق الواقع فيهما
والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية
ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل قد
الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه فاعتني بقوله وذكره
ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القران
وكلام الفصحاء فهاهنا عدم منع ان المكسورة عن دخول الفا على الخبر ما سبق

منبع

وما يدل على عدم التقدير المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف
يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا
جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد
اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح
او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه ايضا عند من قال
فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف جوازا
مثل المبتدأ المحذوف فى مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره
الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية وليس من حذف الخبر بتقدير
الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شخص بالاشارة والحكم عليه بالهلالية
ليتوجه اليه الناظرون ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا او لانه يوهم بصنف الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
جائزا لقيام قرينة من اقامة ما يقوم مقامه مثل الخبر المحذوف جوازا فى قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الاصح كما نص عليه صاحب
اللباب خرجت فاذا السبع واقف على تقدير ان يكون اذا ظرف زمان للخبر

١٦

المحذوف غير بيانا ومستند اى ففى وقت خروجى السبع واقف وقد يحذف
الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى فى تركيب التزم
فى موضعه اى موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك فى اربعة ابواب على ما ذكره
المصنف اولها المبتدأ الذى بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد
موجود لكان كذا لان لولا لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود
وقد التزم فى موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزم قائم مقامه
هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما فى قول الشاعر
ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على
مذهب البصريين وقال الكسائي ما بعد لولا فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد
زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ
كان مصدرا صورة او تأويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما
وبعده حال وكان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل
ضربى زيدا قائما وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا قائما
او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربى السويق ملتوتا واخطب
ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل

اول البيت
ولولا خشية الرحمن عندى
جعلت الناس كلهم عبيدا
بيت

اذا كان قائما فذا حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فمعنى
اذا كان ثم حذف ذلك مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف
لان الحال بمعنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون
الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي
يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول
وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كان عن الفاعل اولهما ثم تقول حذف المفعول
الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائم وتجوز حذف ذي الحال مع
قيام القرينة تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي
هو خبر المبتدا والعامل في الحال وقام مقامه كما تقول اشد احمد يا فتى
يكون ابعد من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا
قائما حاصل فجعل قائما من متعلقات المبتدا وبعضهم حذف الخبر من غير سده
وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر
الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا
ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما ضربت زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدا مشتمل خبره على معنى المقارنة

وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك نحو كل رجل وضيعته اي كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون
واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلفظ
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر
والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوحة لان القسم موضع التخفيف
لكثرة استعماله خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي المشابهة
من الحروف للخمس السابقة وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه
الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله سواء اي خبر ان واخواتها المسند اي شيء اخر
بعد دخول هذه الحروف عليها فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا
وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لابداء اثرها فيهما لفظا
او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه
فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى

ومحتمة انا ولا محل للجملة بجواب القسم
فعل مضارع معلوم متكلم مبني على الفتح

وقال بعضهم [illegible] بالابتداء [illegible] بهذه الحروف

بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى التكلف بان المراد بالمسند
الى اسمائها هذه الحروف ولا يلزم منه استتار قوله بعد دخول هذه الحروف
ولا الى التكلف بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم
حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم ابوه او مؤول بقائم مثل ان زيدا قائم
فانه المسند بعد دخول احد هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم
خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه
واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد
من عائد ولا يحذف الا بعلم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود
شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ
يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك
ولا يجوز ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر
المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ
وذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما انحطت العمل الفرعي لم يتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف

في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره
كامر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز
التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم
وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر
لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيره خبر لا التي لنفي
الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل
نفسه هو المسند الى شيء هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيرها بعد
دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما تحقق
في خبرها غالبا ... نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه ونحو لا غلام رجل ظريف
انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر
وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته
على ما سوى الظرف فيها اي في الدار خبر بخبر لا الظرف ظريف ولا حال لان الظرف
لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام
رجل ويكون منصوبا للنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل بدلالة النفي عليه مثل لا اله الا الله اي لا اله

موجودا الا عند بنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى
قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقدير من
يحكون ما يرى خبرا مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
في معنى النفي والدخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان عملها هو المسند اليه هذا
شامل للمبتدا وللكل مسند اليه بعد دخولها خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابوه في نحو ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك واما
الى ما بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة والنكرة هذا اي العمل على لغة
اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقرؤون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعا
بالابتداء كما كان قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا
وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي
الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا
مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا
براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس اذ لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار
في البيت اعلم ان المسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه

بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع في باب فلا ينتقض بالتوابع فلما فرغ
من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها و
الضبط فقال **المنصوبات** هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر
في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما
وهي اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين فمنه اي من المنصوب لما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق
سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام
بخلاف غيره فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليه الا بعد تقييده بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اي المفعول المطلق اسم
ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا
ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فانه يدخل فيه مثل مات موتا وجسم جسامة
وشرف شرفا واما زيد لفظ اسم لا ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو احتراز من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو ضرب الرقاب اي اضربوا فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر

فعلها حقيقة ولا حكما نحو الضرب الواقع على زيد مبينا صفة ثابتة للفعل وليس المراد
به ان الفعل كاين بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى
الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا
فانه وان كان فعلا لفاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك
خرج به مثل كراهتي في كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبر فيها امران احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل سند اليه ولا شك
ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت
بعد الفعل بالاعتبار الاول كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق
واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به
لا مفعول مطلق اذ ليس فعلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود
جامعا ومانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على
ما يفهم من الفعل وللنوع ان دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل
جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد
فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة

على التعدد

على التعدد والتكثير والجمع يستلزم التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او التعدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد فيقال
جلستين او جلسات بكسر الجيم وفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا
للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبته
الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا
وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم
فجر اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا
على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي
رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا
اي جدع جدعا والجدع قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وحمدا اي حمدت
حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا
قيل عليه فقد قالوا احمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب

بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء، وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل
باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول
المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا تعلم له ضابط كلي يحذف معه
الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي
المطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا
لا يجب حذفه بعد نفي داخل على الاسم الذي لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم
لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف
الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم
لا يصح وقوعه خبرا عنه فلا يرد عليه نحو دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين النفي
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا
وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد فهذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفي
وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى المعرفة والنكرة
او الى ما هو فعل للمبتدأ او الى ما هو مشبه بفعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا

اي تمنون منا بعد مبني على الضم ومنصوب المحل ظرف المحذوف واما تفدون فداء ثم
والقرينة في المثبت الواقع بعد نفي او معناه هي ما يطلب الخبر ولا خبر يصلح من حيث المعنى الا فعل بمعنى المصدر
وفي المكرر هي المبتدأ والاحسن ما قيل ان الحذف انما وجب فيهما لان المقصود منهما الحصر والتكرير
وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه ووضع الفعل على الحدث والتجدد فلم يستعمل العامل اصلا
لكونه فعلا وهو موضوع على التجدد
او لم الفاعل وهو مع العمل ظاهر
التجدد كمشابهة الفعل فصار
لازم الحذف

اي تسير سيرا مثال لما وقع بعد معنى نفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا مثال لما وقع
مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب
منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا
بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله شدوا الوثاق جملة مضمونها
الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا بعد الشد واما تفدون
فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه
اي لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لا يقع
علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد
زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز
عن مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي صاحب ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا صوت حمار

نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار من صات
صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة
هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت وعلى
صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى
اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امراة ماتت ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع
اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره
اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا
فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف
ولا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اي نفس المفعول المطلق لانه انما يوكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا له ولو باعتبار
ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق
نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة
وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره لانه يحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث
منصوص عليه بلفظ المصدر يوكد نفسه من حيث انه محتمل الجملة فالموكد اسم مفعول

من حيث

من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير الموكد اسم فاعل من حيث انه
منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره فينبغي وعلى هذا
ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه لتكرير وتقرير حتى
يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل
للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى
مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد تكلف
مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك
ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر
اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك
الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف الب **المفعول به هو ما وقع** اي هو
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكره اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق
والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون

مفعول مطلق لفعل واجب الحذف قياسا اصله الب لك البابين فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه فصار البابين لك ورد الى الثلاثي بحذف زوائده فصار لبين لك ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر الى المجرور وسقط النون بالاضافة فصار لبيك

في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ملتبس به فخرج به المفاعيل الثلثة الباقية فانه لا يقال في واحد
منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم مغايرة
الفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعل ولا يخرج به مثل اعطى زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم
يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال
ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة
حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول
على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا
مثل الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا في ما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رايت ومن تكرمه اكرمه هذا اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه
في خبر ان نحو ان [illegible] ك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به
لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا

حذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي
المكة حذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر
ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم
او الترحم نحو اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه
الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة سماعي مقصور على السماع
لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ
ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي
مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد
لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب
اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك
بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد ندائها
فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه
حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج

بهذا اللقب عن تعريف المنادى ولهذا افرد المص احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم
فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع
فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله
تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل انه الظاهر من كلام سيبويه ايضا داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي
والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا
بان يكون له الطلب لفظية كيا زيد او تقديريا بان يكون آلته مقدرة مثل
يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب مقدرا كما
في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل
الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما
لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف
النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء
افعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب انما انتصب المفعول به بعامل
واجب الحذف وعلى المذهب كليهما مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي

الجملة فعند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند ابي علي
احد جزئيها اسم الفعل والاخر الضمير المستتر فيه ويبنى اي المنادى وقدم بيان
البناء على الضم والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب
الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضمة
او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى من غير صورة النداء و الفعل
مسند الى الجار والمجرور اعني به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم
غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه
مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة
لفظا ومعنى للكاف للخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك
لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني
مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء
وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله

متعلق بنداء او ظرف مستقر حال من المستتر

وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص
من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت ليتميز بالمستغاث له اذا
حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم فانه لو فتح لام الاستغاثة لم يعلم
ان المظ في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم ينعكس الامر لان المنادى
المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك كالكاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت
لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت
مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى
بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام
الجارة من خواص الاسم فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فارجع الى ما هو الاصل
فيه وقيل قد يخفض المنادى بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء
ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم اهمل المص ذكرهما
وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا من هاتين
اللامين لام الاستغاثة فكأن المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول
لينصره فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليخبره

منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي محذوف وليس الماء ولا الدواهي وانما
المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي
فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح لالحاق الفها
اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام
تقتضي الجر والالف الفتح وبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب بالمفعولية
ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف
لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية
متحققة فيه وما عرضه مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا معرفة واما ما لا يكون مفردا
ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا
والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا لكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا معقولا

بغير معين أي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب حالاً لا تقييد له لأنه منصوب
لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو الذي يكون مفرداً ولا معرفة مثل يا حسناً وجهه ظريفاً
ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً إذ حيث اتضح انتفاؤه بكل من القيدين بمثال
تصور انتفاؤهما معاً فلا حاجة إلى ايراد مثاله على انفراده مع أن المثال الثاني
يحتمله فيمكن أن يراد بقوله يا طالعاً جبلاً وهذه العبارة أعم من أن يراد بها معين
أو غير معين فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة وهذه الأمثلة كلها مثال
لما سوى المستغاث أيضاً فلا حاجة إلى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى
على ما يرفع به المفرد حقيقة أو حكماً وإنما قيد المنادى بكونه مبنياً لأن توابع المنادى
المعرب تابعة للفظه فقط وقيد المبني على ما يرفع به لأن توابع المستغاث بالألف
لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لأن المستغاث مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها
مفردة لأنها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافة بالإضافة المعنوية
فلا يجوز إلا النصب وإنما جعلنا المفردة أعم من أن يكون مفردة حقيقة بأن لا يكون
مضافاً معنوياً ولفظياً ولا شبه مضاف أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظياً أو مشبهاً
بالمضاف فإنهما لما انتفت فيهما الإضافة المعنوية كانتا في حكم المفرد ليدخل
فيها المضاف بالإضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لأنهما كالتوابع المفردة في جواز

الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه و[illegible] يا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه
ولما لم يجر الحكم في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جائز فيه مطلقاً بل
لا بد في بعضها من تفصيل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو
محتاج إليه فقال من التأكيد أي المعنوي لأن التأكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم
الأول إعراباً وبناءً نحو يا زيد زيد وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المصنف
ذلك ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي والصفة مطلقاً وعطف البيان
كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعطوف المعرف باللام
بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فإن حكمهما غير حكمها لكن
ترفع على لفظه الظاهر أو المقدر لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز أن يكون
تابعه تابعاً للفظه وتنصب على محله لأن حق تابع المبني أن يكون تابعاً لمحله وهو
المنصوب المحل على المفعولية نحو يا تميم أجمعون وأجمعين في التأكيد ويا زيد العاقل
والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها لأنها أكثر وأشهر ويا غلام بشر وبشراً
في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف الممتنع دخول يا
عليه والخليل ابن أحمد وهو أستاذ سيبويه في المعطوف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويز النصب لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل

التأكيد وهو قسمان لفظي وهو تكرير اللفظ الأول ومرادف نحو جاءني زيد زيد وضربت أنت ومعنوي مخصوص بالمعارف ونفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع وهذه الثلاثة اتباع لأجمع

فيبقى على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقامها
ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن
العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع
فيه حرف بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية في تابع المبني تابع لمحله
ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن
في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم
في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة يعطف على المفردة اي
وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة اضافة حقيقية تنصب لانها اذا وقعت
منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل
يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف
البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه المضاف باضافة حقيقية
والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول
يا عليه فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم

المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر
والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل ولا مانع من دخول
حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال كون كل منهما
مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين في البدل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا
جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد
وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما
كونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه
المنبئ عن جواز ضمه فان جواز الفتحة لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجرد
عن التاء او ملحق بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم مخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال كون ذلك
الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من
بنا المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه مفعولا
واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط

اي مع تارك التنبيه من حرف النداء والمنادى المعرّف باللام تحرّزاً عن اجتماع آلتي
التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسيط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسيط
الامرين معاً والتزموا اي العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب كما قررنا لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه
ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على
انه هو المقصود بالنداء وهذه المسألة مستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة
المنادى ولهذا لم نذكر هناك ما تخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه
بالرفع عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة
نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايهذا الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب
وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تحريم
اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضاً
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله إلاه حذفت الهمزة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم تجتمع هذا الا في
موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم
والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضاً عن المحذوف واما الناس

وان كان اللام فيه عوضاً عن الهمزة لان اصله أناس لكن ليست لازمة للكلمة
لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ويا الصعق
ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيّمت قلبي لانها
ليست عوضاً عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا بالشذوذ وفي الغلامان
في قولهم فيا الغلامان اللذان فرّا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ وذا
ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد
المعرفة صورة ووَلِيَ الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى معرفة فكل هو الظاهر
على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف
اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المذكور وذلك مذهب المبرد واما
الفتح فكان على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعاً لنصب الثاني كما
في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف اليه
البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر والبيت لجرير حين
عمر التيمي الشاعران يهجوه فقال جرير خطاباً لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم
في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجاء آبائهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم

يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلاميَ وسكونها مثل يا غلامي واسقاط
الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلامِ
وقلبها الفا مثل يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء
موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة
دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة
وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم
لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدوِ ويا عدوا وان
شذا في المنادى يا غلامَ بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف ويكون المنادى المضاف
الى ياء المتكلم يا غلاما في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف تقول يا غلاميه
ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الفصل والوصل وقالوا اي العرب في محاوراتهم
ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها
لكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابتِ ويا امتِ
يا ابتَ ويا امتَ بابدال الياء تاء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة

٢٥

على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابتُ
ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا
بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي
احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن امّ ويا ابن
عمّ خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال
لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امّ ويا بنت عمّ على الوجوه الاربعة
مثل يا غلامي فقالوا يا ابن اميَ ويا ابن عميَ بفتح الياء ويا ابن امي ويا ابن
عمي بسكون الياء ويا ابن امِّ ويا ابن عمِّ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة
ويا ابن امّا ويا ابن عمّا بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شذ
في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ بحذف الالف اكتفاء بالفتحة
لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء
الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام
من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى
وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه
الكلام وهو اي الترخيم حذف في آخره اي آخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف

لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون التعريف
مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على
تعريف الترخيم بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الآخر
وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان
واقعا فى المنادى على التقدير الثانى امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا
يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لم يمكن الحذف
من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثانى لانه ليس آخر
اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا المجرور
باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم
الذى هو من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
تنافى الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل فى المنادى عنده وما وقع
فى بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عنده دخوله
فى المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف فى آخره لمد الصوت اظهارا
للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية لا يغير فاجمله
والشرط الرابع احد امرين وجودى وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة

احرف لانه لعلمية سبب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما بقى
منه دليل على ما القى وزيادته على الثلثة لئلا يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب
بلا علة موجبة واما اسما ملتبسا بتاء التانيث وان لم يكن علما زايدا على الثلثة
لان وضع التاء على الزوال فكفيه ادنى مقتضى للسقوط فكيف وقد وقع
كثيرا فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يتأبوا ابقاء كونه ثنائية وتاء بعد الترخيم
على حرفين لان بقاؤه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان باقيا عن
اذ التاء كلمة اخرى براسها ويرخم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط
المذكورة الا ما شذ من نحو يا صاح فى يا صاحب مع شذوذه فالوجه فى ترخيمه
كثرة استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع فى بيان كمية المحذوف
بسببه فقال فان كان فى آخره اى آخر المنادى زيادتان كلتاهما فى حكم الزيادة
الواحدة فى انهما زيدتا معا واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون
زيدتا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها
من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب
لانه يكون ح من باب عمار ومروان وكان فى آخره حرف صحيح اى صحيح اصلى ليتبادر
الى الذهن لان الغالب فى الطرف الصحيح الاصالة فخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف

منه الا الثاء وسواء أكان من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل مثل مرمي ومدعو فان الطرف
منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة أي ألف أو واو أو ياء ساكنة متحركة ما قبلها
من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن بغلبتها وكثرتها فخرج منه نحو
مختار فانه لا يحذف منه الا الطرف الاخير وسواء أي والحال ان يائي آخره حرف صحيح
قبله مدة أكثر من أربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف
حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب وانما لم يوجد هذا القيد في قوله
زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون عند الترخيم يحذف زيادته لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا أي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة كما زيدتا معاً حذفتا معاً واما في الثاني فلانه لما حذف
الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلّت
على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ونعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علماً حذف الاسم الاخير فيقال
في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزله بمنزلة تاء التأنيث في كون
كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور عن
الثلثة حرف واحد أي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم

موجب

موجب حذف الاكثر يا جار ويا مال في حارث ومالك وهو أي المنادى المرخم
في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم
على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في حارث يا حار بكسر الراء على
ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو
متحركة بعد فتحة وقد يجعل للتقليل أي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل
اسماً برأسه كأنه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه
لا حكم الاصل فيقال يا حار بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم ويا ثمي لانه
لما جعل ثمو اسماً برأسه صارت الواو طرفاً بعد ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر
ما قبلها كما في ادل أدلو ويا كرا لانه لما جعل كرو اسماً برأسه ارتفع مانع الاعلال
وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها
وقد استعملوا اي العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل
عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى
والمندوب في اللغة ميت يبكي عليه احد بعد موته بتعداد محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم
ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما
بيا او وا فالمتفجع عليه عدما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي النادب والمتفجع

عليه

وجودا لما تفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل
اللاحقة للنادب لفقد الميت فالى شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه
ويا عمراه ويا حسرتاه ويا مصيبتاه واختص المندوب بوا امتيازا به عن المنادى
لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي المندوب في الاعراب
والبناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع على صورة قسم من اقسام المنادى
فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة
يضم واذا كان مضافا او مشابها به ينصب به ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه
جميع اقسام المنادى لما ذكره انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك
زيادة الالف في اخره اي المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة فان خفت
اللبس اي الالتباس فيك اللفظ عند زيادة الالف لغيره عدلت الى
مجانس لحركة اخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت ندبة غلام
مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت
ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه
لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين وجاز لك الهاء اي الحاقها في حال
الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم

الموصوف

قوله واختص بوا اي وامتاز المندوب عن المنادى صورة بوا الى واختص بالمندوب بخلاف يا وانما فسره بالامتياز لان الباء اذا دخل على المختص يكون الاختصاص بمعنى الامتياز كما في قوله نخصك بالعبادة اي لا نعبد غيرك كذا قال استاذنا يوسف رحمه الله تعالى عليه

قوله واختص المندوب بوا اي كلمة وا مختص بالمندوب فالباء داخل على المقصور وهو الاعرف والاشهر كما حقق المحقق التفتازاني في المطول في بحث ضمير الفصل

الموصوف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه
فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر به اللفظ مندوب خاص ينتقل الذهن اليه ويعرف
به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب
بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيد الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس
كاتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جيء به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف
الصفة فانها جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا اجاز مثل
يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق
بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان
الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام
قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس وبنى به ما كان نكرة
قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم تعرف مثل يا رجلا لان نداءه
لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى
منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام

قوله وا انتهى لان لا تمام لانه يتم بالتنوين او باللام او بالنون التثنية او الجمع او الاضافة عصام

والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه فبقي على
من المعارف التي يجوز فيها حذف الحرف العلم سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كاللهم فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة نحو اللهم او بغير بدل
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصفت بذي
اللام نحو ايها الرجل وبالموصوف بذي اللام نحو ايها الرجل فلا يجوز الحذف
من ايها من غير ان يتصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت
نحو غلام زيد افعل كذا والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر
فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس
في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف النداء من الليل مع انه اسم جنس
قالته امرأة امرء القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله مخنوق
وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه فقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
عن مخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذ وذا حذف
حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم قيل هي رقية تصيد بها الكروان
يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تأمن ايضا

اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى
بغاثكم في ارضنا مستنسري مستنسريا

وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه
حرف التنبيه ويا حرف النداء اي يا قوم اسجدوا واما القرينة امتناع دخول
يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا
الباب فان ان ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل
مضارع سقط نونه بالنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي
وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله
الناصب على شريطة التفسير والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما
وجب حذفه حذرا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي ما اضمر عامله على
شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك
ولا يريد به ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء
الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك
الفعل او شبهه عنه اي عن ذلك الاسم العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في
ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا

عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا لسبب اخر بحيث لو سلط لمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم سواي احد الامرين الفعل او شبهه بعينه او بما
اي بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد الامرين الاسم بالمفعولية
كما سوانظ المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وبقيد
الفراغ عن العمل فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته
في زيد ليس مجرد الاشتغال بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضا مانع
عن ذلك وبقيد النصب بالمفعولية خرج نحو كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور
اربع احديها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير
تقدير ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب
الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور الا تقدير تسليط
الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير
باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال
المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف جاوزت وزيدا ضربت غلامه مثال الفعل

المشتغل

المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط
ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على احد ملازم للمنع عنه فينصب زيد في هذه
الامثلة بفعل مضمر مقدر ما بعده اي ضربت يعني الفعل المفسر لان نصب زيد في زيدا
المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت
واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة
سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في
الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي
فيه الامران الى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع
بالابتداء اي بكونه مبتدا اذا تجرد عن العوامل اللفظية ليصح رفعه بالابتداء اي مع تجرده
عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع اعني النصب لانتفاء الصحة
فيهما متساويتان لان وجود صلاحية التفسير قرينة مصححة لا مرجحة فمتى لم يترجح النصب
ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الخارج
ولكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب كما اذا دخلت
على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا

كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية
قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا مبتدأ
بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها تايدت
بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت مع الطلب
نحو اما زيدا فاضربه فان المختار فيه النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبر المبتدأ او هو
لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب اذا الواقع مع الاسم المذكور للمفاجاة
في كونه من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع
فان اذا للمفاجاة لا يدخل الا على جملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف
من ان اذا للمفاجاة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها بعدها
فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اي بسبب عطف جملة هو فيها على
جملة فعلية متقدمة للتناسب اي لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة
المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفي
ما ولا وان لا ليس لم ولما ولن من بينها للجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر
معمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته ولا عمرا امرأته وان زيدا
ضربته الا عمرا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام

لانه يختار

لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشتمل
مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى
قد في الاصل فلا يكتفي بتقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة
في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم
المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه
المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل
الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي
مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيه الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسر اي التباس
ما هو مفسر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسر في هذا المقام بل هو خبر
في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته
للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية
ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة
فان التركيب لا يحتملها معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل

من حيث

حال من كل شيء

على الاضمار بشريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبراً له كان موافقاً
للنصب في اداء المقصود ولكن ضعيف لشبهه بالصفة لاحتمال كون خلقناه صفة وبقدر خبراً له وهو
خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر فانه يوهم
كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق الله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد
منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرواً اكرمته اي عنده او في داره ونحو
ذلك الا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران في اذا
عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على ذات وجهين اي اسمية خبرها جملة فعلية
فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل فالوجهان يستويان لحصول التناسب فيهما
ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف
على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ليست غير مشتملة عليها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ان ولو فان اما وان كانت
من حروف الشرط فكلها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع

الطلب

الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما
النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظاً او تقديراً نحو ان زيداً ضربته
ضربتُه مثال لحرف الشرط والا زيداً ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل
ازيد ذهب به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيداً فيه وان
كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقيق النظر انه ليس
منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث
لو سلط او مناسبه لنصبه لان ذهب لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني ذهب
فان قلت لا نحصر المناسب في ذهب فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل لابس
او ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيداً لابسه الذاهب به او علمائه احد
بالذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور
او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرته مفقود واذا كان كذلك
فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء ونصبه غير جائز
بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب
وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر اي في صحائف

اى لهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير
فعلوا كل شيء في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا
لفعلهم لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابته اى لهم
وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان
كل ما هو مفعول لهم كاين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير
وكبير مستطر لان كل كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون
كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر
المبتدا تقديره كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة
واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه
امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني
كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع
الا في رواية شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تمحلوا في اخراجه عن هذه
القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المص الى تمحلهم
في اخراجه فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه
مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا

فان قيل لم قدم النساء على الرجال في الزانية والزاني فلم قدم الرجال على النساء في سرقة في قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا قلنا لان الزنا قد يكون بقوة الشهوة والشهوة عشرة اجزاء تسعة للنساء وواحد للرجال وقدم الرجال في السرقة لان السرقة انما يكون بقوة القلب وقوة الرجال اكثر من النساء

موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء
والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط لدلالتها على سببية الجزاء ومثل هذه الفاء
لا يعمل ما في حيزها فيما قبلها فامتنع تسليط المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه
الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف المضاف
والزاني عطف عليه والخبر محذوف اى حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد
وقوله تعالى فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء فيه ايضا
للسببية اى وان ثبت زناهما فاجلدوا او وقيل زايدة او للتفسير وجزء الجملة
لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يحتمل في الضابطة فتعين الرفع والا
اى وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين ايضا حتى يكون داخلة تحت
الضابطة فالمختار فيها النصب واختيار النصب فيه لاتفاق القراء على الرفع
فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع
المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول به فيها التحذير وانما وجب
حذف الفعل فيه لضيق الوقت عند ذكره وهو في اللغة تخويف شيء بشيء
وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اى اسم عمل فيه النصب بالمفعولية
بتقدير اتق تحذيرا اى حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا له فيما بعده

واعلم ان كلمة حتى يجي بمعنى مكان وهو مشهور في العبارة وقد يجي بمعنى البعد وهذا التوفيق بينهما بمعونة المقام وههنا للبعد

اعلم انه قد يقع المحذر منه بعد المحذر
نحو اياك والاسد وقد يقع المحذر
مكررا نحو اياك اياك وقد يقع
المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد

اي مما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا على صيغة المجهول عطف على حذف
او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما في المعطوف عليه
قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع الضمير العايد الى المعمول اشعارا
بانه محذر منه مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان مثالان للاول
نوعي التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد اي نفسك عن حذف الارنب
وسوضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى تقدير من المحذر
سو الاسد والحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها
منهما لا تحذيرهما عنها والطريق الطريق مثال للثاني نوعيه اي اتق الطريق
ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه بعد ونحو في مثال نوع الثاني في غير مثال
لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده منه والصواب ان يقال بعد
او نحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع
مثل نفسك فان المعنى نفسك عما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من النوعين فينبغي ان
يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع

قوله فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك
فيه نظر لان نفسك [illegible] المحذر منه المحذر
[illegible] يصح القول بان المعنى بعد نفسك
[illegible] الاظهر الا ان يقال ان
[illegible] والتحذر منها
ليس [illegible] الشخص [illegible] فالمحذر منه في الحقيقة
هو [illegible] بالمثال فاذا انظر الى المثال صح
هذا المعنى فافهم

قوله كالمثال المذكور
لا يخفى عليك ان النصب
في المثال المذكور اعني الطريق
انما يصح بنزع الخافض
والتقدير اتق عن
الطريق فافهم

خارجة عن المحذر وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في قسم النوع الاول اياك من الاسد
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول وان تحذف
وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير اياك من ان تحذف لان حذف
حرف الجر عن ان قياس ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع
من وشذوذه من غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف
العاطف اشذ شذوذا لان حذف حرف الجر مع ان وان شايع وكثير في غيرهما
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه** هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا
كان العامل مصدرا فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو
شيء من اسم زمان او مكان عن ان يفعل فيه سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها او لا وقوله
مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة
لكنه ليس بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة واخاه فيه فان يوم الجمعة يصدق
عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون فلو اعتبر في التعريف قيد
الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد
لا حاجة الى فعل مذكور الا بزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان

الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتمهيد البيان حكم كل منهما
وسواء اي المفعول فيه ظرف زمان او ظرف مكان ظرفية في وهو مجرور بها او بما يقدر فيه وهو منصوب
بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا المفعول فيه
ولذلك قال ويشترط نصبه اي يشترط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ
بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك
اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر
والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت
اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا
فلا يقبل تقدير في اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست
في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت
وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال
وحمل عليه اي على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما

اي ابهام

25

اي ابهام عند ولدى ولم يذكر وجه شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ
لابهامهما لكن هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا
نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل
عليه ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال لا للابهام
على الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل
استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه وهنا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل
فعل ينسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره
فانه اذا ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار
كذلك يصح ان تقول ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول فنسبة الدخول
الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي فعلت فيها فلا يكون الدار
مفعولا فيه بل يكون مفعولا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة
الى ان استعمال دخلت مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في

ونقل عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اي المفعول فيه بعامل مضمر على شريطة
التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر
على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما في المفعول به

المفعول له هو ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر
المفاعيل فما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور اي ملفوظ
حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال
لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح
الاحتراز عنه وهو اي الفعل الذي فعل لاجله مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا
قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد
مذكور في التركيب الذي هو فيه وفي اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
اللهم الا ان يراد بذكره معه كلمة فيه مثل ضربته تاديبا له مثال ما فعل لقصد تحصيله
فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت
عن الحرب جبنا مثال ما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع
بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل في المفعول المطلق
يخالف خلاف ظاهر الزجاج فانه اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر

من غير لفظ

من غير لفظ فعله فالمعنى في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت
في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول
الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته الا ترى الى ان صحة
تاويل حال بالظرف من حيث ان معنى جاءني زيد راكبا جاء وقت الركوب من غير
ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه
مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده
مفعول له على ما حققه وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذا ظهرت لزم الجر
وخصها بالذكر لانها الغالب في تعليلات فلا يقدر غيرها من اداة الباء او في
مع من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله
وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عم ان امراة دخلت النار
في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها
في النية وكان الاصل بقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة الى ابقائها
في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال
وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع الضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها

كما لو ذكرنا اذا كان المفعول له فعلا احترز عما اذا كان عينا نحو جئتك
للسمن لفاعل الفعل المعلل اي الحدث فاعله وفاعل عامله احترز عما اذا كان فعلا
لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد
زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا او زمان الضرب والتاديب واحد اذلا
مغايرة الا باعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت
من الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن
ولو شهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ايقاع
الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا
لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس والماكسم
بهذه الشرائط لشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به
واذا اختل شيء منها **المفعول معه** اي الذي فعل لمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا
به في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم
فاعله اسند اليه المفعول كما اسند اليه الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه
المجرور راجع الى اللام واحترز عن بعضه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى اللام النصب وتركه منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر والية في قوله تعالى

لقد تقطع

لقد تقطع بينكم على قراءة وفي بعض الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل
الوجه ان يجعل من قبيل تعقيب جعل من فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الغير
الراجع الى مصدره اي حصل الحلول لا بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى
هذا معناه الذي فعل فعل لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا
الى مصدره والضمير في معه للموصول مذكور بعد الواو احترز عن المذكور بعد غيره
كالفاء وثم لمصاحبة معمول فعل واللام متعلق بالمذكور اي يكون ذكره بعد الواو
لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى
الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم سواء كان ذلك الفعل لفظا
اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع
والمراد بمصاحبة معمول الفعل مشاركته في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت
وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا يتحقق
بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على الشركة
في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم انه ذهب جمهور النحاة الى ان العامل في المفعول معه
الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها
اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية وان كان الحق

الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لفظا وجاز
اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا والوجوب
فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع
على العطف وزيدا على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف تعين النصب مثل
جئت وزيدا اذ العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره
وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف
تعين العطف حيث لم يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو
نحو ما لزيد وعمرو والا اي ان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه سواه
نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير
المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال
لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى
ما تصنع او ما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا
ما تصنع وزيدا او معنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من
المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي
هو فاعل او مفعول به كما سوائط فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وما

الى الفاعل او المفعول ليخرج ما يبين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدا
نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل
على هيئة الفاعل او المفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول وما
الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمرا راكبين لفظا
او معنى اي سواء كان ذلك الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا
اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين
حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى
يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم
من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
او المفعول وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت
الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل والمفعول نحو
قل بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ابراهيم
مقام نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه مقام ان يأكل لحم اخيه فكان المضاف فاعلا

او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكانّ الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف
وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقولهم مصبحين
حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول
ما لم يسم فاعله باعتبار ضميره المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله
ولو قرئ بتيّن على صيغة الماضي المعلوم من باب تفعّل او بتيّن على صيغة المضارع
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول وخلا عن الحال
من المفعول معه والمفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لدخولهما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ
حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية ضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما
مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة
او التنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصده المتكلم الاخبار بهما عن نفسه
حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه ويصير زيد به مفعولا لفظيا بل مفعوليته باعتبار معنى

وقوله تعالى مصبحين داخلين في الصبح وهو حال من هؤلاء او من الضمير في مقطوع وجمع للحمل على المعنى فان دابر هؤلاء في معنى مدبري هؤلاء

معنوية

معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي
لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل
وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قائما ان كان
الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة
نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة
والتنبيه في نحو هذا زيد قائما وكالنداء في والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد
قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد حاملا وشرطها
اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض هو تقييد الحدث المنسوب
الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها ان يكون صاحبها معرفة
في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال
على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم
فارسا او مغنية غناء المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا
ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا

او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او معنى كما عليه الظاهر نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال
واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال فيه مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا
قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة حتى يقال الحكم بالغالبية كون صاحبها معرفة نعني تخلفه في بعض
المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن
يقول ارسل حمار الوحشي الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية اي ارسلها
الى الماء حال كونها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم
يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال والدخال هو
البعير شرب ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب ولعل المراد ههنا تداخل بعضها في بعض والمعنى على نغص
الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة
فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها
مصادر لافعال محذوفة اي تعترك العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك

فهذه الجملة الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما
انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة
وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
في المعنى نكرة وان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة التخصيص
سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين
وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها
في المعنى مبتدأ وحذرا ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا ضربت رجلا
راكبا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم
اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي قد عرفت فيما
قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه
اعني الجار والمجرور جار مجرى الظرف عنده داخل في الفعل او شبهه لفظا اعني الكلام
ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا
كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما
في الدار فاما مع تاخير المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يكون

قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال
وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على العامل
المعنوي لتوسعهم في الظرف والحال لا يتقدم عليه اذا لم يكن الظرف داخلا
في العامل واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي فهو ساقط من كلامهم فالمراد
الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم
على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا
بالاضافة فلم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة
زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف
فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين
يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو مختار عند المص ولهذا قال
على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك
متعلق لا تتقدم
الا كافة للناس ومنع ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة بان حرف الجر معد
للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت
راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب المعنى ليس
مجرورا واجاب بعضهم عن حجة الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة

وبعضهم

وبعضهم يجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة
والكل تعسف وتكلف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة
وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تأويل
الجامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل هذا بسرا اطيب
في قولهم هذا بسرا اي ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا حكاية فيه حلاوة صرفة فهما
مع كونهما جامدين حالان لا لتأويلهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان
يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب
اذا كان ما عليه رطبا والعامل فيهما اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا اضمار عند بعضهم وعند
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين
يلزم ان على كل منهما متعلقة والبسرية تعلقت بالمبتدأ اليه بهذا من حيث انه مفضل
وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لم الضمير بالنسبة الى المظهر
كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان فيه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه
وهو ضمير منه فيجب ان فيه قال الرضي واما الضمير المستكن في افعل فانه وان كان مفضلا
عليه لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا اري بأسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما

كان

منه فاعدها وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة اي اشير اليه حال
كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر الذي بين يديك فلا يتقيد الاشارة
بحالة البسرية ولانه حيث يصح وقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو
ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فصح ان وقعت حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب
لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية
لا تصلح ان تحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا يقتضي ارتباطها بغيرها
والحال مرتبطة بغيرها واذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها
وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة
الاسمية الحالية ملتبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان يكون
الرابط فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عم كنت
نبيا وادم بين الماء والطين فهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير انما يكون
في الحال المتنقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو

لا يدخل

لا يدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير
لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ خلافا لبعضهم
من الواو على الاصح والمضارع المثبتة اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا
بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى الاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع
وما سواها اي ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل
المشتملة على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او بالضمير وحده مع
ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني
زيد وما يتكلم غلامه او ما جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم عمرو والماضي المثبت
نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه او جاء زيد وقد خرج عمرو
والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما خرج غلامه عمرو ولا بد
في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة زمان الماضي الى الحال لفظا على الماضي
المثبت الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صاحب الحال
عليه تجوزا المثبت من الماضي المثبت اذا وقع حالا لان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل
فلا بد من قد حتى تقربه اليه فيقارنه وهذا الخلاف مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون
قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد ركب غلامه

قوله راشدا مهديا اما حال عن ضمير محذوف تقادفا او عن ضمير راشدا اتداخلا ثم

او مقدرة منوية نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت صدورهم
وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد وسيبويه يؤول قوله تعالى
حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف
هو الحال والمبرد يحمله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا
قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع للسفر او المنتهي اليه راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او بقرينة حالية كالمخاطب
وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن
يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي بنانه اي نجمعها قادرين ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمتقيدة للعامل بخلاف المؤكدة مثل
زيد ابوك عطوفا فالعطوفة لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي احقه
اوصفها من حققت الامر بمعنى تحققته وجحت منه على يقين او اثبتها كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان تقدر تحقق وشرطها اي شرط
وجوب حذف عاملها ان تكون مؤكدة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما لو كان

اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز
عما اذا كان فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولابد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد
تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها واما لو كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز هو الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو بنفسه
مبهم واريد او متعين المستقر اي الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه
موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف
الى الكمال وهو الوضعي واحترز به عن نحو رايت عينا جارية فان قوله جارية يرفع
قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع
وكذا اندفع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اما موضوع
لمفهوم الكلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم
الكلي ولا في احد من جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدده والموضوع له والمستعمل فيه
فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه
وكذا اندفع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كلا واحد من ابو

حص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشتهر ان يذكر
لقبا الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا لابهام الوضعي عن ذات
لا عن صفة واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر
الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع
الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز
عما سواه من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنوين لا ابهام فيه
الا من حيث ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس
العسل والخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه بحسب
الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت
فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي فاذا اريد
رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة
او مقدرة صفتان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا
والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد
ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اي القسم الاول

من التمييز

من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد
ويعني به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر
الشيء اي يعرف به قدره ويبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها
اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد
وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدار اما يتحقق في ضمن عدد نحو عشرون
درهما وسياتي ذكر تمييز الاعداد وبيانه في باب اسماء العدد
واما في ضمن غيره اي في غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف
المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا
وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير في هذه الصور
هو المقدارات لان قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع
وعلى التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس
وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير
وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها

والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة
لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الآتي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام
فنصبه ذلك الاسم التام فتلك المشابهة التام بفاعله وهذه الاشياء
انما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل لا يرى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التميز عنه فلا يقال عندي
الراقود خلا فيفرد اي التميز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
اي التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزائه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب كخلاف رجل
و فرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه
لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد
الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان المراد

بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية
ويجمع اي يورد التميز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد
في غيره اي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد
المقدار تاما بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التميز تاما بتنوين
المفرد او بنون التي للتثنية فانه لما تم الاسم بها اقتضى التميز جازت
الاضافة اي اضافة المفرد والمقدار الى التميز اضافة بيانية
باسقاط التنوين ونون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
الا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع والا
فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرون درهما في الاضافة لئلا
يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف
نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف
الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة
عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم العشرين
من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة

ليكون الباب اوقف اى الاطراد وعن غير مقدار عطف على عن مفرد مقدار
اى ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا
فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس ثم بالتنوين فيقتضى تميزا والخفض اكثر
خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة
وللقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل فى المبهمات المقادير
وغيرها ليس بهذه المثابة والثانى اى القسم الثانى من التميز وهو
ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفعه عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة لكن لما كان الابهام
فى طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه
قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابله ما فى هذا القسم
للمفرد المذكور فى القسم الاول ما ينبئ لمجرد النسبة لا غير فى جملة اى
كائنة فى جملة او ما ضاهاها اى شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة
نحو زيد حسن وجها او الاسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو عجبنى
طيبه ابا وكذلك كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا

مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة
والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق فى التميز
بين الجملة وما ضاهاها عند المثال لان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد
وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا ابا
بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب
الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس
عين غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب
عنه والاب عين اضافى فى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير
اضافى وكل منهما متعلق بالمنتصب عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة
او ما ضاهاها مثل اعجبنى طيبه نفسا وتركه لانه اظهر التميزات ولا خفاء به
وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه
قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا
لما اورده صاحب المفصل مثالا لتميز المفرد على ان يكون التميز فيه مبهما كضمير ربه
رجلا ويكون فارسا مميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة
على ان يكون الضمير معينا معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر

في الاصل للبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله دره فارسا والفارس
اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة
بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اي التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة
يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون
ذلك التمييز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تمييزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك
بحسب القراين والاحوال مثل ما في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة
عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن نفسه اذا اريد اسناد الطيب اليه و
انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو
ابوه والا وان لم يكن التمييز بعدما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه
فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا
في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات
المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون
لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما يتعين لمتعلقه ما قصد من وحدة
التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا
والزيدان ابوين والزيدون آباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا

اذا اردت

اذا اردت اباه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباه وجده وطاب
زيد آباء اذا اردت اباه واجداده فعلى كل من التقديرين اذا قصد وحدة
اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد تثنية واذا قصد جمعيته اورد جمعا فان صيغة
المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع
بل يكتفى ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على الكثير والقليل فلا حاجة الى تثنيته وجمعه
نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز
الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد حينئذ
من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد
لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او
ولله دره رجلا نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له
اي لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تقتضي موصوفا والمذكور اولى
بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون
والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى

المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته اياها

ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت صفة

له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع

والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره واحتملت اي الصفة المذكورة

الحال ايضا لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث

انه فارس اي حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها نحو قد دره من فارس في قولهم

عز من مجيد التمييز لان من تجيء في التمييز لا في الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية

لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم

التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون

ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة

ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح

المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير

الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي

ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا واذا جعلته متعديا

نحو امتلاء الاناء ماء اي علا الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا

ما هو بمعنى الفاعل ومنها بحث وهو ان الماء في قولهم امتلاء الاناء ماء من حيث

المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا الا ان المتكلم لما قصد

اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء على سبيل التجوز وقدره

وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء ماء الاناء

فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز

لرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في الحقيقة

هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والبها مجاز او بهذا

يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل

في المعنى او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول

فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانهما يجوزان تقديم التمييز على

الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف

الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل

وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها

وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه

يكون في ضمير كاد ان لتذكيره وهو ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا

تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير
فضمير كاد للحبيب ونفسا تميزا عن نسبة كاد اليه اي وما كاد الحبيب
يطيب فلا تمسك وما قيل تحمل ان تحمل البيت على تقدير تأنيثه ايضا
على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس او المعنى
وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك
المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين
ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه
قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما خاصة
لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج
اي الاسم الذي اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع
من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا او اجزاؤه مثل اشتريت العبد
الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا
او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد اما لا غير
بالصفة والاحترازية عن نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم
لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها

غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى
الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم
يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وسواء المستثنى مطلقا حيث علم اولا
بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه اعني المذكور
بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة روما
للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غيرها وسوى وغيرهما
غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى
لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو
جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه
ح ليس واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه نحو قرأت الا يوم كذا
فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء ولان الكلام في كونه منصوبا
مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا
وخلا الا ان يقال الحاجة بهذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم

كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا
على الاستثناء عند البصرية الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه
احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه بالمفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه
سواء كان في كلام موجب او غيره نحو ما جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا
احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر
اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قد يكثرون او في اكثر مذاهب
النحاة فانهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا تصور
فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى
المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع
قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فهنا على
يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يتفقون
الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم

اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم
فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا
اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا
زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل
لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يتضمن معنى
جاوز ادخل فحذف من وأوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين
او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر الفعل المقدم او الى
اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم
عدا او خلا مجيئهم او الجائي او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب
على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء
في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان
كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا
في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا او ما عدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا او ما عدا لان ما فيهما مصدرية

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا زيدا بتقدير خلو زيد
وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو
مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم او مجيئهم
عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت
عند المص او لم يعتد به ولهذا لم يتعرض له وكذا المستثنى منصوب بعد ليس
نحو جاءني القوم ليس زيدا او بعد لا يكون نحو يجيئني اهلك لا يكون بشرا او
يكون النصب واجبا بعدهما لانهما من الافعال الناقصة للجزء ويلزم اضمار اسمهما
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه
لا يستثنى بهذه الافعال الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها
لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء
ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب

فانه

فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر
المستثنى منه فانه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير
واو على انه صفة للكلام غير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه
ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على
الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا بزيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب
اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار
وانما اختار البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو ب
التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة
وبغير واسطة ويعرب المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى غير مذكور ويخص ذلك المستثنى
باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما
يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام
الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح ان لا يضرب
المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا ان يضرب كل احد المتكلم

ليصح

الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو
قولك كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة
دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت
الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل ان يقول
كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب في بعض الصور
فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات
الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل
قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل تخصيص
في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا كان
هناك قرينة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس
في انتفاء تعلق الفعل بها وفي لفه واحدا اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما
اشتراكها في تعلق الفعل بها وفي لفه واحدا اياها فمما يقل كما في المثال المذكور وف

الاتباع ن
ابلغ

دبان

ذ بان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا لظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم
ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدالة على بعض معين
كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم
وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه
اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال
زيد الا عالما اذ معنى ما زال اي ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى زيد
دايما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح الرضي
يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى
من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت يمكن
ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يصح في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات ارجاع جميع المواد
الايجابية عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك
ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك والمقصود

فمن للتعليل متعلق بقوله

ويفيد نفي النفي دواما

المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ

اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع يحمل اي موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا

بالمختار على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على

موضع احد لا المجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو

محمول على محل احد لا على لفظه ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به

مرفوع على محل شيئا لا منصوب على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ

وعلى ما وقع في بعضها صفة شيء المستثنى قيل انما وصفه به لئلا يلزم استثناء الشيء

من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف

وانما تعذر البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد

اتفاق بعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانها

لتاكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل على اللفظ وقيل ما جاءني من احد

الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك

غير جائز وفي الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد

فيها الا عمرو اما بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلة

بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا ابدح من تقدير لا حقيقة او حكما فيعمل فيه

هذا العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شيء هو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه

لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يكن البدل

الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفي بدخوله على المبدل منه واعتبر سرايته حكما اليه

فانه في قوة التقدير حال كونهما عاملتين في المستثنى المحمول على البدل بعده

اي بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي

ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل

على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء

وشيء على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لاحد في هذا

المثال محلان من الاعراب محل قريب وهو نصبه ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء

فلم اعتبروا حمله على المحل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه

بمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف

ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس

عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء الامر العامل

اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثمة اي ومن اجل

ليس للفعلية لا للنفي وعملها ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما بإعمال ليس
في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما بإعمال ما
في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور
بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في الاكثر استعمالا
ثم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعدد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى
عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمروا حاشا زيدا اي برأه احد عن ضرب عمرو
واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ سيجيء اعراب موصوفه
كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما اجري على المستثنى
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة
باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة كما تقول جاءني
رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب لكنها حملت على الا
واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل
منهما في مغايرة ما بعده لما قبلها كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة
لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي ذا

بعد

بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا اي لان موصوف غير
قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا
حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال
او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون من مثنى فدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد
منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول
قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد
منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعا على تقدير ان يشار بها
الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان
اما للجنس المستغرق نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو
له علي عشرة دراهم او عشرون انما اشترط ان يكون غير محصور لانه
ان كان محصورا على احد الوجهين حينئذ يجب دخوله بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود
هذه الشرايط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر
الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام ان الا لا يحمل على الصفة

غالبا فقيده بقوله غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني
مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو ما جاءني رجال الا واحدا او
الا رجلا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان
سنن القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض آلهة الا الله جمع آلهة
ولا دلالة فيها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا
عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في آلهة بيقين فلم تتحقق شرائط صحة
الاستثناء وفي الآية مانع آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت
عليه صار المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل
الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى
بل يجوز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت
بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله واذا لم يكن فيهما غير الله
يجب ان لا يتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل
الا على غير في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء
ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال كونه

في ذلك

اللام قسمية

في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتاخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فان الفرقدان صفة
لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الا الفرقدين بالنصب
وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان آخران احدهما
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه لانه هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف
وهو قليل واعراب سواء وسوى بالنصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما
لانك اذا قلت جاء القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد
على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند
الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا وجرا ونصبا لغير
متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم
الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكار الرفع
فيقولون جاء في سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في الاستنكار الرفع
فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب
واخواتها وسترفيها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها

اى دخول كان مع اخواتها والمراد ببعدية المسند لدخولها ان يكون اسنادهم
الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور
بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه
ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين
المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض
ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة
اليه في ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اى خبر كان مع اخواتها كامر
خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر
ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر وذلك
اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيد وكان هذا
زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما
فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان
وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف

عامله اى عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان مع اخواتها لانه بالحذف من بينها
الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل
الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اى
في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه
نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
ونصبهما ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما
نحو ان خير فخير اى ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو
ان خير فخيرا اى ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه
وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اى حذف عامله
يعني كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اى لان كنت منطلقا انطلقت
فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم حذفت كلمة كان
اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان في موضع
عوضا منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت
منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها
فالتقدير ان كنت منطلقا انطلقت فهي ما عمل بالاول من غير فرق

الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه اشهر
وستعرفها في قسم الحروف انشاء الله هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول
ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وما عرفت من معنى البعدية
او الدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف بهذا ايضا بمثل ابوه
في ان هذا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكم
وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله
مطلقا من المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه
فلا بد عن التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات فان
بعضها وان لم يكن كلها من المنصوبات لكن الاكثر منها فاعطي للاكثر حكم
الكل فعد الكل منها تجوزا ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا
كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع
فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل
ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في حد
اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي
المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او مشبها به

اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير
المجرور في تاليه او الاولى منه الى الضمير المجرور في دخولها وما بقي من الضمير المرفوع
في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفي بعض النسخ لا غلام
رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها و
لا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك
على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها
غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط
وهو كونه مضافا او مشبها به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ترتب
عليه قوله فهو مبني على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا
فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد
قبل دخول لا عليه وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث
السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوحة ما قبلها في المثنى
والمكسورة ما قبلها في الجمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك
وبني المفرد دون المضاف والمضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع
وانما بني لتضمنه معنى من فمعنى لا رجل في الدار لا من رجل في الدار فيه

لانه جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا
واما بنی علی ما ینصب به لیکون البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی
الاصل قبل البناء ولم یبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمیة فیصیر الاسم بها الی ما یستحقه فی الاصل اعنی الاعراب فان کان
ای المسند الیه بعد دخولها معرفة بانتفاء الشرط النکارة او مفصولا
بینه ای بین ذلک المسند الیه وبین لا لانتفاء شرط الاتصال علی سبیل منع
الخلو سواء کان مع انتفاء شرط کونه مضافا او مشبها به اولا وهی
ست صور نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ولا غلام زید فی الدار ولا عمرو
ولا فی الدار رجل ولا امراة ولا فی الدار غلام رجل ولا امراة ولا فی الدار زید
ولا عمرو ولا فی الدار غلام زید ولا عمرو وجب فی جمیع هذه الصور
الست الرفع علی الابتداء اما فی المعرفة فلامتناع عمل هذا ای لا النافیة
للجنس فیها واما فی المفصول فلضعف لا عن التاثیر مع الفصل والتکریر
ای وجب تکریر اسمه لکن مطابقا لا بینه اما فی المعرفة لیکون کالعوض
عما فی النکرة من معنی نفی الاحاد وفی النکرة فیکون مطابقا لما هو جواب
له من مثل قول السائل افی الدار رجل ام امراة وهذا التعلیل جار فی المعرفة

ای الترکیب مراد لفظه مضاف الیه

ایضا ونحو قضیة ای هذه قضیة ولا ابا حسن لها ای لهذه القضیة
هذا جواب دخل مقدر علی قوله وان کان معرفة وجب الرفع والتکریر
فان اسم لا فیه معرفة لان ابا حسن کنیة علی رضی الله عنه ولا رفع فیه
ولا تکریر بل هو منصوب غیر مکرر فاجاب بانه متاول بالنکرة اما بتقدیر
المثل ای ولا مثل ابی حسن لها فان مثلا لتوغله فی الابهام لا یتعرف
بالاضافة الی المعرفة او بتاویله بفیصل بین الحق والباطل لاشتهاره
رضی الله عنه بهذه الصفة فکانه قیل لا فیصل لها ویقوی هذا التاویل
ایراد حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوینه للتنکیر وفی مثل لا حول ولا قوة
الا بالله ای فیما کررت لا بسبیل العطف وکان عقیب کل منهما نکرة
بلا فصل یجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجیه فانها بحسب التوجیه
یزید علیها الاول فتحهما ای لا حول ولا قوة الا بالله علی ان یکون
لا فی کل منهما لنفی الجنس ولا قوة عطف علی لا حول عطف مفرد علی مفرد وخبره
محذوف ای لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة علی جملة ای
لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولی استغناء عنه
بخبر الجملة الثانیة والثانی فتح الاول ونصب الثانی ای لا حول ولا قوة

الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب الثاني فلان لا الثانية
مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه
لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول
ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني
فلان لا زائدة والثاني معطوف على محل لا الاول لانه مرفوع بالابتداء
عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر
لكل منهما خبر والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه
جواب هل بغير حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز الام
فيهما ايضا ولحاصل رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف فان عمل لا
بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا
لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع الاول انه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل
لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرار فقط وقد
ههنا ولا دخل فيه لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب قياسا على التوجيه الاول
مستغن بعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله

ان يكون

ان يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني يحتمل ان يكون
من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
الهمزة على لا لنفي الجنس لم تغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها اعرابا
وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة
الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار
مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه الا بمجال لا
في العرض كما له قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمفصل ورد
ذلك الاندلسي فقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف
الافعال مثل ان لو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه واما التمني الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف
موضوع للتحضيض اي اسم فكأنه قال الا تروني رجلا يبني هلا تروني رجلا
ولذلك نصب ونون وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام
بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم
لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو لا غلام رجل ظريفا الاول الرفع

قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا آخره يدل على محصلة
تبيت بكو... والمودة التي
تحصل المعذب لتخرج الاذى
وتبت اي تبيت تفعاها الفجور
والبيت مضروب ما لتم معناه
الا ابالادي يليه كالشاعر غالب
الشهوة فطلب زانية ترتكب
فدعا بقوله الا رجلا جزاه الله
خيرا

صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار
مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه فيها
حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وبهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما
والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني
اشارة الى ما يبنى على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد
انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل لا ماء ماء باردا
مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا للمتبوع كما سواه ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع
بينهما ومعرب لان الاصل في التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب ونحو
البناء رفعا حملا على محله البعيد ونصبا حملا على اللفظ او على محله القريب
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب والا اي وان
لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكم الاعراب لا غير رفعا حملا على
المحل البعيد او نصبا حملا على اللفظ او على المحل القريب وقد مرت امثلته
في بيان فوائد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير

لا في المعطوف

لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك
والعباس اذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة
فيما سبق بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف
ولم يجعل في حكم المتصل المنطبق لفصل لا المؤكدة اذ المعطوف على المنفي نزاد فيه
لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا في قول الشاعر ولا اب وابنا
مثل مروان وابنه اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا وسائر التوابع لا نص
عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي
ومثل لا ابا له ولا غلامي له اي كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي
لنفي الجنس لام الاضافة واجري على ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات
الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في
مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا
على ما ينصب به والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا ابا له
ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في مثل غلامين
كما في حال الاضافة تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف

بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون
فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة ابيهم لاجين
يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل
معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص
والمعنى ان مثل لا اباً وابناً ولا غلامى له جائز تشبيها له اى لمثل هذين
التركيبين حيث لا اضافة فيه فى اصل معناه اى بمعنى ما يشتمل على الاضافة وهو
الاختصاص فى بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب
الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى لاجل ان جواز مثل هذين
التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز
تركيب لا ابا فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم
من اضافة الاب الى شىء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه به تركيب لا
ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه
وليس اى مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بها
على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع الضمير

المجرور

المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على
تقدير الاضافة اما اولاً فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه
ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان
واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفى الوجود
عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة
وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان
الخلاف لا تعيين المخالف فيمن مذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل
هذا التركيب حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه
تاكيد اللام المقدرة وحكم المضاف بعينه اعطاؤه لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا
كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك لحذف الاسم ووجود الجر لئلا يكون
وقولهم لا كزيد ان جعلت الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلته حرفا
فالاسم محذوف اى لا احد كزيد **خبر ما ولا المشبهتين** فى النفى والدخول على الجملة
الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبرية خبر ما ولا
بهما وكذا اسمية اسمهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل

اسمهما وخبرهما اسمان وخبر لهما انما يظهر باعتبار الجز فجعل الجز جزا لهما انما هو
في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يعملونها الا انها لا يجعلون الجز
جزا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدا وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما
ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن
امهاتهم فاذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت ما بالذكر
لانه لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية مؤكدة عند
الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو
ما قائم زيد بطل العمل اي عملهما اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة اما
اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف لشبهه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها
لم تعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي على خبرهما
بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو
ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اي فالحكم في المعطوف الرفع
لا غير لكونهما بمنزلة الا في نقض النفي **المجرورات هو ما اشتمل**
اي اسم اشتمل يخرج الحروف والاواخر التي هي محل الاعراب فانه لا يطلق

عليها

عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه
اي علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجز سواء كان بالكسر
او الفتح او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجز
ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفته به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبيه به
فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريف المضاف اليه وهو هنا
غير ما هو المصطلح المشهور فيما بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث
اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة
او حكما يشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت
بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل
مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بان بقي
اثره وهو الجز مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم لجاف فتحت يوم
الجمعة فانه وان نسب اليه القيام بالحرف المقدرة وهو في لكنه غير مراد

اذ لو اريد لا يجر بحرف في التقدير اي بتقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف
اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالظرف نحو مررت بزيد مجردا اي
عن تنوينه او ما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين جاعلين
الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة
تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام
القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل
للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والتصريح
في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير الحرف فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
الى مفعولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل اي ضارب لزيد
وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر
الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن
الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال

من حيث

من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية
لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي
الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد في المضاف
اليه معنى الاضافة تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون
المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او مفعولها
قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كانت صفة ولكن لم يكن
مضافة الى معمولها بل الى غيره كمصارع مصر وكريم البلد واحترز عن نحو ضارب
زيد وحسن الوجه وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام
فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف وظرفه اي لا يكون صادقا على
المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفا فيه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد
واما بمعنى من البيانية في جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط
ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص

فيما هو من جنسه

من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي في ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى
بمعنى اللام واما مساو كليث اسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان المضاف اليه اصلا
للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم
الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك
خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد
وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا
الاصل يندفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة اللامية ولا يحتاج
فيها الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل احد وسواء كون
الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة
بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة
الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا امكن رد الاضافة بمعنى من ايضا

الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلت
نعم لما كان الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان تجعل
قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد
وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال
للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لان النسبة
الى معين يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك غير لازم
كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف
قلت لا يضر ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وذلك على خلاف
وضعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف
وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف

اليه ضد واحد يعرف بقرينة كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذا
اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم
والشجاعة فقيل له جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء
الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف
اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك
ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة
فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركة فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف
فان كان فيه اللام حذف لانه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من
يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد
بالتجريد تجرده وخلوه عن التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه
من غير تجريد او كان معرفة تجردت عن التعريف وانما يجب التجريد
لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع
حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل
فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قلت لا فرق من

بين قولك

اضافة المعرفة وبين جعلها علما نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس
في لزوم تعريف المعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذاك قلت لا نسلم
ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف
الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف بالعلمية
فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام
او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر
وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام حال كون المضاف معدودا نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار
ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ثبت من لزوم ذكر تحصيل الحاصل
واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث
الاثافي والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله بالالف
الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية على ما مر ان
يكون المضاف صفة احترز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى
معمولها احترز عما اذا كانت صفة مضافة الى غير معمولها نحو مصارع المصر وكريم
العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه

بيان للمشبه

اضافة

من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعله ولا تفيد الاضافة اللفظية
فايدة الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل نظرا الى ما سقط من اللفظ
بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط
بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما نحو حواج بيت الله او بحذف
نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف
اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقايم الغلام كان اصله
القايم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القايم واضيف القايم
اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قايم الغلام اصله زيد قايم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثمة
اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى معمولها
وجعلها صفة للنكرة فمن انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب
مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة
صفة

صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار
اليه بثمة وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم
من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام
بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول
التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين
الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل
في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب
التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة
مباحثه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول
لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة
ثم عرف باللام واجاب المصنف في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى
من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة

ضار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد
فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المص عنه
بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف
لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد لعدم الفائدة في الاضافة مع انه لا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر
فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز
رب سخلتها اذ قال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه
الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجى خلفها اطفالها اي تمددها
الواهب المائة الهجان وعبدها اي البيض من النوق ويستوي فيه الجمع والواحد
صفة للمائة او بدل عنها ومن قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بخدمتها او عبدها حقيقة باضافة لادنى ملابسة
عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي تسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها

منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه
مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الام لا تتخفف الا بعد معرفة حركة حرف
الروي من حروف القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل فالضاربك
فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه
وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه
بالمفعولية ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا
معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فهما
عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس
عدم جوازه لما عرفت وكذا اشباهه نحو الضاربي والضاربه وغير هما فيمن
قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضاربك في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية
والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل
حملا اي لمحمولية على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز
وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها

متعلق بجاز
متعلق باوصلوا

وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم
لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل محذوفا
تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا
من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف
لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه
يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم تضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب زيد
ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولم يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال
الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
بالفصل وبالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا
فصار ضاربك ويحصل التخفيف حينئذ ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد
حيث كان كل واحد منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار
تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
من باب واحد واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها

وقوله الضارب الرجل والضاربك حملا على نظايرهما على الاجوبة عن استدلال
الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين
ولكن ان يجعل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع
الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه
ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت والحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه
وح يندفع ما فيه من توهم شايبة المصادرة على المط على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على
الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي
معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة
الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى
قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف
الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء

فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع
صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب
متاول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت
فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون
بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد
وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى
وبقلة الحمقاء متاول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين
المذكورين لكن هذا التاويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود
توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان مع جانب بها اللهم الا ان يقال
هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء
والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوف

مثل

ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق
قدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول
بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصد
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة
فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث انه جنس مبهم
اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف
اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك
المضاف اليه نحو الكونهما مترادفين كليث واسد في الاعيان والحبس
والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين
في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه
فانك اذا قلت رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيده رايت ليثا
بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص نحو
كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيها يتخصص اي يصير خاصا

الفاء للتعليل اي لان كل واحد من كل وعين اولى المضاف

الفرق بين المتباين والمترادف عموم وخصوص مطلقا لان المترادف خاص والمتباين عام لانه ما وجد فيه المترادف وجد فيه المتباين كليث واسد وما وجد فيه المتباين لم يوجد فيه المترادف كالانسان والناطق

بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص واغنية العين عن الشيء اذا كان اللام فيه للعهد
ظاهرة واما اذا كان للجنس فهما سيّان ويرد على قولهم لا تضاف اسم
مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا
اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب
بانه متاول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فانه اذا قلت
جاءني سعيد كرز كانك قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد
لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا
اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة
او الملحق به وهو في اخره واو او ياء ما قبلهما ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح
لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون شبيها بعد السكت في الوقوع
بعد استراحة اللسان لا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء
كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب او الساكنة مثل
ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او

وقد اختلف

وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي
على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما
والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان
اخره اي اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت على اللغة الفصيحة لعدم
موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهو قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء كلمة ياء المتكلم وتدغم في
مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع بغيره
بسبب القلب وان كان اخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت
في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف
الى ياء المتكلم سقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء فصار مسلميّ وان كان اخره
واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون
اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر
ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب تبدل الضمة عليها بما قبلها بتغيرها
فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ وان كانت قبل الواو والياء فتحة
بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة

لان حالة الرفع بالالف

وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للتاكيدين اي للزوم التقاء
الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر بحث
عينها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالى الاخ والاب منها اذا اضيفا
الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا
منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما وهي الواو وقلبها
ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص
بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به
ابي جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فاجتمعت الياءان فادغمت
الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا اباؤنا فداكم وتقول اي امراة قائلة لامتناع اضافته الى الحم الى
حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم اما فيهما عن اخي واخي
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
عنه فيضم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال فم في حال اضافته الى ياء

المتكلم في نادر والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمالاته
وفمي في بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة و
واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم
وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منها اي من الضم والكسر
وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم اوحمك ورايت حما اوحمك
ومررت بحم اوحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمءك ورايت
حمءا وحمءك ومررت بحمء وحمءك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو
وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف
فيقال هذا حما وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا
اي جواز حم مثل هذه الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد والاضافة
بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء هن مثل
يد مطلقا اي في الافراد والاضافة فيقال هذا هن ورايت هنا
ومررت بهن وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك وذو
لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس
والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس
لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند
اضافته الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى
الاسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع وهو جمع تابع منقول

بحث التوابع

من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على
الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي
هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب لعدم كونها
من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر حتى لو خلط مع سابقه كان في الرتبة الثانية
منه فدخل فيه تابع الثاني والثالث فصاعدا ملتبس باعراب سابقه
اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئ
كلاهما من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ
مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع وهي
منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب
الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل

التوابع

التوابع وخبر المبتدا وخبري كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت
وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا والخبر وان كان
هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد ولكن المعنى
من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا
صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة
وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس
انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما
فايراد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظ كل
ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس والجنس لا للافراد وبالافراد
فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة
لكنه لما دخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع ..

ومنه كالمفوض عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل
على معنى في متبوعه اي تدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على حصول معنى
في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد
احتراز عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه
او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في جاءني القوم كلهم لدلالة
كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي بخصوصية موادها فلو جردت عن هذه المواد لما دل
اعجبني زيد غلامه او جاءني زيد نفسه لا يكون لها دلالة على معنى في متبوعها
بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبة بين الصفة والموصوف تدل على حصول
معنى في متبوعها اي في اي مادة كانت وفايدته اي فايدة النعت غالبا تخصيص
في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء
من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة
تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة ولما كان غالب مواد الصفة المشتقات
توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق

بالمشتق

بالمشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون
النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق
لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع
الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل وضعا على ان الذات منسوبة الى
تميم وذو مال يدل على ان الذات صاحب المال او خصوصا في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذاتها وان لم يدل عليه
وفي بعضها لا يدل على ذلك ومع ذلك لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فان رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال
الرجولية يصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى
فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل
في الذات المبهمة فهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر
التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل
عن اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي الحاضر
المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع

صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان تقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي هي في حكم النكرة لان
الدلالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية والانشائية
الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد كما اذا اقلت
جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم فيها
الضمير راجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها
الضمير الرابطة تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل
جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به مررت
برجل حسن الوجه اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف
يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه
اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت
بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور توجد منها في كل تركيب
اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان صفة تستوي فيه المذكر
والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول

كرجل

كرجل جريح وامراة جريح او كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في خمسة الاول وهي الرفع
والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي
من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كالفعل المشبه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى
او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابق
وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا
غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم
مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل
تقوم جاريته بمعمورة او معمورة دارها او قائم او قائمة في الدار جاريته فان قلت
اذا نظرت حق النظر وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا
في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه
والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر
العاقل والنون في جمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت

يعني الفاعل
غلامه مثل يقعد غلامه
مثل تقوم ... جاريته
حال متعلق الموصوف
نحو مررت برجل حسن

برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين
ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون
وتضرب وتضربان ويضربن فلم تضعف الثاني في هذا الحكم فلما كان المقصود
الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية
وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان الثاني للفعل
مشابهة في الخمسة البواقي عن هذه التبعة كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه
بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول
لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم
تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده ليتبين حاله عند عدم التبعية
ومن ثمه اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن
فمن للتعليل ومتعلق بقوله حسن او ضعف
قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه
لان اسناد الفعل الى مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل
قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى
والمجموع في الفعل المسند الى ظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف
معقود غلمانه وان كان معقودجا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم

المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود على انه مثل يقعدون على انه الذي اجتمع فيه فاعلان في اللفظ الا
ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدا والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف
واوضحها فلا حاجة لها الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف
الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به
لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به
ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه
تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة
اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لان
الاصل فيجب ان يكون الكل من الصفة في التعريف او مساويا لان الجزء لو لم
يكن الكل منه فلا اقل ان يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة اعرف المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف
باللام التعريف والموصولات فهي مساوات ومن ثمه اي ومن اجل ان الموصوف

اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذو اللام الاخر او الموصول
فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساوات في التعريف
نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى
مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس
او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساو
لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره
بخلاف ساير المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير
اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب البحث وانما التزم وصف
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل
مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف لما
احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي
لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف
المكتسب التعريف من المضاف اليه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج
الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته
مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم الكريم ومن اي ومن اجل ان التزم

تم ٥

وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يتبين جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس
وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين ان المشار اليه انسان بل رجل العطف
يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه
بالنسبة الواقعة في الكلام قوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه الواقع
في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه
ايضا مقصودة قوله بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة
بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود
دون متبوعه قيل يخرج بقوله المعطوف بلا ولكن وبل واو واما لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد
بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع وبكون التابع
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال ولا شك
ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان معا بالنسبة بهذا المعنى

وتمام الكلام فيها ذكر وجعلها منعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه
اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم
الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو ولم يكتف بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه احد من حروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين
الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير والصفة الداخلة عليها
حروف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة
له بتبعية المعطوف عليه والاخرى كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها
ويصدق على هذه الصفة من جهتها بين شيئين ح لا يلزم ان يكون العطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه
الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف ومن هذه الجهة ليست معطوفة
فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل
في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية
الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه
الصفات ونقل عن المصنف انه قال في امالي الكافية ان مثل جاءني زيد العالم

الاولى انها تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لا انه توسط حرف العطف

والعاقل

والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف
على التحقيق فانه تابع على ما كان عليه في الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه
بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو لم يقيد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات
مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة
لدلالتها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها غير
عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد غير ضرورة داعية
اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا
لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل
كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد
اولا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء من الفعل منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به بتاكيد فيحصل له نوع استقلال
ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه
فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل وان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب
الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا

لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التأكيد بالمنفصل نحو ضربت انا وزيد وزيد

ضرب سو وغلامه كو الا ان فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه

اى ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك

التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده

كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا والزيادة بعد حرف العطف لتأكيد النفي

واما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تع فكبكبوا فيها هم

والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان اعلم ان مذهب البصريين

ان التأكيد بالمنفصل سواء في وجوّزون العطف بلا تأكيد ولا فصل لكن على قبح

والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الى فضح حرفا

كان واسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل

لان الفاعل ان لم يكن مضمرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره

فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير

منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما فعل في المرفوع

المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلته ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له

الا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار وحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل

لعدم

لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل للاول نحو

مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر

وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف

الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحروف الزائدة في كفى بالله وحجة

هذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب

البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة

في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل

في جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التأكيد

بالمنفصل وجاز ايضا تأكيد الضمير المجرور نحو مررت بك نفسك والابدال منه

نحو اعجبني جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا

بالتأكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التأكيد عين المؤكد والبدل

في الاغلب كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما لشدة اتصالهما

بمتبوعهما لا ينفصلان عنه لعدم تحقق مناسبة زائدة بخلاف العطف فان المعطوف

مغاير للمعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تناسب المعطوف عليه

بتأكيده بالمنفصل وقوي مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف

باجنبيين

فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل

فهي تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له
نظرا الى ما قبله احتراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء
والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم
المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منفيا في المعطوف
احتراز عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل
وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام
هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة
وسخلتها فبتقدير التنكير لحصول عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها
او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف
في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان
المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد
بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وامتنع نصبه في يا زيد
وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد ومعرفة وعبد الله
مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز
ويمتنع لم يجز في تركيب مثل ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع

وشرطها ان لا يكون ما يقتضيها منفيا في المعطوف انما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله

خبر مقدم مبتدأ

والباء زائدة غير متعلق بشيء خبرها

في ذاهب

في ذاهب اذ لو خفض او نصب لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع
على ان يكون خبرا مقدما والمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة ولا مانع منه
ان يقول ثم منقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود
الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه
بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء هذه
فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد
نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل
الجملتين جملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب
او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب بسببه زيد الذباب
ويمكن ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
وقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف
واحد وقال بعض شارح اللباب الاظهر عندي ان العطف هنا محمول على
اللغوي اي اما لتالي المعنى لا للعاملين بان يجعل معموليهما واكثر الشارحين على ان
المعنى عاملين وانما قال على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز

ثم وما كان لقائل ان

ثم هذه القاعدة

اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا او لا على اكثر من الاثنين فانه لا خلاف
في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان يكون الثاني عين الاول وذلك لدفع
وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس كذلك لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك
العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل
امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا اعيد او ان كان بحسب الظاهر جائزا
لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يجز ان يقوم مقام
العاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز
بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع
بل يعديه الى غيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور الا في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا وهي
الا في صورة التقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم واقتصر
على السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز
هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف
وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة

كما جاز في بعض القراءة اي عرض الآخرة التاكيد تابع يقرر امر المتبوع
اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده في النسبة
اي في كونه منسوبا او منسوبا اليه ويثبت عنده ويحقق ان المنسوب او المنسوب
اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع
او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد
زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب
نحو قولك زيد قتيل قتيل فانه لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب الشديد
فيجب فيه ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه
فانه ربما ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيجب فيه تكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضرب زيد
زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه
او في الشمول اي التاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه
او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع تجوزا الا في نفس المنسوب اليه
بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه
مع انه يراد النسبة الى بعضها فاندفع بهذا التوهم بذكر كل واجمع واخواته

وكلاهما وثلاثتهم واربعتهم ونحوها وهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذ
عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد
بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن
لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي
اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله
من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول بعينه حقيقة نحو جاءني زيد زيد
او حكما نحو ضربت انت او ضربت انا فان لك في حكم تكرير اللفظ
وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز
متصلا ويجري اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية
او غير ذلك فلا يبعد ان يجعل الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص
بالاسماء فيكون المعنوي ومن هذا التقسيم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة
كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة محفوظة اي معدودة

اي مكرر اللفظ الاول

وفي

وكلتاهما

وفي نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة
وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن
وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال
وبالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه
ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيد
بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا
واختلاف ضميرهما العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد
في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث
وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل
في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني كما يسمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين مسمى الثالث ثانيا للمثنى وكلاهما للمذكر وكلتاهما
للمؤنث والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العايد الى متبوع المؤكد في كلها نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت
الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن

المغرز مكان يوضع فيه المقوم لاجل الركوب اعم من ان يكون خفا او غيره ...

فالكل محكي عن المرفوع مقول القول

مع ما عطف عليه بدل الكلام من الثاني او بيان او خبر بعد خبر والتقدير هو او اعني ويجوز ان يكون كلاهما خبر المبتدأ وقوله للمثنى حال ...

وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع
بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في الواحد المذكر وجمعاء في المونث الواحدة
او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المونث وكذا
اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء
ابصعون بصع ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية
والاجتماع لا تتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي ما لم يلاحظ افراده
مجتمعة فلم يعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء
بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد
بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد
قد يتجزى في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله
لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما
اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك
فنفسك تاكيد بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد
بالفاعل اذا وقع تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يوكد

للتاء الضمير

الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه
الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجرى
بقية الباب عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب
والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك
ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل
بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيده
بالنفس والعين لجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم
جاءني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين ليسا
العوامل عليها بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني
ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات
الثلث بتبعية لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا
تتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي
اكتع مع اخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على
معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب

باب البدل

الى المتبوع دونه اى دون المتبوع اى لايكون النسبة الى المتبوع مقصودة
ابتدا بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع
سوا كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا
اخاك واحترز بقوله مقصودا بما نسب اليه اى المتبوع عن النعت والتاكيد
وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به
وبقوله دونه واحترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه
مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء
ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود ان بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذى بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا
بدل من احد وليس بنسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد
بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام بعينه الى التابع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا وبنسبته الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول

توطئة

توطئة للثاني وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل
منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم
فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة
في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى البدل
الكل مدلوله مدلول الاول يعني يتحدان في الذات لا ان يتحد مفهوما هما ليكونا
مترادفين نحو جاءني زيد اخوك وزيد واخوك وان اختلف مفهوما فهما متحدان
ذاتا قال الشارح الرضي وانا الى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل كما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف
عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا اصليا والحاصل

ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول
وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد
اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزء اي جزء المبدل
منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول
اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس
اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته ويتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته
اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت
زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار
غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي يكون تلك الملابسة
بغير كون بكل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا
من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر
فلكه والمناقشة بان التقريس جزء من فلكه بل موسوم كون فيه مناقشة في المثال

ويمكن ان يورد لمثاله مثل رايت درجة الاسد برجه فانه لا مجال للمناقشة
المناقشة فيه فان البروج عبارة عن مجموع الدرجات والمائل في
هذا البدل قسمها متساويا ولم يستم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته
بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع
اي بدل الغلط ان تقصد اي يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل
من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو
المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيد
اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة
وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي
نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من
كل وجه فاتوا فيه بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا او اخوك ضربت زيدا اياه ولا يبدل
ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى
واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود

انقص من غير المقصود مع كونه لو ليهما واحد الخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واعجبتني واعجبتك علمي وضربتك الحمار
وضربتني الحمار عطف البيان تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة
يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحروف والتاكيد ولا يلزم
من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من
الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب
رضي الله عنه وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه
كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي
خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
ان كان فجر وعمر مقبل من على الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعيره وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا

اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر
فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز
كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد وآخره عليه الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير
ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعا
جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا يقربه واما الفرق المعنوي فقد تبين فيما سبق والمراد بالمثل
انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم
من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف حكمه اذا كان بدلا
فيتناول صورة النداء فانك تقول يا غلام زيد [illegible]
وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل اذا جعلته
عطف بيان يا غلام زيد والمعنى الاول اظهر والثاني افيد المبني
اي الاسم المبني وهذا الخ لا يصح الا من يعرف ماهية المبني على الاطلاق

قوله فقد تبين فيما سبق وهو يوضح متبوعه في الحد شرح

ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرف لما كان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد
المبني لفظ المبني بما ناسب اي اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل
الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المنفية في تعريف المعرب هذه
المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بتشبهه له
كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما
او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل ومثله كلمة للواقع موقعه
كفي راو وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ
فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق عامله فخلى هذه الصفات
من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني في المصاف
معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم
المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر
المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم

ما مضموم

ما هو مضموم وهو وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات
اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف
للسكون واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب بالعكس و
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه
الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا
والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الدار في رجل مثلا مفتوحة والطاء مضمومة
وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني الكلمة
لا مطلقا بل لاختلاف العوامل او قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن ام اقوم من زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات
واسماء الاشارات والموصولات والمركبات والكنايات واسماء
الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال
لتقدير بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات
وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية
بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها

مثل جاءني غيره ذلك مثلا
كمثل هو زيد
والكوفيون يعبرون بها عن الحركات الاعرابية ايضا
والفتحة نصبا
والمراد بالحركات الرفع والنصب والجر

الى الاسم

من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة

فلا بد عن ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة فان الاصل

في البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لما اخترت دون الباقيين المضمر

ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او لمخاطب اي من حيث انه

مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد لمتكلم يتكلم به او بمخاطب يخاطب

فانه انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ

المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا

او غايب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كان موضوعة

للغايب اذ ليس تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد

بالتقديم اللفظي ما يكون المقدم ملفوظا اما محققا مثل ضرب زيد

غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المقدم مذكورا

من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظ بعينه

كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم

من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله

تع ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم

ذكره

وانما قال المص المضمر ولم يقل المضمرات كما قال في سابقه اشارة الى ان التعريف للجنس لان ما بعد المضمر معرف وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب ولو قال المضمرات يلزم ان يكون التعريف للافراد وهو باطل قطعا

او مراد المص بقوله

لمتكلم او مخاطب

يعني خرج لفظ المتكلم والمخاطب فانهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب ولهذا صح انت متكلم وانا مخاطب وكذا يخرجان عن الحد في التفسير السابق لان المراد بالمتكلم والمخاطب فانهما لفظ المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم عبد الغفور

٨٧

اعلم ايها الطالب ان ضمير الشان والقصة واحدة على ما في الكتب بعبد الصمد الشافي ونا في المذكر فهو الشان وفي المؤنث فهو القصة فاحفظه فانه لطيف منهي

ذكره معنى واما التقديم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء

به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقوعها

في النفس ثم يفسرها فيكون ذلك الابهام من ذكره اولا مفسرا فصار كانه

في حكم العائد الى المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا

الى في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل

ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون

كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت

منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير

المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه

وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور

لقيامه مقام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع

والمنصوب كل منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع فيمن الاتصال

والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي

هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال انشاء الله تعالى فذلك

اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل

والمجرور المتصل النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربتُ على صيغة
المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضُرِبتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين اولهما الى ضربنَ على صيغة جمع المؤنث الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما
الى ضُرِبنَ على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدا بالمتكلم لان ضمير المتكلم
اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف
هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضرب
ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربنَ وعلى هذا قياس المجهول والنوع
الثاني اي المرفوع المنفصل انا الى هنّ انا نحن انت انتما انتم
انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انت الى انتنّ
هو ان اجماعا والحروف الاخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتأنيث والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو
قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهنّ ضربني ضربنا
ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني انّنا
انكَ انكما انكم انكِ انكما انكنّ انه الى انهنّ والنوع الرابع المنصوب

المنفصل

المنفصل اياي ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ
وفي اياي اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا والياء واللواحق للدلالة
على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
والنوع الخامس غلامي مثال المتصل بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي
غلامك الى غلامهنّ ولي لنا لك الى لهنّ وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المتكلم
والمخاطب والغائب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين يدلان على ستة معان
كضربتُ وضربنا ضمير ضربتُ مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث وضمير
ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المؤنث والمجموع المذكر والمجموع المؤنث
ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين المثنى
المذكر والمثنى المؤنث واعطوا الغائب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف التأنيث
وبقية الانواع الخمسة جارية بهذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة
وللغائب خمسة فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان الكل من الانواع
الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبنوا
تلك الامور على علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المنفصل خاصة

يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان تستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل او سو

كجزء الفعل نحو زيد ولان باب الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل

فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف من آخر الكلمة المشتهرة شيء ويكون فيما بقي دليل

على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل

الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة

المؤنث الغائبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التأنيث

لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند وفي الفعل المضارع

للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذكرا

او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب وتضرب

وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة او افعل

التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا

الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان

ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان

والواو في ضاربون بضمير لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير

عن حالها الآن تتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو اسم

٩٠

الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانا ضميرين لما تغير

الا ترى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في تضربون والالف في تضربان

لا تتغير فيها اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا التنوين

اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل

اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ

الانفصال في ذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا قدم

على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الغرض بها في الاتصال في تركه يفوت الغرض او بالحذف

اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او يكون العامل اي عامله

معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او يكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع

اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني وانك

او بكونه اي يكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من

اي ملك الصفة كالجملة به فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه

التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو وضاربه بل المتبادر انه عمرو ولانه

او تباين الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير علم انه

الظاهر نعم ان هذا وجه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لا حاجة اليه واذا وقع
الالتباس وهو الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه اطرادا للباب
وانما قال من نحو لا ما هي كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل
اياك ضربت مثال لتقديم المعمول على العامل وما ضربك الا انا مثال الفصل لغرض والتحذير
نحو اياك والشر انت فاعل قائما مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر
وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا
وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له
فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة
لهند حيث قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا
والا لكان هذا في صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لما على
بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري نحو ضاربهم نحن على كون
فاعلا كما قال واختاره بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس
بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك
اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فيه اصلا
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما

اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا استويا نحو اعطاها اياه حيث يجب
الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم احد المستويين من غير مرجح وقدمته
اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا
نحو اعطيته اياك فيلزم انفصاله لئلا يعد المتكلم في تاخير الاعرف ولا يلحقه
طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال
ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في الضمير الثاني ان شئت
اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصل وان كان متصلا
نحو ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا كالجزء الاول لا اضافته
ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار
عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك للاعتداد بالفصل
والاخرى وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته هو اي الضمير الثاني
على كل من التقديرين منفصل لا غير اما على تقدير الاول لما ذكر لئلا يلزم الترجيح في تقديم
احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني فلئلا يلزم
تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما
اعرف لكونهما ضميرين غائبين واعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف

وهو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قايما وكنت اياه لانه كان في الاصل
خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون
ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قايما وكنته للاتشبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل
ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول ان لم يكن واجب الاتصال فلا
اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشابهة بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا
لكونه بعد لولا مبتدا محذوف الخبر نقوله لولا انت اه يعني لولا انت لولا
لولا انتم لولا انت لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولاهما
لولا هن لولا انا لولا نحن وكان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى آخر
لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري كذلك الاكثر في الاستعمال
اتصال الضمير المرفوع بعد عسى لكونه بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى آخر ما جاء
في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف
بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض
كما تقول ما انا كانت كانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور

وذهب

وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع
في موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك
فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه
في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذ الحقه تلك الياء
ليقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون
الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال
كونه عريا عن نون الاعراب اي عن النون هي الاعراب نحو يضربني ليقي آخر
المضارع ايضا من تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما
وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها وانت مع النون الاعراب
الكاينة فيه اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت
ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن
وعلى السكون في لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في لعل
لقرب اللام من النون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت ويختار لحوق
نون الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها

خلاف الاصل و فی من و عن و قد و قط و نحو ما مبنی حسب للمحافظة علی السکون
اللازم الذی هو الاصل فی البناء مع قلة الحروف و عکسها ای عکس لیت
لعل فی الاختیار فالمختار فیها ترک النون لثقل التضعیف وکثرة الحروف
ویتوسط بین المبتدأ و الخبر قبل العوامل مثل زید هو القائم و بعدها ای بعد
العوامل نحو کنت انت الرقیب صیغة مرفوع و لم یقل ضمیر مرفوع لمکان [illegible]
فی کونه ضمیرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا و تثنیة و جمعا و تذکیرا و تانیثا
و تکلما و خطابا و غیبة و یسمی هذا المرفوع فصلا و ذلک التوسط للفصل
المرفوع المتوسط بینهما ای کون الخبر نعتا و خبرا فیما یصلح لهما ثم اتسع فادخل
فیما لا لبس فیه و ذلک عند اختلاف الاعراب و کون المبتدأ ضمیرا و غیر
ذلک بالحمل علی صورة اللبس و شرطه ای شرط الفصل کذلک المرفوع ان یکون
الخبر معرفة لان الفصل انما یحتاج الیه فیها او افعل من کذا الملحق بالمعرفة لامتناع
اللام مثل کان زید هو افضل من عمرو و اقتصر علی مثال افعل بعد دخول العوامل
دون المعرفة و دون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لکثرتهما و لا موضع
ای للفصل من الاعراب عند الخلیل لانه عنده حرف علی صیغة الضمیر و عند بعضهم
اسم مبنی لا مقتضی فیه للاعراب و لا عامل لکن الخلیل استبعد الغاء الاسم

وعدم الالتباس اذا کان المبتدأ ضمیرا لا یقع الظاهر نعتا له
لانه قد ... المضمر لا یوصف ولا یوصف به
وایضا عدم الالتباس اذا کان الاعراب
مختلفا ظاهر لانه لا احتمال علی النعت نحو ان زیدا لهو القائم

فذهب

فذهب الی حرفیته و بعض العرب یجعله مبتدأ ای یستعمله بحیث یحکم النحاة بکونه
مبتدأ و الا فالعرب لا یعرف المبتدأ و الخبر و ما بعده خبره فقوله خبره اما
مرفوع علی انه خبر و الجملة حال او منصوب عطفا علی ثانی مفعولی یجعله و ای بعض
من العرب جعله مبتدأ و یرفع ما بعده فی مثل کنت انت الرقیب و علمت زیدا
هو المنطلق و فی بعض نسخ المتن مبتدأ و ما بعده خبره بدون الواو و ح
الرفع متعین و یتقدم قبل الجملة و افراد لفظ قبل لتاکید التقدم لان تقدیم
الضمیر علی مرجعه غیر معهود و لا یبعد ان یقال معنی الکلام و یقع متقدما من غیر
مرجع و ذلک بحسب المفهوم اعم من ان یکون قبل الجملة او لا فلذلک قیده
بقوله قبل الجملة ای قبل هذا الجنس من الکلام ضمیر غائب یسمی ضمیر الشان
اذا کان مذکرا رعایة للمطابقة لان الضمیر راجع الیه و ضمیر القصة اذا کان
مونثا و یحسن تانیثه اذا کان العمدة فیها مونثا لیحصل المناسبة و یکتب تفسیر
الضمیر الغائب لا ابهامه بالجملة المذکورة بعده ای بهذه الجهة من الجنس المذکور
والظاهر ان قوله یسمی ضمیر الشان و القصة معترضة بیان للواقع لیس داخلا
فی بیان القاعدة فانه لا دخل للتسمیة فی هذا الحکم فانه ثابت سواء وقع
هذه التسمیة او لا و ایضا یلزم استدراک قوله یفسر بالجملة بعده فعلی هذا

وهو قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام منه

ولم يحل التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
على ان يكون هو مبتدا راجع الى الشان وزيد قائم خبر عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غائب تقدم على الجملة المفسرة بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان
لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان
او القصة متصلا ومنفصلا واذا متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب
العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدا كان منفصلا وان كان لفظيا يصلح
الاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل
وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز
وحذفه عن اللفظ باضماره لانيا منيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز
مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة اما جوازه
فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل
عليه لان الجزء الكلام مستقل مثاله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبيا
الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاضمار مهنا مع كونه
منصوبا لازم كقوله تع واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه
قد خففت ان لثقلها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وا ان

الخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعا وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان
المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي
احدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا يلزم
المكسورة عليها عملا مع انه احدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت
[illegible] حذف ضمير الشان
من نسبة الخبر الى المبتدا [illegible]
ودين حال كونهما للمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى مبتدا
القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما عطف عليه

[illegible]

الاشارة هذا بيان وجه بناء اسماء الاشارات منه

اي حذف هذا الضمير

ضمير الشان

مفردا كل واحد منهما بحال جزئه ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال
الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه و للمؤنث
الواحدة تا قيل هي الاصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا
وذي قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان والقول
باصالتها قدمتا على سائر الفرعيتها وتي بقلب الالف يا وته وذه بقلب
الالف والياء ها بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها والمثنى
اي لمثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغة الا تا
لكثرة ورودها على الالسنة وتوهم بعضهم من اختلاف او آخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين
وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقي لا
الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث اولاء
مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء
الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منه وانما هو حرف جيء به للتنبيه على
المشار اليه قبل لفظ كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد

انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل

اي يجوز ان يدخل على اوائلها حرف
التنبيه ويجوز ان يتصل باواخرها
حرف الخطاب لان الدخول والاتصال
لايسا بواجبين حاشيه مهر

فيقال هذا هذان هؤلاء
هاتا هاتان هؤلاء

قائم وها ان زيد اقائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب
وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع
ذلك مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي
الستة واشترك خطاب الاثنين فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة
من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد والمذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي
راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان
افراد المفرد والمؤنث ترتقي الى ستة فيكون الحاصل من الضرب خمسة
وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون من ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وعلى هذا القياس ذاكم وذاكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت الى ذاكن
وذانكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك
الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالمد
واولاك بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري رحمه
والمالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطاء ويقال ذا للقريب وذاك للمتوسط

وذلك للبعيد

اي المذكر والمؤنث لان جمعهما
افراد فعد جمعهما واحدا فانواع
اسماء الاشارة خمسة
حاشيه منه

وذاكما اذا اشرت الى مذكر
وخاطبت مذكرين

وذلك للبعيد واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما راى المص
كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال يقال وتلك وتالك وذانك حال
كونهما اى الاخرين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع
مثل كذلك في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك
المذكور سابقا وآنا آنك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام للمتوسط
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بفتح
الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر او بكسر الهاء
ايضا فللمكان الحقيقي لطبي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على التشبيه واما عدا
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وفي غيره الموصول اى الموصول المعدود
من المبنيات الموصولات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اى اسم لا يتم من حيث
جزئية يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا المبتدا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الكلام
فقال الفاضل والمراد بجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا بحمل اليه المز
اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغيرها
والا نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة

جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا تاما اولا لكن لا جزءا تاما اوليا
الا بصلة وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي
عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة
على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان
هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما صلة اصطلاحا
ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة
الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة
على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم
الدور وذكر العايد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم
ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بحسب المفهوم
اعم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعايد اعم
من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره
والواجب ان يكون ضميرا عايدا للموصول عينهما بقوله وصلته اى صلة ما لا يتم
جزءا الا بصلة جملة خبرية او في معناها كما سيجيء الفاعل والمفعول والعايد ضمير

لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول
او مفعول لان اللام الموصول تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة
معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا ومن الموصولات الذي للمفرد المذكر
والتي للمفرد المونث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المونث ويكونان
بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمع المذكر والمونث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللتين لجمع المذكر
واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط مكسورة او ساكنة
اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمونث الا انها في جمع المونث
اشهر واللاتي واللواتي لجمع المونث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء
وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى
الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيها المفرد والمثنى والمجموع والمذكر
والمونث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اي اضرب الذي في الدار
واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اي التي في الدار وذو الطائية بمعنى ذو
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي

استعمالها في الجمع المذكر اشهر من استعمالها في الجمع المونث يقال الذي اللذان ... التي اللتان ...

وما يستعمل في غير ذوي العقول غالبا ويستعمل في ذوي العقول نادرا حاشية

اي بمعنى الذي

ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما
الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي والتي او المثنى او المجموع والعائد المفعول اي العائد
الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه
فضلة الا اذا كان رافعا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء
ويقدر اي لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا سموه باب الاخبار
بالذي او ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في
الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلاني
في الجملة الفلانية بالذي يعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل
النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم انه في اي اسم يصح الاخبار وفي اي اسم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اي اذا
اردت ان تخبر عن جملة بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف
واللام صدر الجملة الثانية فان الباء ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنه
لا مخبر به صدرتها اي اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة
الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية

مثلا اخبر عن زيد الكائن في جملة ضربت زيدا بالذي ... حاشية

الذي [illegible] ... في جملة ضربت زيدا ... هنا هي ... من الفعل والفاعل ... [illegible]

ديري

يعني في موضعه الذي كان له في الجملة الاولى ضميرا لها اي للكلمة الذي واخرته
اي المخبر عنه عن الضمير جزاً انصب على الحال وضمن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته
خبرا متأخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بالجملة الذي
او قعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة
اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول
ضميرا للذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي
ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة
ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل والمفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل المبني للفاعل واسم
المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفا
اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم الفاعل
ولا المفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول
ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف
وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فانه لا يتعذر ام منها اي من

وقلت في ضرب زيد عمروا الذي ضرب زيد اياه عمرو وفي ضرب زيد هندا التي ضرب زيد اياها هند وقس عليها غيرها من الامثلة

الثالثة التي هي تقدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم
وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان لان يكون ضمير الشان
مخبرا عنه لامتناع تقدير الجملة بالذي تاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقديمه على الجملة
وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يخبر
في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن العاقل
بدون زيد لاستلزام وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون
المعمول فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي عن دق القصار
بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب
بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الضمير المستحق
لغيرها اي لغير الكلمة الذي لامتناع تقدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير
اليها فيبقى ذلك الضمير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على
الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه
بان يقال الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الذي

الموصول بمعنى المبتدا او بلا عايد وان جعلته عايدا الى المبتدا بقي الموصول
بلا عايد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو انما زيد قائم
واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته
واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما بمفرد نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر
له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي
والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم الشيء هي وصفة
نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت
من جاءك واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلا من الحكمين
ثابتة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة
التامة والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم
والشرطية نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل
اي تقع صفة اتفاقا فلم يجعلها المص كمن التي لا تقع صفة اصلا واجيب بان اي

الواقعة

الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل
يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد فنقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اي
اي واية معربة بالاتفاق وحدهما لا يشاركهما في الاعراب غيرهما من الموصول
الا على اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه
تلزمها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ
الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة
ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة
عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهها الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة
وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما
حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة
منادى يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكرها في قسم المنادى
مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لها فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قوله
ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي
فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته فما مبتدا وما بعده خبر
او بالعكس وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف كما اذا قلت

صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين
مبني لمشابهته اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظاهر واما عدلا فلانه
اليه الحاجة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي رح والذي
يقوي كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه كيف
والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك الشي منه فكيف
خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال
وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اي لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان
ليخرج باب فجار لانه وان كان علما لكن قالوا الكنية للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا صفة
علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك
مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال التي بمعنى الامر عدلا وزنة ومعرب في استعمال
بني تميم الا ما في اخره اي الا فعال علما للاعيان يكون في اخره راء فان بني تميم
اختلفوا فيه فاكثر بني تميم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء
وغيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل

يقال امرأة فساق اي فاسقة

اي فعال مصدر المعرفة كفجار وفعال صفة المؤنث كفساق للمبالغة في الامر مثل الفجور والفسوق حاشية

اي فعال علما للاعيان المؤنث مبني

لكونه في تحرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لكونه اخف اذ سلوك طريق واحد اخف
من سلوك طرائق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ
الانسان اما منقولة الى باب المصادر وروعيت المصدرية ولم يبق اسم فعل او لم تروعي
المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني
مثل مه وصه وحكمه حكم اسماء الافعال واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه
حين كونها اصواتا سازجة ولم تصر مصادر ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها
ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول المستندم او المتعجب وي وح لا تقدير
ان يحكم عليه بشي او به على شي ومنها ما يجري على لفظ الانسان على سبيل الحكاية
بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شي كما اذا قلت غاق [illegible]
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا يقدر عليه او به ومنها ما يصوت به
لاجل حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وحينئذ ايضا لا يقدر ان يحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء
التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قال زيد عند التعجب وي
او عند اناخة البعير نخ او غاق عند صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية
لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات

الصوت كيفية قائمة بالهواء يحملها الى الصماخ

قال الغراب غاق

قال وانما بنيت هذه الاسماء الاصوات
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات
حتى يقصد التركيب الذي مقتضي الاعراب
والقائل اذا وقعت مركبة جاز ان يعرب اعتبارا
بالتركيب العارض انتهى

سمى ما كانت باقية على ما هي من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار
مبنية لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائها مجرى الاسماء واخذ احكامها
وبنيت لاجرائها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ
انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت اي صدر
على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات
الغير المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناختها او زجرها او دعائها
او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع
فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا
كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول التعريف كليهما فالاول كغاق اذا صوت
الانسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر
المص القسم الاول مع ما سواه كان صوت الانسان ابتداء من يتعلق بها بغير قبل ذلك
لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك
القسم اولى لكونه صوت الانسان من غير تعلق بغيره **المركبات**
اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل من تركيب كلمتين
حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلتا كلمة واحدة ليس بينهما

وهي ثلاثة اقسام وضعية ان كانت
بسبب جعل الجاعل وطبعية ان كانت
بسبب صدور الدال عن الطبيعة
عند عروض حالة لها وعقلية ان كانت
بغير ذلك عبد الغفور

١٠١

نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليخرج مثل
سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة
حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط
شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب نسبة
العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد
والاحسن ان يقال المراد بالنسبة النسبة المفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين
مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في تأبط شرا النسبة التعليقية
التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيب احد
جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احدى شطري جعفر
مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن
الجزء الثاني حرفا عطفا او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوعه اخوه في وسط
الكلمة التي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة
حذفت الواو وركبت مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني حادي عشر من
التاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم

ان البناء ثابت فی هذا المرکب سواء کان احد جزئیه العدد والزاید علی العشرة

او صیغة الفاعل المشتقة منه وقیل فیه نظر لان الثانی لا یتضمن الحرف لانه لا یراد به

حادی وعشر وجوابه ان المراد بصیغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد

من المشتق منه لکن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنین فلما اخذوا هذه الصیغة

من المفردات للدلالة علی ما ذکرنا ارادوا ان یاخذوا امثال ذلک من المرکبات

ولا یتیسر ذلک من مجموع الجزئین لان صیغة الفاعل لا یتسع حروفها جمیعا فاقتصروا

علی اخذها من احد الجزئین اذ فی اخذ بعض الحروف من کل جزء مظنة الالتباس

فاختاروا الاول لیدل علی المقصود من اول الامر فاخذوا امثالا من احد عشر

المتضمن حرف العطف حادی عشر بمعنی الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة

فحادی عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف

لا باعتبار ان اصله حادی وعشرة اذ لا معنی له وعلی هذا القیاس الحادی

والعشرون لا فرق بینهما الا بذکر الواو وحذفه الا اثنی عشر فانه لا یبنی فیه

الجزآن بل یبنی الثانی لتضمن معنی الحرف ویعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط

النون منه الا ای وان لم یتضمن الثانی حرفا اعرب الثانی مع منع صرفه اقامة

بعد التركيب مبنيا کبعلبک ویبنی الاول للتوسط المانع من الاعراب

وعلی الفتح لانه اخف فی الافصح ای اعراب الثانی مع منع الصرف وبناء الاول

انما هو فی افصح اللغات وفیه لغتان اخریان احدهما اعراب الجزئین معا

واضافة الاول الی الثانی ومنع صرف المضاف الیه واخریهما اعراب الجزئین

واضافة الاول ...

...

متضمنة معنی ...

الاشارة دخل علیها کاف التشبیه فصار المجموع بمنزلة کلمة واحدة بمعنی

وبقی ذا علی اصل بنائه وکل واحد منهما یکون للعدد والکنایة عنه وجاء کذا

کنایة عن غیر العدد ایضا نحو خرجت یوم کذا کنایة عن یوم السبت او غیره

وكيت وذيت للحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنيا لان كل
واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عن نوع البناء الذي هو الاصل في الكلم
قبل التركيب ومن الكنايات كاين والما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي
كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع
كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في
من لا تنوين التمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط
فرتبته منحطة في البناء عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص معها كم الاستفهامية
المتضمنة معنى الاستفهام مميزها اي الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤول
عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو
من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد ومنصوب جعل مميزه كذلك
لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة
تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب
وثلاثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس مثله

في التصريح بالكثرة فجعل جمعية مميزه كانها نائبة عن معنى التصريح بها وقد جاء من
اي في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية
وذلك لموافقة جر المميز المضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر على
مجرور بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جوزه الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية
بينة استفهامية وخبرية ولهما اي لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية متضمن للاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه
من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا
نوع من الكلام يجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اولى
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كل هذين النوعين وهما كم الاستفهامية
والخبرية اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما
بقوله فكلما اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل غير
او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره هو من حيث لذلك كان منصوبا
معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وحكمه لا يكون الا حسب المميز وذلك
انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول

والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات انما هو بحسب المميز فالا
نحو كم رجلاً ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوماً سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت
وكم يوم سرت وانما جعلنا الصفاح شبهه اعم من ان يكون ملفوظاً او مقدراً
ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلاً ضربته اذا جعلته من قبيل
الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلاً غير مشتغل عنه اي كم رجلاً
ضربت ضربته فهو من حيث بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه وادخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل فهو من
الطبقة مرفوع وادخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهماً اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلاً ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة
وانما جاز تقديم حرف الجر او الاضافة عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تأخير
الجار على المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقديم الجار عليهما على ان تجعل الجار
اسماً كان او حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان
لم يكن بعده لفظاً ولا تقديراً فعل او شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر

او مضاف

او مضاف كان مجرداً عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم
يكن ظرفاً نحو كم ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فهنا خبر مقدم على المبتدأ
لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفاً نحو كم يوماً سفرك فكم ههنا
منصوب المحل اولاً وادخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه
وادخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ وكذلك
اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط بمعنى انه تأتي تلك الوجوه في جميع هذه الاسماء لا في كل واحدة منها اي من
وما واي واين واني ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط
وكيف واياً ان مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهاميتين يأتي
فيهما الوجوه الثلثة نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا يأتي فيهما الرفع على الظرفية لامتناع ظرفيتهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك يأتي فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب
اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه فمن يأتيني فهو مكرم
وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يأتي فيهما ايضاً في جميع اسماء الشرطية
الرفع على الظرفية فانه لا يقع بعدها الا الفعل لا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية

مطلب الاستفهام

من هذه كمتى واين وايان وكيف واذا يخبر بها نحو من اين فلا بد من كونها
منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي قيام زيد وقت قعود عمرو
يعني مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد
من كلام العرب وهو لازم الظرفية غير تقع الا استفهاما مع انتصابه على الظرفية
اذا كان خبر مبتدا مؤخر نحو متى عهدك بفلان اي متى كائن عهدك وايانا
فيا في هذه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير
انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك اي اي وقت كائن مجيئك فاي وقت
على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفي تمييز مثل كم عمة لك يا جرير وخالة يعني فيما
احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز حذفه ثلثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تمييز كم عمة اي هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى
يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والاخران نصبه
على الظرفية او على المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه
الى كثرة وجوه النصب والثاني ان هذا البيت بما سبق من وجوه اعراب كم

كم عمة لك يا جرير وخالة
فدعاء قد حلبت على عشاري

العمة خالة وخالة ديزه

ان يعتبر الاوجه في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت
او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية
والثاني ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما
سبق فكان البيت خبر مبتدا اعني قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت
علي عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف
او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذه خلقة لها نسبها الى
الخلقة وانما عدي حلبت بعلى لتضمنه معنى ثقلت اي كنت كارها لحلبها متنفا
مستنكفا منها لخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء الناقة وهي
التي اتي على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تاذي من الحلب ولا تطيع بسهولة
ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى ذلالة طرفيه
واما فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته
وخالاته فسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير
من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة

او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء
ومجيء توصيفه بقوله لك وفدعاء قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها
بتسليط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء وكذا
واذا نصبتها نصبتها واذا خفضتها خفضتها وذلك اوضح وقد يحذف
مميز كم استفهامية او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال
قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر
عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه مسئول عن كمية دراهمه او دنانيره
او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك او كم درهم او دينار
مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل
عن ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو
بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم
ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع ظاهر واذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان

اي في الحال الظاهر الكائن للمتكلم قرينة عظيمة او شريفة حاشية

اي الظرفية والمفعول المطلق حاشية

المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا في حيث ومنها
اذا وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص
من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس
كورت ولهذا كثر استعماله في الكتاب العزيز لقطع علام الغيوب بالامور
المتوقعة وقد استعمل في الماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى
بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو تعليق مضمون
جملة على اخرى فتضمنت حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها فلذلك اي لكون
معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط
وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو
وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردا عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة
من قولهم فجئته فجاة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا اغلبية وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة

التغيير نحو خرجت فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه
معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا على اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة
عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع مسببة عن الخروج وقيل
والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت ففاجأت وحصل
المعنى خرجت ففاجأة زمان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية وقوفا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لمفاجأة لا مفعولة
والاظهر اذ الظرفية فلا تصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت في زمان
وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر
اي وقت احمرار البسر وقد تستعمل مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد
اذ يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ
الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكونه وضعها وضع الحروف وقد يجيء
للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية
مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجيء للمفاجأة نحو خرجت فاذ
زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص ومنها اين واني للمكان استفهاما وشرطا

اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام
او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء
اني بمعنى كيف واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط نحو متى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل ايان
يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل
فلا يقال ايان يوم قيام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص
بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة
للحال اي حال شيء وصفته والمراد بالحال صفة الشيء لا الزمان الحالي كما توهم
بعض الشارحين قال المفصل وكيف جارية مجرى الظروف ومعناه السؤال
عن الحال تقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ما
على ضعف عند البصريين نحو كيف ما تجلس اجلس اي على اي هيئة تجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل
الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب
على الحالية اي على حال جئت اراكبا او ماشيا ومنها اي من الظروف المبنية
مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى الاول

اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة
اي اول زمان عدم رؤيتي يوم الجمعة فيليهما اي يقع بعدهما اي بعد
مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما
نحو ما رايت مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اي اول مدة عدم رؤيتي
هذان اليومان فيه وانما لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باول
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا الاثنين والاشياء فالمثنى
او المجموع اذا وقع اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال
المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم اي لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود
من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت
المجهول اول مدة فعل لان اوليته وقت ما لزمان من الفعل معلوم بالضرورة
وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ
ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه ملتبسا بالعدد اي بعدد المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يبقى شيء منه نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء
مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر
نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي

على هذه

على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب
ومنذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم ...
القلبية فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما
عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا
القياس فيما بقي وهما اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتدأ وما بعدهما خبر
لكونهما في تأويل الاضافة لانهما اذا بمعنى اول مدة او جميع المدة وخبره ما بعده
اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كان مبتدأ او خبرا
فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد
بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها
اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم
الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وكسر النون ولدن بفتح
اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون
ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام

وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الظروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى
عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان
غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على
الاضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب ما بعد لدن خاصة
غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولد
يحذف عينها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من بكرة او غيرها ومنها قط
مفتوح القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتها وقد تخفف الطاء
المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضم الطاء المشددة او المخففة وجاء قط
ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل ففيه خمس لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق
النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعه وضع الحروف
لشبهها لاضفتها وقيل حمل على الاخيرة عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل المنفي اي لاجل الفعل المستقبل المنفي
او الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة
نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد

بدليل

بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي الداهرين ومعنى
الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة
والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه
او بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى
ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة
للاعراب ولا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور
من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكور مع
ما وان وأن مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان يقوم زيد
او مثل انك تقوم لمشابهتها الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث
وبهذه المشابهة ذكرها في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام
الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته
المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء المعلومة اذا تبع
له اسم فهو المعرفة هو اذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن تعينه
فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة

بحث المعرفة

وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها
بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة
باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي
عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من
الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر
المشترك فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي
والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد
ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا
تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث
معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المفهوم
الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم مع
قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث
المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات
لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان

المضمرات جمع مضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما حاشية

وهو ذات واحد يشير له المتكلم مذكرا او مؤنثا حاشية

وهو الحيوان الناطق مع هذا التشخص حاشية

اي لفظ اسامة اي فلفظ اسامة علم جنس حاشية

اي تصور مفهوم الاسد وكون لفظ اسامة موضوعا بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته

معلومة ومعهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا
او بتعقل المعنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد
هذا المفهوم فكان هذا وضعا عاما لان التصور العام المعتبر فيه عام وهو
المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف
باللام [illegible] العهدية او الجنسية او الاستغراقية والعلم يقال ما دخله
اللام لئلا يتداخل ما دخله اللام الزائدة كالحسين واللات والميم في ليس من امبر
امصيام في امسفر بدل من اللام فلا نقيد بما دخله قسما اخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصدت معينا بخلاف يا رجلا لغير معين فانه
نكرة لم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله يا ايها
الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة
ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها
لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فلا كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة ايضا
مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون

وهو المعنى المشار اليه المفرد المذكر حاشية

الالف واللام على خمسة اقسام احدها للاستغراق الجنس نحو ان الانسان لفي خسر وثانيها لنفي الجنس نحو لا يحل لك النساء والثالث انها للزيادة نحو قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا والرابعها الموصول نحو السارق والسارقة والخامس للعهد والعهد على نوعين عهد خارجي وعهد ذهني مثال الخارجي كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ومثال الذهني قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة

بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان
نفس الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة معنى
يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن
المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق
تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى فالمعرف
باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم
كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت
كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء
بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت
لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال
المستعملين بحيث اختص العلم الغالب لفرد معين بمنزلة الوضع من واضع
معين فكانه قال المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال
كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء
باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها وقوله بوضع واحد اي تناولا
بوضع واحد ليخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف

١١١

ترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه تعدد الترتيب
فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث
اصنافها المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرف
فيه ما لا يتطرف في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت
انت جاز ان يلتبس مخاطب بمخاطب ثم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية
الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اخص
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان التنبيه بين اصناف المضمرات
فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها
فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا اثبت التفاوت
بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب
الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة
ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار رعاية المتعينة المعلومة المعهودة من حيث
هو ذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرجت
المعرفة اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي
ما وضع اي الالفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء مفردة كانت تلك

او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد منها وكمية الآحاد
ما يجاب به اذا سئل عن احد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد
اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم سويجاب بالواحد
والاثنان لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن
معدود يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقرير ان لفظ
الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة
وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف
رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الواحد
والاثنين فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها
اما بالحاق تاء التأنيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع
او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب
اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين

وفي قول اصول اسلوب الحكيم وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب

وهي واحد واثنان وثلاثة واربعة وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة ومائة والف

اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة
ومؤنثة مفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته
واحدة واثنتان او ثنتان في مفرد المؤنث وتثنيته على القياس
وتقول للمكمل ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبارا لتأنيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال ثلث الى عشر وبها لجمع المؤنث فرقا
بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امراة وعشر امراة ولم يفعل العكس
لكون المذكر اسبق وتقول تلك اذا جاوزت عشرة احد عشر اثنى عشر في المذكر
نحو احد عشر رجلا واثنى عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا
عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث وغير الواحد
الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث ابقاء
الجزء الاول بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهية اجتماع
تأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة وثنتا
عشرة فان التأنيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا
عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة

اى الصرف الخالص

حكمنا عليه بانه من جنس آخر من التانيث الكلمة فلم يتمحض للتانيث
وفي اثنتان وان كان للتانيث الا انها حملت على ثنتا في ان تا تانيث الجزء
الثاني في المونث لانه لما وجب تانيثه للمونث لانتفاء المانع و
عدم الفرق بين المذكر والمونث وتميم تكسر الشين عند البعض
في المونث اي في العشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنتا عشرة او ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لانه اخف من الفتحة وتقول عشرون
واخواتها بكسر النون لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لانه مفعول
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث
من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد مع تلك العقود
الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المونث ولما غير
الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه
في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يذكرهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بالذكر
فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا

فتحات

الزايد

الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون
في المذكر واثنتان وعشرون في المونث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث
وعشرون في المونث هكذا الى تسعة وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة
وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر
والمونث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع
عنهما بالعطف اي بعطف الزايد عليهما وعطفهما على الزايد حال كون الزايد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء العدد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة
وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث
نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون
رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون
امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة
وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا في تثنية المائة والالف
ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا
والاصل في ثلثة عشر فتح اليا لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان اليا لتثاقل المركب بالتركيب

او ثنتان

بل الى تسع وتسعين

والمتفرع عنهما مائتان والفان

كما في معدي كرب وشذ فتحها اي حذف اليا وفتح النون لانها اذا حذفت
فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي اذا حذفت اليا الا
ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا فرعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة
لكن الفتح اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدا
من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة
الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة
رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعمال اثروا فيه جر
التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود
العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة مستثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة
حين ميزوا بها ثلثة واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني في صورة
جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع

بالالف بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون
اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد
عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد
اما نصبه في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء
النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست
هي في الحقيقة نون الجمع واما في ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا
ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر كذا لان
المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم تمتزج امتزاج ذلك المميز فلم
يلزم صيرورة ثلثة اشياء كشيء واحد الا يطرد بمائة امراة واما
افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون
الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اي جمع
الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة
مع مميزها في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال
ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا
رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد

كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها
اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة
رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه
مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن
المذكر فالوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتأنيث فان
شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ وهو
الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا
يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا
يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال
اثنان رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على تقدير
ذكر المميز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز
اي الصالح لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على
الجنس وبصيغته على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان

التمييز مفردا او عن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان
فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب
ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين كذلك
نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا
كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر
الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم يعتبر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها
وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد
ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجواهر حروفه للمقصود
بصيغته خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين
او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد
استغني به عن ذكر الواحد على حدة فاختاروا لحوق العلامة
التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثني
رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي افادة لفظ
التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به

الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما
افاد التميز ذلك التنصيص استغني في افادته عن ذكر العدد علي
حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد
باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصيير ذلك اي تصيير ذلك المفرد
عددا انقص زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فتقول ثاني مقول
القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه
اليه فيكون معني ثاني الواحد مصيره اثنين وانما
ابتداء من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد
مصيره واحدا والثانية في المؤنث علي هذا القياس وهكذا الي
العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير
ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ
فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في
المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد ومن غير اعتبار معني
التصيير الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاولي والثانية في
المذكر والاولي والثانية في المؤنث كذلك من غير اعتبار معني

التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان علي المرتبة فابدل
منهما الاول والاولي للدلالة عليها وهكذا الي العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني
عشر والثانية عشرة الي التاسع عشر في المذكر ~~عشرة~~ واعلم ان
حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعني المصير او لا حكم اسماء
الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول في المؤنث الثانية والثالثة
والرابعة الي العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف
نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب كما تذكرهما للمذكر
نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لا ثالث اسم
لواحد مذكر فلا معني للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة
وتقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون
ومن ثمه اي من اجل اختلاف الاعتبارين تصييره واعتبار حاله اختلف
اضافتهما فاختلاف اضافتهما قيل في الاول اي في المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الي الانقص به رحيه
اي مصيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت

قوله ثالث ثلاثة بالاضافة الى عدد يساوى عدده اى احدها اى احد الثلاثة المتفق بلا جنس

الاثنين ثلثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد باعتبار
حاله ثالث ثلثة او رابعة او خمسة بالاضافة الى عدد يساوي
عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه
في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد
الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول في اضافة ما
زاد على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى
المركب الثاني اي واحد من احد عشر متأخر بعشر درجات بناء على
الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول
لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره
في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزءان الباقيان
لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما
بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر المذكر والتأنيث وقدم
المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي

المؤنث ما اي اسم كان فيه علامة التأنيث لفظا اي ملفوظة
كانت تلك العلامة حقيقة كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب
اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التأنيث ولهذا لا يظهر
التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي
مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها
من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة
المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث التاء والالف حال
كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد
زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انهما للتأنيث وذلك
ليس بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل هي وانت
وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي
في مقابلته ذكر في جنس الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة
في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس
بازائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة
التأنيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تأنيث حقيقي في معناه

كطلحة مثال للتأنيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرا

فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة واذا اسند

الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا

ومظهرا او مضمرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء وجوبا

ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى

الى ظاهر غير الحقيقي فانه لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى

هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة

الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس

بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث

فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار

به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين

ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي

بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثني

من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد

بقولنا بلا فصل لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام

ففي

ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وتركه
فتقول حضرت القاضيَ امراة وحضر القاضيَ امراة وطلعت
اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي
منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه
مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم
ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال
جاءت او جاؤا غير الجمع المذكرات لم لانه لو كان جمع المذكر
السالم لم تجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مونثا نحو اذا جاءك
المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث
الحقيقي فانت الخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت
تركتها نحو جاءت الرجال او جاء الرجال وضمير جمع المذكور
العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
لما فان ضميرهم الواو ولا غير يقال الزيدون جاؤا ولا يقال
جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء

خبر مبتدا

وكل جمع غير جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم فيجب تذكير عامله فتقول جاء المسلمون او رجال قاعدون او جاءوه واذا اسند الى ضمير جمع المذكر السالم يجب كونه جمعا مذكرا نحو المسلمون جاؤا او يجيئون او جاءوه واما جمع المكسر العاقل اذا اسند الى ضميره فيجب ان يكون عامله مفردا مؤنثا او جمعا مذكرا نحو الرجال جاءت او جاؤا او جاءه او جاءوه وغيرهما من الجموع اذا اسند الى ضميرها يجب كون عاملها مفردا مؤنثا او جمعا مؤنثا نحو المسلمات جاءت او جئن او جائية او جائيات والكلمات قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات

ظ ...

للتأنيث بتأويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير
فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنا
النساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المؤنث غيرات لم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا
بالتاء التأنيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما
في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع
المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال
فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا
لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت
لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء
اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء المثنى
ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون
مكسورة قولنا مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل
مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفي بظهور المراد
لاستغني عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او باء مفتوح

مثل مسلمين

ماقبلها اي مفتوح حرف كان قبل اليآء حالتي النصب والجر

نائب الفاعل بمفتوح

ونون ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة

عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا يتوالى الفتحات في

صورة الرفع وهي فتحة ماقبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة

النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق

ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على

ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شئ

صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب

ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي

مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل

من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع

له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله مماثله في الوحدة

والجنس جميعا لاستغني عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة

الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه يجوز تثنية

الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن وبراءة بهما الطهر

فلا يصح
يجي لم يعط بالكسر الفتحة
والتثنية الكسرة بل
الامر

الف والياء والنون

الفرد بالفتح

والحيض بل يراد بهما طهران اوحيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان
قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس
فانه ثني باعتبار معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني
القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان تجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما
ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيتجانسان
فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا الحال
في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرء
ايضا بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل
واحد منهما حقيقة ويأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه
والمص اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة
حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة يؤول
بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر

يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان
يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها
يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس
فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله
من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية
في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم
ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى
فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره الف مفردة
لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما
بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى وهو ثلاثي
اي والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا
من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل
حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه
لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة

كرجيان في رجي او حكماً بان كان مجهول الاصل او عديمه وقداميل
كمتبان في متي حيث جاء متي مما لا او كان علي اربعة احرف فصاعدا
اصلية كانت الالف كالاعلي والمصطفي او زايدة كحبلي فباليا اي
فالفه مقلوبة باليا اعتبارا للاصل فيما اصله اليا حقيقة او حكماً
وتخفيفا فيما زاد علي ثلثة احرف والاسم الممدود ان كانت همزته
اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة تثبت
الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد الراء
لجيد القراءة وللمتنسك من قرا اذا تنسك وحكي ابو علي عن بعض
العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتانيث اي
منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها حمراا بالفين
احديهما للمد في الصوت والثانية للتانيث فقلبت الثانية همزة فصار حمراء
لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوان
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين الفين
مع انها غير اصلية والواو اقرب الي الهمزة من اليا لثقلها ولهذا
قلبت الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صححت فقيل حمراآن

وهو الذي حرف اعرابه همزة قبلها الف زائدة ويسمى ممدودا للزيادة مد الالف هنا بوسطة وقوع الهمزة بعد الالف

وحكي

وحكي المبرد عن المازني قلبها يا نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا
والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق
كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس ومنقلبة عن واو او ياء اصلية
ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران
جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولي منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخري عن
اصلية فشابهتا همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما
قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست باصلية
فشابهتا همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة النظر
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال في رداء
الارداءان بالهمزة او ردوان بالواو ولكن المشهور
ردايان باليا فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير
لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الي الاصل
لا اشارة الي الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام
لكنا تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجد

فيها انزاء ما حكم باشتهاره غير ما وقع في الشرح الرضي من انه قد
تقلب المبدلة من اصل باء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل
الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة
وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان
وحذفت تاء التانيث التي قياسها ان لا تحذف عن آخر
المثنى كشجرتان وتمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس
مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما
ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما
بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة
مفرد وتاء التانيث لا يقع في حشوه وقيل خصي والي
مستعملان وهما لغتان في خصية والية وان كانتا اقل
استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة
اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف
حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على

خلاف

خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانه بالفعل
المجموع ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي
يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف
هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد من تلك
الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما بحسب الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات
حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله
مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله
بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما
جمع السلامة لان الواو والنون في آخر الاسم من تمامه
وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة
اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس
كتمر ونخل فانهما وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا
واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلثة وعشرة
وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فاذا

قصد بها الافراد استعمالاً فبقوله بحروف مفرده وكذلك
بقوله بحرف مفرده خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما الفارق
بينه وبين واحده التاء ونحو ركب مما هو اسم جمع ليس
بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة
وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما
ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وصفاً بخلاف
اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو
جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام
كون الكلم اسم جمع ايضاً وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه
لان الاخفش قال جمع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل
وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل
ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس
بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحد بالصورة جمع لصدق
الحد عليه فان التغيير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب
التقدير فلذلك اذا كان مفرداً ضمة قفل واذا كان جمعاً ضمة

اسد

اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح
المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة
الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضاً
عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة ليعادل خفة
الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط
او مع الملحوق على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر في التثنية فان قيل
اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا
كثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققاً او على
سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان
كان آخره اي آخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض
قبلها كسرة حذفت اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله
قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها
طلباً للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس
حالتا النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت

كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان آخره اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا
اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد
الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه مفتوحا
ولم يتغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون حالة الرفع ومصطفين
في حالتي النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء
الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني شرط صحة
جمعيته ان كان ذلك الاسم اسما محضا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم
اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه فانما
ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل
اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين
او اثنان كالمراة او واحد نحو اعوج علما للفرس لم يجمع هذا
الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج
عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان

فانهم اجازوا الطلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل
فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون
اتفاقا لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية
بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتمحي صورة علامة
التانيث والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها
وشرطه اي الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان
صفة من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول فمذكر
يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل لما مر والثا
ني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي
مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك اياها مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر
حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس
لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والثا
لث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير
مستو في تلك الصيغة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة

يتو فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذا التا
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع بناء
واحده من حيث نفسه واموره ومواده الداخلة فيه كما هو
المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء بلحوق الحروف الخارجة
الزائدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية
فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد
حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو
اعم من يكون من حيث ذات الواحد او من حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
او اعتباريا كفلك كامر وجمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فلس
وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس
وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعلة كارغفة جمع رغيف
وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا كان كمسلمين او مؤنثا

كمسلمات

المصدر شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار كونه متصلا بذكر الفعل وهذا

وقدم المصدر لكونه مظنة الاصالة لمكان الاختلاف فان البصريين على انه اصل في الاشتقاق بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها

بحث المصدر

كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق
الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للآخر مع وجود ذلك
الآخر كقوله تع ثلثة قروء مع وجود اقراء **المصدر اسم الحدث**
يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد بجريان
على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا وجلسة وجلسة فمثل القادرية
والعالمية ومثل ويلا له وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون
مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر
من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي فيرتقي عدده الى اثنين وثلثين
كما بين في كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي
المزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل
فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على

استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الي غير ذلك
مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر عمل فعله المشتق
منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال
كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام
عمرو خالدا غدا او الان وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق
بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل
والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر
عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا
كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر
عليه لكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم
عليه فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه
او يكون الظرف مفعولا لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين
والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل

والمفعول

والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور بخلاف
المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار
فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا
فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة
ويجيء مثل ضربي زيدا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل
المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو اعجبني ضرب زيد لان النسبة
الى فاعله غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه
بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز
اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف
اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له
على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب
يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر ملتبسا
باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل
فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل

على المصدر المقدر به ولكن جوّز ذلك فرقا بين شئ وبين المقدر به
قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرّفة باللام عاملا
في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تع
لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا
صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير
تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان
القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او
محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا واقعا بدلا منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله
لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر
للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله فوجهان وجهان وانما فصل
بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل
المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر
في القسم الاول اكثر واظهر فلو اخرت عن القسمين توهم

بحث اسم الفاعل

تعلقه بالقسمين على السواء اسم الفاعل ما اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات
ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
ما يجهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة
الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود
وغيره من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغير
ذلك وقوله لمن قام به تخرج منه ما عدا المشبهة لان الجميع
ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث تخرج الصفة المشبهة
لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل
داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ذلك
لان المتبادر من قوله لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام
به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة
ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه
ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه لمن قام به الفعل

بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم
التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل
الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف اسندوا اخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراج الصفة
المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع
كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة
ويخدشه ان صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا
يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل
كضارب وقائل ومادّ واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صفة
مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن
ومضراب وصيغة اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي

على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا
فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة
في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة
او لا ومع كسر ما قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر
كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع
حرف المضارعة المضمومة ومستغفر فيما وضعت موضع حرف
المضارعة ايضا مذكورا لكنه لا يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون
لكل من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان
كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان
كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول
واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكان
فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول
معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي
شيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافة

اي يعمل عمل فعله حال كونه ملتبسا

اي بشرط معنى الحال او الاستقبال

١٢٩

بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع فيلزم ان
لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرو الآن او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية
كقوله تع وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان
كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او
او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد اي اعتماد
اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدا او الموصول
او الموصوف او ذو الحال ليقوي فيه جهة الفعل من كونه مسندا الى
صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل
ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهام
ونحوها من الفاظ الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي
كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبهه
بالفعل نحو اقايم زيد واقايم الزيدان وما قايم زيد وما قايم الزيدان
فان كان اسم الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال

او في ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي
اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات
شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى
الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية
وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة
الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه
وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير
ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر
لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى
المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما
فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى
صيغة الاسم لكراهة ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل

بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل
المشتق منه كضرّاب وضروب بمعنى كثير الضرب ومضراب وعليم بمعنى
كثير العلم وحذرٍ بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل و
واشتراط ما يشترط به عليه هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة
عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة
ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل
اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضرّاب ابوه عمرا الآن او غدا او امس وما
فيه من معنى المبالغة نايب مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى
من اسم الفاعل ومما وضع للمبالغة وكذلك المجموع منهما مصححا كان او مكسرا
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغته
المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان
ضاربان او الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا او امس
ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه
على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب مع
التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين

الشرطين

الشرطين لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرا المقيمي
الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله
تعالى ذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم
الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم

بحث اسم المفعول

المفعول ما اشتق من فعل اي حدث موضوعا لمن وقع عليه
اي لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات وقع
عليها الضرب واعتذاره قامة من مقام ما مرّ في اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع
عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم
التفضيل مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم
المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد
على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره
اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط

عمل باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كاسم
اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الآن او غدا او
المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق
من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين لمن
اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو
قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث
فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون
لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر
العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء
اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد
بكونه بمعنى الثبوت ان يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه
نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل الوضع للحدوث وعرض لهما

والصفة المشبهة من فعل المتعدي تجئ على فاعل نحو حمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركب فهو راكب

الثبوت

الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة
مع انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل
الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع
اي كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف منصوب على انه
حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان
مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاصها
باسم الفاعل لكونها مشبهة به وتكون عملها لمشابهتها اياه
فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها لا
اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها
اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسئلة لانه
يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة ملتبسة باللام او مجردة
عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام

يعني بيان صيغتها سماعية لا قياسية

او مجردة عنهما اي عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة
حاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة والمعمول اي معمول الصفة المشبهة
في كل واحد منها اي من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة
ومنصوب تارة ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الثلثة التي للمعمول من حيث
الاعراب في اقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على الفاعلية
اي فاعلية للصفة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول الصفة
بالمفعول في المعمول المعرفة وعلى التميز اي جعل معمول الصفة تميزا
في المعمول النكرة فهذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو
على التميز في الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على
التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح الرضي لا اولى التفصيل
والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة الصفة اليه وتفصيلها
اي مفصل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه
بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه
بالمفعول او بحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة فهذا التركيب

لان الصفة المشبهة مشتقة من اللازم فلا تنصب المعمول على المفعولية حاشية

اي تفصيل مسائل الصفة المشبهة

ثلثة اي ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام الثمانية عشرة
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اي مثل
هذا التركيب في كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة
مثل ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعولية او جره بالاضافة
وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع في قسم آخر
من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة
عن اللام وهذه الصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة
الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام
في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي
والثاني عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة
المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف وسائر الاقسام
صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال
منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما ان يكون الصفة باللام

مضافة الي معمولها المضاف الي ضمير الموصوف بواسطة اوبغير واسطة
مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة لان
الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن
وجه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما
اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه
والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما
وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الي معمولها المجرد عن
اللام مثل الحسن وجه ووجه غلام لان اضافة الحسن الي وجه وان
افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا
لان اضافة المعرفة الي النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة يشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الي
معمولها المضاف الي ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه و
جميع البصريين يجوزونها علي قبح في ضرورة الشعر والكوفيون
يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انما ارتكبوا الاضافة

اصله وجه غلامه حذف الضمير مما اضيف اليه فاعل الصفة وهو وجه وهو الغلام فحصل التخفيف حاشية

اصله وجهه حذف الضمير العائد الى الموصوف منه واستتر في الصفة حاشية

اى او بحذف التنوين من الصفة وبحذف الضمير من فاعل الصفة او مما اضيف اليه فاعلها

لقصد

لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ الي اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر
على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما
مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة
والذي اجازها بلا قبح النظر الي حصول شئ من التخفيف في الجملة وهو
حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت
منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي خمسة عشر قسما ما كان فيه
ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة
اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن
الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن
وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما
وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير
زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة
والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهما قسمان
حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد
على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه

عبارة عن القسم وكذا ما يأتي

اى وما كان فيه ضمير واحد

وحسن الوجه وحسن وجهٍ والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة
بالموصوف لفظاً ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل
ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال و
متى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها
فاعل لها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك كالفعل
فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة
لا يثنى ولا يجمع والّا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب
او تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث الصفة
بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهٍ او حسنة وجها وتثنى
اي تلك الصفة اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجهٍ
وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا وجهٍ وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول غير المتعد
اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير
المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدي الى مفعول
واحد فاذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي

غير

غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من
الاقسام الثمانية عشر فيجري فيهما الفاعل والمفعول ما لم يسم فاعله
وينصبان بهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز
اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول
فاذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه
في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له تشبيها بالمفعول
وفي المثال الثاني انه محذوف وكذلك مثل الصفة المشبهة
المنسوب تقول زيد تميمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اسم
التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف
قام به الفعل او وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل
اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره في اصل ذلك
الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك
الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله

اي كون اسم التفضيل من حيث افعل للمذكر وفعلى للمؤنث

لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد
بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة
على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث
وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل
اخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه ان يبنى اي شرط اسم التفضيل من حدث
ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه
اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام
حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة
احرف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق
من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة
تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها
اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده
او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس

بلون

بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما
اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق
اسم التفضيل منهما ايضا لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زيد
في الحمرة او العورة وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة
مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على نفس
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في
الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس
فان الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو
الفضل فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل
على ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي
المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيد فيه
وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيدنا العيب بالظاهري
لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه يصح على هذا التقدير اشتقاق
احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق
ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب ان المراد

بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في الظاهر كما حكي من ابن هبنقة
من تعليق خرزات وعظام وخيوط على عنقه وهو ذو لحية طويلة
فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضل وتقلد ذات
ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه
شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق احمق من
حمق لا يكون بهذا الظهور قياسا وان يكون اشتقاق اجهل و
ابلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا
يقول بذلك عاقل والشارح الرضي عد احمق من قبيل ابلد حيث
قال وينبغي ان يقال من الالوان والعيوب الظاهرة فان
الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق
وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل
لا للمفعول فانه لو اشتق لهما منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس
فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس
في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي

فرد عليها من حكمهم بشذوذ الا انه يقال لا يرضى بالحكم بالشذوذ

اسم

اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من
او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لانه
وضع لتفضيل الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو
المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام
فهو في حكم المذكور لظاهر الانه يشير باللام الى معين بتعيين
المفضل عليه مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل
من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل
من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب
ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل
من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين
منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا
واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل
من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر
حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل
الا ان يعلم المفضل عليه نحو الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف

اي الثلاثة
اي على سبيل منع الخلو والجمع
اي بسبب تعيين المفضل عليه
بان يقال اي شخص افضل من زيد
صفة
علا
تمثيل للاشارة الى المفضل عليه المعين المذكور قبل اسم التفضيل حكما لان اللام في الافضل اشير بها الى المذكور حكما في قول القائل من افضل من زيد المحرر
لان الشايع فيه العهدية المغنية عن ذكر المفضل عليه لتعينه عند المخاطب

هو المضاف اليه اي اكبر كل شي او انه مع مجروره اي اكبر من
كل شي فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما
وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احد معنييه زيادة موصوفه
المقصودة به على من اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار
تحققه في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل الشي على نفسه وانما كان
هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل لتفضيل الشي على غيره فلا بد
ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم وداخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم
بحسب الارادة لان المقصود من استعماله بهذا التفضيل موصوفه
على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي
افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف
احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني
ان تقصد به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة
مطلقة غير مقيدة بان تكون على المضاف اليه وحده ويضاف
اي اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم

وهو زيادة موصوفه المقصودة على من اضيف اليه

وهو اي يوسف غير داخل في اخوته والا يلزم كونه اخا لنفسه

التفضيل

١٢٨

التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن
القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز
بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى
الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف
احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان
تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم مما سواه وهو
مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجوز في النوع الاول من
نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من
اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او
الزيدان او الزيدون او هند او الهندات افضل الناس وهذا
لانه شبه بافعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل
عليه مذكورا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان

اللام للتقوية

افضلان الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان

فضلياهن والهندات فضلياتهن لمث بهته ما فيه الالف واللام

في كونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف

وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه

فلابد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا

وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها

مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم

ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد

مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق التثنية والجمع والتأنيث

المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية

لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم

التفضيل في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما

خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر

اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب

المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك

فافهم

اى لمشابهة اسم التفضيل المستعمل بالاضافة ما فيه اى اسم التفضيل كان فيه الالف واللام في كونه معرفة والمطابقة لازمة فيه حاشية

نحو زيد الافضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون ومثل هند الفضلى وهندان الفضليان وهندات فضليات

وهو اى المانع موجود في اسم التفضيل الذى استعمل بمن التفضيلية

فأفعل دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن
سبيله اي اعلم من يعمل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز
فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل
نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل
ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل
بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعناه في الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو
استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم
الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل
صفة اي وصفا سببيا هو في اللفظ لشيء معتمدا عليه بان يقع
نعتا له او خبرا عنه او حالا منه وهو في المعنى صفة لمسبب مشترك بين
ذلك الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اي باعتبار
تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي نفس ذلك المسبب
باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون
باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان

اي لا يعمل في الفاعل الظاهر بلا شرط حاشية
اي عامل يخلو والعامل الذي يخلو حاشية

اي لا يعمل لمشابهته الفعل

او حال عن اسم او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما
رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء
الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ والكحل مسبب مشترك بين
الرجل وبين الذي زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار
عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشيء وفي المعنى لمسببه
ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى
يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم
الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف
او لم يكن مثل زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب
مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات
ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة
بهذا وتارة بذاك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا
يبقى ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات
بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي

كما سيتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه
منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل
افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما
ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على
اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس
حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل كحل عين رجل
الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة تناسب مقام
المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح
فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع
المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة
والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة

نفي الزيادة مطلقا ايضا لان في الزيادة على شيء ما بابا ويرجع زيادة
فيصح ان يقصد به فانفي المساوي مطلقا ولو في ضمن الزائد
فانتفى الزائد ايضا من جميع ذلك ان حسن كحل عين رجل دون حسن
كحل عين زيد وذلك كال التمدح فان قلت زوال الزيادة التفضيلية
بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر فينبغي ان يكون عمله
في مثل ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال
المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل
والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى
التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود
حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد فان
المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات فلا ضعف في معناه
التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في
المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين
احسن ومعموله اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى
الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل

اذ كحل

١٤١

اذ كحل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي من هذه الحيثية
لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه
الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتدأ والخبر اذ
العامل في الحقيقة معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا
عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا حينئذ فانه من معمولاته من
حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم
يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن
في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رأيت رجلا احسن
من الكحل في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد ايضا
مع انها ليست من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل
هذا المقصود والكلام فيها ولما قررت مسئلة الكحل وبينت شرائطها
وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد
ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده
سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض

اى حيث كون اسم التفضيل اسم التفضيل

بان يقال ما رايت رجلا احسن في عينه منه في عين الكحل والله اعلم بالصواب

التعقيد ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل واقع بسبب تقديم او تاخير او غير ذلك

وهو كون حسن كحل عين زيد زائدا على حسن كحل عين رجل

وهو قوله لا ارى الخ

الصور عليه فقال ولك أن تقول ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل
من عين زيد باقامة من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين
زيد وهو أخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من
البين واكتفي بمن زيد كان أخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقديرين
فالمعنى ما كان عليه قبل هذا التعبير لأن أصله من كحل عين زيد والمعنى
على حذف المضاف فإنه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء
على نفسه إذ يتعدد الكحل فإن قدمت على اسم التفضيل ذكر
العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد أحسن
فيها الكحل كان أصله ما رأيت عينا أحسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما
ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا وتقديره ما رأيت
عينا مماثلة لعين زيد في أصل الكحل أحسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم
من هذا على أبلغ وجه أن الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت
أفعل بالابتداء لأنها فرع الأولى ولأن من التفضيلية مع مجرورها
مقدرة فيها أيضا كما ذكرنا مثل ولا أري منصوب على أنه صفة مصدر

محذوف

محذوف أي قلت أي ما رأيت كعين زيد آه قولا مماثلا قول ابن عمر
وإنما ترك صدر البيت ليكون مبتديا بما هو مبدأ المماثلة وترك
موصوف أحسن في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره إذ هو
في مقابلة قوله وآديا وهو مذكور لأنه كان في مقام بيان الاختصار
في المثال المذكور أولا وتمام البيت مع ما يليه مررت على وادي
السباع ولا أرى كوادي السباع حين يظلم واديا أقل به ركب أتوه
تئية وأخوف إلا ما وقى الله ساريا كان أصله لا أرى واديا أقل
به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع واستغني عن
ذكره ثانيا الركب جماعة الركبان وهو مخصوص براكبي الإبل و
التائية من أي أو أي كالتحية من حيي أو حي وهو المكث والتأني
وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله أري إما من رؤية
البصر أو من رؤية القلب فعلى الأول واديا مفعوله وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الأول و
كوادي السباع مفعوله الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف
التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا أري إما اعتراضية أو حالية

واقلّ صفة واديًا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الي واديا
وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وثانية تمييز عن نسبة اقل
الي ركبا ومنصوب علي المصدرية اي اتيانًا ثانية واخوف عطف
علي اقل وهو بمعني المفعول المسند الي ضمير واديا والمعني واديا
اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وقي مصدرية
وساريًا اي ركبًا ساريًا مفعول وقي والمستثني مفرغ اي واديًا
اقل واخوف في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى ساريًا تقول
مررت علي واد منسوب الي السباع لكثرتها فيها والحال اني لا اري
مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف الركب
به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف
من وادي السباع في وقت الا وقت وقاية الله سبحانه ركبا ساريا
بالليل فيه عن الافات والمخافات ولو عبر بالعبارة الاولي
لقلت ولا اري واديا اقل به ركبا اتوه منه بوادي السباع ولو عبر
بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من
وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الي اقسامها الثلثة علي وجه علم

من

بحث الفعل

من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك بل قدر في
صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الي مباحث الفعل
سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل**
اي كلمة دلت علي معني كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة
والمراد بكون المعني في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الي
ضم كلمة اخري اليه لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير نفسه
الي المعني وح يكون المعني في نفسه استقلاله بالمفهومية لكن المطابقة
لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الي ما دل كما لا يخفي اعلم ان الفعل
مشتمل علي ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معني المصدر وثانيها
الزمان وثالثها النسبة الي فاعل ما ولا شك ان النسبة الي فاعل
معني حرفي هو آلة بملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد
بمعني في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعني بالاقتران
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعني ليس معناه
المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن التضمني فخرج بهذا القيد
الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة

الثلثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم

عن حد الفعل وبقولنا وضعًا يخرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة

عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة نحو عسى

وكاد لاقتران معناها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن

باحد الازمنة الثلثة بوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب

كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه

اي خواص الفعل دخول قد لانها انما يستعمل لتقريب الماضي الى الحال

او لتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول

السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني

على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل

كلم ولما او لطلبه كلام الامر او للنهي عنه كلا النهي او لتعليق الشيء

بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل

ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث

لانها تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بالفاعل والصفات استغنت

عنها بما لحقها من التاء المتحركة عن الدلالة على تانيثها وتانيث فاعلها

فلا

واتما قيد به لئلا يرد اسم الفاعل مثل زيد ضارب عمروا الآن لانه يدل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لكن لا في الفهم عن الزمان هندي

اي لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل

فلا جرم اختص بالفعل ساكنة حالها التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها

بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت اراد بنحو فعلت الضمائر المتصلة

البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتُ ايضًا وذلك

لان ضمير الفاعل لا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل

وفروعه وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم

الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر

فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع

فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه

قبلية ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان

على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان

زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك

يخرج ماعداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس لانه ليس بفعل بل اسم

وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم يضرب وجمعه

بان ضربت ضربت فمبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي

مبني على الفتح لفظا كضرب وتقديرا كرمي اما البناء على الحركة دون

علائق الضمير البارز والمستكن

اعني اسم الفاعل والمفعول وغيرهما

القبلية بالزمان وهي ان يكون للمتقدم قبل المتاخر قبلية لا يجامع القبلي فيها البعدي كقبلية الاب على الابن

لان دلالته على الماضي ليس بحسب الوضع بل بواسطة لم

لان التقدم على خمسة انواع الاول تقدم الذاتي نحو تقدم الفاعل على الفعل والثاني تقدم الزمان نحو تقدم الاب على الابن والثالث تقدم الرتبة نحو كتقدم العالم على الجاهل والرابع تقدم الطبع كتقدم التصور على التصديق والخامس تقدم المكان كتقدم الامام على المقتدي

السكون الذي هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع
الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني
ضربتك في موضع ان تضربني اضربك وانما الفتح فلكونه اخف الحركات مع
غير الضمير المرفوع المتحرك فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال
الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبني على الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لمجانستها لفظا
كضربوا او تقديرا كرموا والمضارع ما اشبه اي فعل اشبه الاسم باحد
حروف نايت اي حال كونه ملتبسا باحد حروف اتين في اوايلها
يعني الحروف التي يجمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه
اي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح
كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالجر
عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال البعيد

اعلم ان الالف واللام اذا دخل الى الجمع يتناول ذلك الجمع على الواحد ايضا حسن بالله

كما

كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القراين وانما عرف المضارع
بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في
اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة
للمتكلم اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب
وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او
مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا وللمونثة الواحدة والمونثتين
غيبة اي حال كون المونثة والمونثتين غايبات او ذوي غيبة
والياء للغايب غيرهما اي غير القسمين المذكورين وهما واحد المونث
ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية
من الغايب لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها
من النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب
حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل

يدحرج ويتخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع
لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا
وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون
التاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مؤنث لانه اذا
اتصل به احديهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال
بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط
الكلمة ولو دخل عليها يلزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون
جمع المؤنث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها
نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه رفع ونصب
يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو
عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع
متصل به للتثنية مذكرا او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب
المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب
المذكر وتضرب في الموضعين في الواحد الغائب المؤنث والواحد

سواء كان حرفه الاول او حرفه الوسط حرف علة او لا

مبتدا المضارع المعرب وهو ما لم يتصل به نون التاكيد ولا نون جمع المؤنث

وانما قال فالصحيح احترازا عن يدعو ويرمي ويرضى وانما قال عن ضمير بارز مرفوع للتثنية [illegible] المخاطب المؤنث احترازا عن [illegible] ان وتضربان ويضربون [illegible] ويضربن وتضربن

المخاطب

المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير
بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون
الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن
يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز
المرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حال الرفع وحذفها اي
بحذف النون في حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع
للجزم كما ان النصب في الاسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان
ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى
آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو
ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان
الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم
والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان
الالف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف

الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن
الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد
كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت
برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موضع
الاسم لانه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في موضع
لا يقع فيها موضع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو
سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع
موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدا مقدم
عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان
كان لا اعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن
نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد

يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب
افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بان ملفوظة
ولن قال الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان
فقصر كايش في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن
قيل اصله اذ ان فخفف وقيل اصله اذا الظرفية فنونه عوض عن
المضاف اليه وكي قيل كي واذن ناصبان بتقدير ان لا بنفسهما
وهذه الثلث تنصب المضارع لشبهها بان في الاستقبال وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت
لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان
المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوارّ فيمتنع دخولها
على الفعل الا بجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك
وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او
تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الانشاء
وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من عطف المفرد
على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون في زرني فاكرمك ليكون

زيادة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب به المضارع
مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف
الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة
بعد العلم هذه اي ان الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان
التي بعد الظن ففيها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع
يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلايم ان
المصدرية فيصح وقوع كلتيهما فيجري في ان التي بعده الوجهان ولن مثل
لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا مؤكدا لا مؤبدا والا
يلزم ان يكون في قوله لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان
لن تقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب لانها لضعفها لا تقدر

ان

قوله اذا لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يتسع الا في القليل عن ... بمعنا اتحاد

اي اذا دخل المخففة على المضارع فلا بد ان يكون مع السين او سوف او حرف النفي ليكون عوضا عن المحذوف للتخفيف والفرق بين الناصبة والمخففة حسبع

يعني يجاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من المثقلة نحو ظننت ان لا يكون وان سيقوم لان الظن يجيء للتحقيق في بعض موارد الاستعمال ويجيء بخلافه وعكس ذلك يقع بعدها ناصبة او مخففة ايضاح

اي جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة نحو ظننت ان ... وان سيقوم سمع من الاستاذ

ان يعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على اذن لم يعتمد ما بعدها اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اذا كان الفعل المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء
وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا او كلاهما كقولك
لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن
مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا
اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال
على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها
مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جايزان النصب بناء على ضعف
الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل
اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها

اي اذا دخل بعدها الواو او الفاء اي قراءتين بدل عبد الله ... والخبر

كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب
المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما
قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى
كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل
اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر
الى ما قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد
مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله
واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا
واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا
فان اردت بالفعل الذي دخله حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا
اي بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه وسيجيء مثاله
او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل
في هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت في زمان الدخول
هذه العبارة وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت ثم وكان ما بعد
في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية

وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ماضيا او مستقبلا فعلى هذا يكون الدخول مسبب السير فعلى هذا يكون الدخول انتهاء السير

اي كنت سرت الى اه

ايضا

ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
اي كما يكون في زمان الدخول
كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف الابتداء لا جارة
ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء انه يبتدأ بها كلام مستانف
لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى
داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم ويجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها
ليحصل الاتصال المعنوي وان فات الاتصال اللفظي مثل
مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه
اريد من الفعل ههنا الحال
قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمة اي من هذين الا
اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد
حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في وقت حصول كان الناقصة
في هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف
ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى
وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك اسرت حتى تدخلها

اي ما قبل حتى سبب لما بعدها فان المرض وهو سبب عدم الرجاء

اي كلاما مستأنفا

لانه يصح يكون ما بعدها خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سبب
لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع
المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت
حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري
فانا الحل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان
يكون المسبب محقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة
لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف
عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة
اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا فقوله
ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام التاكيد للنفي بعد النفي لكان
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة
ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة

فكيف

لانتفاء المانع وهو لزوم بقاء كان الناقصة بلا خبر فانها اذا كانت تامة لم يحتج الى خبر

والمراد من الفاعل الفاعل اللغوي اعني سائر

الجحود الانكار مع العلم يقال جحده حقه وجحد بحقه

فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف من الاسم اي ما كان صفة الله
تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين
احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع
الى النصب للتنصيص على السببية حيث بدل تغيير اللفظ على تغيير
المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان
يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد بتقدمها الانشاء
او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة
معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة
فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب
مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون منكم
ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فتحديث
مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا الا انه

اذ لا يجوز عطف الاخبار وهو ما بعد الفاء على الانشاء وهو ما قبل الفاء

الفوز النجاة والظفر

فكانت الفاء عاطفة

نفي فعل فيندرج في النفي او تمنٍ نحو ليت لي مالاً فانفقه اي ليت لي
ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي
ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض
نحو الا تنزل فتصيب خيراً اي الا يكون منك نزول فاصابة خير ففي جميع
هذه المواضع معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو
سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء
الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع
بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها
بما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو
مثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة
المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو
كما تقول زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك
وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس
واو التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا
ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان المقدرة

بعدها لا ان ان ايضاً [illegible] داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير
ان بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او
الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف اي لالزمنك
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بتأويل مصدر مجرور بها و
التي بمعنى الى اي لالزمنك الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف
العاطفة مطلقاً سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا
كثم واذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة
تقدير ان بعدها ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتمه او فتشتمه او ثم تشتمه
فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس مشروطا بالشروط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان
مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر
انه هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على

تقديرا الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصصت به يلزم تخصيص الحكم
به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه في ثم ايضا ويرد
عليه انه كان المناسب ذكرها مرتين مرة في الاجمال ومرة في التفـ
التفصيل كما ذكرنا وبجواز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
وما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة
نحو اعجبني قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك
للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما
يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل
على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها حتى التي بمعنى
الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء
واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية
والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار
ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام

كي عليها اي على ان لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا
نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة
كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او
مع عمل مع الشذوذ كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب
ولكن ليس اطرادها كما في تلك المواضع ولذلك لم يذكرها وينجزم اي
المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى النهي احترازا عما
استعمل في معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اي وينجزم المضارع بكلم المجازات اي كلمات الشرط والجزاء التي
بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والجزم
بها فلان وهي اي الكلم المجازات ان ومهما واذ ما وحيثما واين
يجزمان المضارع مع ما واما بدونها فلا واين ومتى يجزمان المضارع
مطلقا سواء كان مع ما او لا وما ومن واي واني واما الجزم
المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد
اما مع كيفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيف ما تقرأ اقرأ
كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ عليها ومن

ومن المتعذر استواء قراءة قارئين في جميع الاحوال والكيفيات وانما مع اذا
فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام
واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان مقدرة عطف على قوله بلم وتجزم
المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها
اي مثل لم في هذا القلب والنفي وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بلما تقول ندم فلان
ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم الى وقت
التكلم واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم افاد استمراره ذلك الى وقت
التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل
المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها
وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما تضرب
ومن لما يضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا
في المتوقع اي ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب

ويستعمل

وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولام الامر
هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم
نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا
النهي هي لا المطلوب بها الترك اي ترك الفعل في بعض النسخ ولا النهي
ضدها اي لا النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب بها ترك الفعل
وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا
او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين
لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي لجعل الفعل
الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على
شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة لا
تجعل الشيء سببا للشيء فالمراد بجعلها الشيء سببا ان المتكلم يعتبر سببية
شيء لشيء بل ملزومية شيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا
يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا
بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في صورة

اي بين الفعلين

الفعلين

السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فان الشتم
ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا
لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه
منهما بمكان يصير الشتم الذي هو سبب للاهانة عند الناس سببا للاكرام
عنده ويسميان اي هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط تحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك والاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لوجود
الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا
فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط
والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني
زيد آتيه او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل للماضي نحو
ان خرجت خرجت ومعنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تع ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تع ان كان قميصه قد من قبل

فصدقت

اي المتكلم العامل ان تشتمني فاكرمك
اي الاخلاق الكريمة والحسنة
لان الاكرام اكرام في الله
خلاص شتم من اخلاقه الحسنة
حاشية

صدقت اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حروف
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد
ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان
كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا
بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء
لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها
لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء
واثرت في تغيير المعنى حيث خلصته لمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود
التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تع ان يكن منكم الف يغلبوا الفين
ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي
او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد
لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما
تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل

اي اثر حرف الشرط في المعنى حيث جعل الماضي
بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء

وان كان الجزاء ماضيا متصرفا بمعنى المضارع
او مضارعا منفيا بلم ولما فلا يجوز دخول الفاء
فيه نحو ان ضربت ضربت او لم اضرب وان كان
الجزاء جملة اسمية او ماضية غير متصرفة او بمعناه
فلا بد من قد ظاهرة او مقدرة او مضارعا
مقرونا بالسين او سوف او لن او ما او فعلية
انشائية كالامرية والنهيية والاستفهامية
والاثباتية يجب دخول الفاء
فيه نحو ان ضربت
فانت مضروب
نقل من الاظهار

تقديرا لانا ثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة
اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير
ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء
فاحتاج الى الفاء وتجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت
جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث
امر بعد امر تعقيبها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط
اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية
فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت
ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها المضارع حال كونها
مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك
والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت
لي مالا انفقه لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب
خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اي سببية

ما تقدم

١٥٥

ما تقدم له فيقدر ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق
بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها
وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة
وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان
مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها
نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته
دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع
الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل
الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل
المنفي لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا
للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير
على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم
امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر

اي تلك الفائدة

تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف
قرينة قوية هذا اذا قصدت السببية واما اذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعا
بل يجب ان يرفع اما بالصفة ان كان صالحا للوصفية كقوله تع فهب لي من
لدنك وليا يرثني فيمن قراه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال كذلك
كقوله تع فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عمهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
الامر هكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة
الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع ويريدون
صيغها وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في
في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد التنصيص
على المقصود وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة
كذا ذكره المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان
او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول
مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب احتراز
عن الغائب والمتكلم بحذف المضارعة احتراز عن مثل قو لتنغ فبذلك فليفرحوا

فمن

فمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي
آخر الامر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون
لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم
المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل
حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب
لم تضربا لم تضربوا ولم تخش ولم تغز ولم ترم وذهب الكوفيون
الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اي بعد حرف
المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا تقول
في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هذا القسم لظهوره وان
كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي والمراد بالرباعي ههنا
ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال
لا غير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل
بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده

اي مثل حكم المضارع المجزوم

اي الامر الآخر فيه اللام وهو امر الغائب والمجهول

اي بعد ان كن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح فانه
اذا قيل في اُقتل اَقتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول و
بالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل اُقتِل بكسر التاء ومكسور ما
فيما سواه اي سوي ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو
فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو
فتح بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة
واضرب مثال لما يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة
وان كان رباعيا مفتوحة اي فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل
ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا
همزة وصل مقطوعة كذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف
مضاف اي فاعل فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو
ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء

بذكره

بذكره فيما سبق فان كان الذي اريد حذف فاعله واقامة
المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته دفعا للبس بان ضم اوله
وكسر ما قبل آخره مثل ضُرب ودُحرج واُعلم واختير لهذا النوع
من التغيير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في
الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن فُعِل بالخروج من
الكسرة الى الضمة انقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول
المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة الوصل نحو انطُلِق
واُقتُدِر واُستُخرِج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب
ويضم الثاني مع التاء مثل تُدُحرج وتُجُوهل وتُعُلّم لئلا يلتبس
بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت خوف اللبس هذا
علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه
فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوي وروي من اللفيف فانه
لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في يروي ويطوي قيل
الاصوب ان يقال مثل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه
مثل عَوِر وصَيِد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف

وان كان رباعيا يدل على غاية ... ايضا لكن الخروج من الكسر الى الضمة

اي اشكال

قوله وانما خصّ الى قوله ماذكرنا سهو من
قلم الناسخ وصوابه وانما خصّ معتل
العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف
في الماضي كما ذكرنا وبتبعيته ذكر
مضارعه وان لم يكن فيه ماذكر من الفاء
عصام

في المبني للفعول منه كما ذكر وبتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل
الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قيل وبيع وقول
فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء
الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي حقيقة هذا الاشمام
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام
في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف يعني
ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة
وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان
بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا
على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب الماضي المجهول
من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من المعتل

العين

ظرف مستقر حال من اختير وانقيد
سكون ما قبل

العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجي اللغات
الثلث فيه اذ فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون
استخير واقيم اذ ليس لك مثل قيل وبيع بلا تفاوت حرف
العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالواو والياء
المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما
اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فيقال استخير واقيم لغة
واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقيم
المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب
ويكرم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل المضارع
بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول ينقلب العين فيه الفا بعد ان كان
واوا او ياء نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما
حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به
ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على
فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد

بحث المتعدي

والفرق بين المتعدي والمفعول فيه يتوقف
الفعل ان المتعدي لازم لوجود والمتعدي
لازم لماهيته ولذا قال ما يتوقف
فهمه ولم يقل ما يتوقف وجوده
منه

فيقال بهذا الفعل صادر عن الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا
يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الي
غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا علي فهم غير الفاعل
فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف علي تعقل المضروب لا يمكن
تعقله لا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل
والمفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير
المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه علي فهم امر غير الفاعل
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية
وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين
نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال
نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا
الي مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والي اثنين ثانيهما
غير الاول كاعطي والي اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه
نحو علم والي مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعني اعلم وهما اصلان في

همزا

هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الي
المفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له
المفعول الاول واما الافعال الاخر وهو انبأ ونبأ وخبر
واخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الي ثلثة بل تعديتها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها علي معني الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الي ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك
اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت
في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا **افعال**
القلوب وتسمي افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا
بالشك الظن والا فلا شيء من هذه الافعال بمعني الشك
المقتضي تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت
وهذه الثلثة للظن وزعمت وهي يكون تارة للظن وتارة
للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل
اي هذه الافعال علي الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة

متعلق بتدخل

تقول اعلمت زيدا عمرا خير الناس واعلمت زيدا
من غير ذكر الثاني والثالث واعلمت عمرا
خير الناس من غير ذكر المفعول
الاول ولا تقول اعلمت زيدا
عمرا من غير ذكر الثالث
ولا اعلمت زيدا خير الناس
من غير ذكر الثاني بل تقول
اعلمت زيدا عمرا خير
الناس واعلمت زيدا
من غير ذكر الباقي واعلمت
عمرا خير الناس
من غير ذكر الاول
ذ كلوى

من حيث الاخبار بهما نخشية عذ من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان ان ما نشات هذه الجملة عنه
حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت
ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان منشاء الاخبار بهذه
الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين مفعوليه
اي جزئي الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولا لهما ومن خصا
ئص جمع خصيصة وهي ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره اي من خصايص
افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر على احد مفعوليها
وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتداء وخبرا وحذف المبتداء والخبر
غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما
معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء
الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف
المفعول الاول فكما في قوله تع ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا تحسبن بالياء المنقوطة من
تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا لهم فحذف بخلهم الذي

هو

١٦٠

هو المفعول الاول واما الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على
غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف
جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز
فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير
ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فايدة بدون المفعولين
بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول
علمت وظننت لعدم الفايدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو
عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل
اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي من خصايص افعال القلوب جواز
الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت
قايم او تاخرت عنهما نحو زيد قايم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقدير ين
لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتداء وخبرا ومفعولين
لها كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتداء وخبرا مع ضعف
عملها بالتوسط او التاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت

زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغايها
في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم في ظني وفي قوله
جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
او التاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي
بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد
يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب
احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرا احسب زيد
او بين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قايم وبين سوف ومصحوبها نحو
سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب وعمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب
فلهذا قيد جوازه المنبي عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت
يعني بين مفعوليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا الالغاء
الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصايصها لشيوعه وكثرة وقوعه
ومنها اي من خصايص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب
ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام

بلا

بحث التعليق

بلا واسطة كما سيجي مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الي
ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي الداخل
على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل
علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وترك
مثال اخويه بالمقايسة فمثال المنفي علمت ما زيد في الدار
ومثال اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان
هذه الثلثة تقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة
وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار
احدهما لفظا والاخر معنى فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام
والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال
والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة الزوج
تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها
وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل
لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قايم علمت قيام
زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثمة جاز عطف الجملة

المنصوبة جزائيا علي الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعدا
والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء
جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعني والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعني و
منها اي من خصايص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل
افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا
متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بافعال
دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز
ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون
موثرا والمفعول به ان يكون متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر
فان اتحدا معني كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معني تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثمة قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان
لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت

نفسي

نفسي فان النفس باضافتها الي ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس
المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجري افعال
القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل
النقيض علي النقيض وكذلك اجري راي البصرية والحلمية علي
راي القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول ان عره ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني تارة واماميء وكقوله تع اني اراني اعصر خمرا ولبعضها
اي لبعض افعال القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معني آخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان
يتوهم انه بهذا المعني ايضا متعد الي مفعولين وانما قيدنا
بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معني
آخر فان خلت جاء بمعني صرت ذا خال وحسبت بمعني صرت

واحسب و زعمت كعلمت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول
واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة
فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع
من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت
بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو
العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت
بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معان اخر قريبة من معنى العلم والظن
لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت
جدة و وجدت موجدة و وجدت وجدا اي استغنيت و
غضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة**
انما سميت ناقصة لانها لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة
ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اي العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك

ان هذه الصفة خارجة من ذلك التقرير الذي هو العمدة
في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
فيكون من طرفيها خارج عنها فخرج عن حد الافعال التامة
لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فيكون من الصفة
والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما
جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة
لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان
في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع
لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه في الزمان الماضي
وكذا الكل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة
منها ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض
لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال التامة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان

الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
عن حديا فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زايد لاخراج
الافعال التامة اصلا وهي اي افعال الناقصة كان وصار واصبح
وامسي واضحي وظل وبات وآض وعاد وراح ومازال وما
انفك وما فتي بالهمزة وقيل بالياء وما برح وما دام وليس
ولم يذكر سيبويه منها سوي كان وصار وما دام وليس
ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظ
انها غير محصورة وقد تضمن من الافعال التامة معنى الناقصة كما يقول
يتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكل زيد عالما اي صار
زيد عالما كاملا وقد جاء جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها
اسمها وحاجتك خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت
وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة ونحوها اي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج
اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث
باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت

١٦٤

اي صارت الشعرة كانها حربة اي رمح قصير فال لانه ليس للتجاوز

جاء وقعد الموضوع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء

تدخل هذه الافعال وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة

من المبتداء والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطائها الخبر حكم معنا ها

اي معنى هذه الافعال يعني اثرها المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه

فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو

الانتقال اعطى الخبر وهو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني

منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب

الجزء الثاني لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد

فانها فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا

اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سبق وانقطاع

لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى

صار عطف على قوله لثبوت خبرها اي كان يكون ناقصة كائنة

بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو

قسم منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت

مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه

يعني خبرينك اسمنه ثبوتي زمان ماضيده دائما ثبوت ايجون وضع اولنمشدر يا خود خبرينك اسمنه ايجون زمان ماضيده منقطعا ثبوت ايجون وضع اولنمشدر

ظرف مستقر عطف على ثبوته

وهو قوله ناقصة

قوله لتقرير الفاعل على صفته مثلا اذا قلت كان زيد عالما فكان
جعل زيدا ثابتا على صفة كونه عالما في الزمان الماضي ولقائل
ان يقول ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفته فان ضرب
مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان
المراد انه يقرر فاعله على صفته غير صفة مصدره فان كان
في قولنا كان زيد قائما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان الماضي و
القيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك

فراخا فقد صارت فراخا ببيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت
فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت
خبرها اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة
الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب
بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكاينة والمقدر كاين وكقوله تع
كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى
الاصلي كقوله تع كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم
من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ
ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة
استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا ويكون
تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات
ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار

مثل

مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تع فارتد بصيرا
وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيالك من
نعمى تحولن ابوسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بالاوقات
المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا
واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران
ويكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس
المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة ويكون
تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات نقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح
وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد
سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره فاذا قلت بات زيد ساهرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله ويمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات
عمرو فقيرا اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت
بمكان كذا وبت بيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة
جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال
الثلثة السابقة وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة

ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض وعاد زيد من
من سفره اي رجع وغدا اذا امشى في وقت الغداة وراح اذا امشى
في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه
الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال
وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل
وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا وراح فاسقطها
عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات حكما
وما زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح
اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك
اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قبل سمي
اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل فاعلها خبرها
اي من وقت يمكن ان يقبله عادة نعني ما زال زيد اميرا استمرار امارته
في زمان قابليته وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت

معانيها

معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية
معلوم عقلا ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار
الثبوت النفي بدخول ادوات النفي عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات
النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها وما دام
لتوقيت امر اي تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في
تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار
بقوله ومن ثمة اي من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها
احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف
والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا
اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يستقل ما دام جالس
ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال الناقصة
بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة

اي وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اي في زمان الحال
مثل ليس زيد قائما اي الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي
لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس
زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى الا يوم تأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي اخبار هذه الافعال الناقصة كلها
على اسمائها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل
فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه
فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو
كم كان مالك او تاخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به
نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم
يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور
وهي اي الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على
تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها
وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم

المنصوب

المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اي هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي
التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر
على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان
يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما
يقتضيه باب المفاعلة لتعددهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي
معناه النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما
في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور
من بعضهم مع بعض فان الافتعال ههنا بمعنى التفاعل المقتضي
لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه كلمة
ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا
يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
والسيرافي والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم

معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة
ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على المص ان يجعل
ما في اوله ما التافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها
من ابن كيسان **افعال المقاربة** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية
بتقدير مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا بجزمه به فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمعه لا انك
جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اي دنو
حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله
للفاعل كيكاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بالتصدي لما يفضي اليه
نطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب
جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو الخبر

رجاء

رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف
حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل لان الانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على
احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع
مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب
بالخبرية اي عسى زيد ذا الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم
نحو عسى حال زيد الخروج واما في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب
صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان
مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف
تكلف وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج
ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية
في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر

فانتصب لشبهه المفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل
في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا و
في ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال
الشارح الرضي والذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال
الآخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في
الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب
والمنسوب اليه كما استغني في علمت ان زيدا قائم عن المفعول الآخر
فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع
من غير قصد اقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم
عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسى
وآخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد
فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه وان
اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد تحذف ان عن الفعل

المضارع

١٦٩

المضارع في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فكما ان كاد
زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله
عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل
ان يكون وراءه فحذف ان دون الاستعمال الثاني لعدم
مشابهة قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني
اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصوله كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن
دنو الخبر لعلمك باشرافه على ~~الاستقبال الحاصل~~ في الحال ففاعله
اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول
الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالته على الاستقبال
المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف
ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا (اي ذهب وانقطع)
فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر
من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر
الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح
ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات

مما سبق اثبات الخبر زمانا او كونا ونفياء

مطلقاً ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تع وما كادوا
يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما
في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب
مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليم تخطئتهم وتغيره
قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطأوه ولما
غيره بتخطئتهم واجيب عن الاول ان قوله تع وما كادوا يفعلون
يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها
قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني
فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه
تخطئته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض
عليه ابن سيرة فغيره فقال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال اخطأ
ابن سيرة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو
كقوله تع لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل
على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال

بقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بمعنى زوال

معناه اذا زال الحب عن قلب المحبين بطول الفراق فما بقي من حب مية في قلبي لا يقارب الزوال والاستشهاد على ان النفي ههنا دخل على كاد وهو مضارع في قوله لم يكد وقد افاد نفي مقاربة الزوال وهو ابلغ من نفي الزوال
شرح ابهاتي

اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى
الاولى بقوله تع وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير
النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حين اقر
بالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال ونحن
سلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد
عرفت وجه القدح فيها وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع
لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق
بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد
جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال
كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى
شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في
كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد واخذ وكرب
يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال

انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح والزوال فالنفي الداخل على يكاد

عطف على القريب والبعيد

فتارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لانشاء الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره ودراها له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلّ عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض كثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله واخرهما صيغة الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما

اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهتهما له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشتهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل بناءهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل ليـ

التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغير ان كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير و
وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم
تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو
للتاكيد لا للتاسيس على كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر
بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن في الدار
زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز
المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان احسن
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن ولكنه دايم الآن لم ينفصل
بزمان التكلم بل كان دايما قبله وما ابتداء اي مبتداء على ان يكون
المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي
بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان التنكير
يناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما

التاسيس عبارة عن افادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله فالتاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على الاعادة لمحرره

بعدها

بعدها الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي هي موصولة عند
الاخفش والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن
شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل بسبب حسنه فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو قوله تع وما ادراك
ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي
من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره
فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا
كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول على ما هو القياس
فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل احد ليس الا وبه اي مجروره
مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى صير ذا حسن على ان يكون همزة
الفعل للصيرورة والباء للتعدية اي لجعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا بنفسه
ويكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعل
اي احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء

بحث افعال المدح والذم

وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسنا
وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت
فان فيه جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون فيه فصل **افعال المدح والذم**
يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب ما وضع لانشاء
مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها لانه لم يوضع للانشاء
فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد
اطرد في لغة بني تميم اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات
احديها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل
باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني
تميم اذا قصد بهما المدح او الذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه
وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي لواحد غير معين
ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل
بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا

الي

الي المعرف بها اي باللام اي بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد
او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل وهلم
جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة
او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه
انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي نعم
شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل لنعم
ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم
الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة
تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى
ذي اللام وهي مخصوصة وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم
الرجل صرح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدا ما قبله اي الجملة
الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدا
لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدا محذوف هو هو مثل نعم الرجل
زيد فزيد في هذا المثال اما مبتدا ونعم الرجل مقدما عليه خبر مبتدا

بحث حروف الجر

فالتركيب حال عن الفاعل لا عن المخصوص الحرف ما دل على معنى
في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها متعقل بالنسبة اليه
اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه وبه بل لا بد
له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمة اي لاجل انه يدل على معنى
في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم متعقل معناه
بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما
وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما
عدي بالباء صار معناه الايصال ومعناه اي معنى الفعل وهو كل
شيء استنبط منه معنى كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تأويل
الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها وسميت
هذه الحروف حروف الاضافة لانها تضيف الفعل او معناه الى
ما يليها وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليها او لان اثرها
فيما يليه الجر وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف

على سبيل الحكاية لانها ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء
واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها اي
الواو التي يقدر بعدها رب ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا
فالعشرة الاول لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها يكون حرفا
واسما والثلاثة البواقي يكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اي لابتداء
الغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية
وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود
فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء
اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت يوم
الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
في مقابلها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء
اي وتجيء من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم
وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من

الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام
المعنى والتبعيض اي وقد يجيء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه
نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله
للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام
الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين
بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان
من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب
متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شيء
من مطر او هو وارد على الحكاية كأن قيل هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من
مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن
سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا
الصيام الى الليل وغيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منته
اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تع ولا تأكلوا
اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم وحتى كذلك اي مثل الى في كونها

لانتهاء

لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع بتشبيهها
بالى كما اكتفي في كونها لانتهاء الغاية للتفاوت الواضح بينهما
بالقلة والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على المضمر لالتبس
الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه
جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب
على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا
وفي للظرفية اي لظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز
او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تع ولاصلبنكم
في جذوع النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى
مجرور الباء وهذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه يفيد
لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة
نحو اشتريت الفرس بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج
واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال

أي على جذوع النخل ح

اشترآء الفرس بلصقا به فالالصاق يستلزم المصاحبة من
غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شيء
آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال البآء على فاعله فان معنى ذهب زيد
صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيّرته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل
الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص
لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد
وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا
يقال أزيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو
ما زيد براكب فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي
غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سوآء لم
يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد
وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد

وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو
ضربت للتأديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو
قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل
في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل
اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب
لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها
الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذي هو مدلول رب
لانه اذا وصف الشيء صار اخص واقل مما لم يوصف واشتراط
كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابي علي
ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المص لوجوب وهذا
الذي ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل في معنى التكثير كالحقيقة
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اي وفعل رب
يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتحقق
ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم اقارقه محذوف اي ذلك الفعل

خبر بعد خبر او صفة بماض

لفظها او رب رجل كريم

الماضي غالبا اي في غالب الاستعمالات لوجود القراين نحو رب رجل
كريم اي لقيته وقد يدخل اي رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز
مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا
للكوفيين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما امراتين
وربهن نساء ويلحقها اي رب ما الكافة المانعة عن العمل فيدخل بعد لحوق
ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة فيدخل الاسم
ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو
رب في حكمها اذ تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس
الا اليعافير والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست
بجارة فان لم يكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت
في اول يقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت
قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدرون
له معطوفا عليه لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف

الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال يعني
لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله
اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو
مختصة بالاسم سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال
وك لافعلن مثلا بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك لاختصاص
ايضا لحط رتبة عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد القسمين
وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها
بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء
الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذي هو الواو وتخصيصها
ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل في باب القسم وهو اسم الله والباء
اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي جميع ما ذكر من حذف
الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم
الله خاصة فهي كما يكون عند حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله
واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله لا فعلن

لكونه راجع الى مقدر ذهني لا الى شي تقدم ذكره يجب مطابقته وانيه

ای للظاهر والمظهر

عطف على احد الجلتين

وبالله اجلس

وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لايختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما مختصان ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد
بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح
ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى
اي يجاب القسم الذي لغير السؤال باللام وان وحرف النفي اولا
فاللام في الموجبة اسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في المنفية اسمية
كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي
لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد ويحذف
جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة
التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي على جوابه
نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب لا الجواب
ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء

اي اللام الابتدائية وهي اللام المفتوحة عصام

وتعديته

وتعديته عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى
ثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى
للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكونان اي عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو
من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه اي من فوقه والكاف
للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس
مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو
يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب لطافة ويختص
اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء
عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المضمر نحو ما انا كانت خلافا
للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ
ومنذ للزمان الماضي بمعنى اذا اريد بهما الزمان فالمراد ان بعد اذ ومنذ
الفعل المثبت والمنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رايت

فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها
فان معناه ح ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة
وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة
من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا
وان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد
ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ
يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما
لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما
مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان
يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف
اي ما رايته مذ دخول شهران وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي
لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما بعدها تكون حروفا جارة
وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاء في القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا نصبت تكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل** ووجه شبهها
اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها

على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معان الافعال مثل اكدت وشبهت
واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف
المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف
الجارة والعاطفة مثلا بصيغة الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب
مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على
انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات لعل
تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل اخرهما
لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة التابعة لها اي لهذه الحروف صدر
الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك
والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي عكس ما قبلها على حذف
المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في
تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت
في الصدر لاشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان تجر

وبعد حتى الابتدائية وبعد حرف التصديق وبعد حروف الافتتاح وبعد واو الحال م

الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة

فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح

اي على افصح اللغات مثل انما زيد قايم وقد تعمل على غير الافصح

كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين اذ

يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجها عن العمل فلا يلزم ان

يكون مدخولها صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير الجملة ولا تخرجها

عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك

زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها

وخبرها سميا باجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما في حكم

المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع

الجمل اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع

يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونها موضع

الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما اشتق منه لان مقول

القول لا يكون الا جملة نحو قال زيد ان عمروا قائم وكسرت ايضا بعد

الاسم الموصول لان صلة الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي

ان

ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني ان

زيدا قائم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدا

نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدا مفردا وحال كونها مع

جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا

وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد لولا

الامتناعية مبتدا وكون المبتدا مفردا واجب نحو لولا انك منطلق

انطلقت وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول

للفعل لوجوب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا اني معادك

زعمت اي لولا زعمت اني معادك ولولا انك ضربتني صدر منك وكذلك

قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو فاعل لفعل محذوف

والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع قيامك فان

جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران

الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر

على تقدير جعلها معها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء

الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت

لولا انطلاقك موجود وقوله انطلقت جوابه

فان كسرت فالمعنى فانا اكرمه والفتح فاكرامي اياه ثابت والجملة المجزوم المحل جزاء الشرط وخبر المبتدا ... او الشرط او المجموع م

وقعت في موضع الجملة وان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدا او خبر مبتداء ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معهما مبتداء محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتبان في اللحيين تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس

من

اللهازم بالتركي عظم كوكي

والفتح على انه مفرد واقع مبتدا محذوف الخبر اي اذا ثبت انه عبد القفا واللهازم هذا

من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري وهو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من جنس المقول ولذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها بالرفع فانها لا غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف

والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان
ومن حيث انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم
اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين
فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل
الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا
في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم
انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور
المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك
وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل
ان في اسمه بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن
في جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كان
عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه
لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل ان
المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر

الحروف

قوله البيت نحو والذي في علمه الالف والنون وقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء الاسم وهو الذين هادوا رحمه الله

الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي
فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير
معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة
التي هي ايضا لذلك لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت
اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على
الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم وبينها اي بين ان
نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها
نحو ان زيدا لطعامك اكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لانه فيما
عداها يلزم توالي حرفي التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام
وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على
ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما
ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه
الذي هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها
بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات

اي بين ان المكسورة قوله فصل ماض مجهول مسند الى المصدر المدلول عليه بالفصل اي اذا وقع الفصل بينه وبينها ويجوز اسناده الى ظرف ساكن فيه عائد الى الكم اي اذا فصل الكم عنها بشيء واقع بينه وبينها قوله بينه على الوجه الاول ظرف لفصل وعلى الثاني صفة المقصد تامل

بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة
احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر صريحا واللام
على كلا التقديرين لازم لها اما في الالغاء فللفرق بين المخففة
و .. النافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال
فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي
لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول
الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال
المبتداء التي هي من دواخل المبتداء والخبر لا غير مثل كان وظن
واخواتها لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط
ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتداء والخبر رعاية للاصل
بحسب الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل
المبتداء والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه
فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير داخلها

متمسكين

متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة
المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل
عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب
في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به
كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تع
وان كلا لما ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام
ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدر
الضمير الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتداء والخبر كما كانت في الاصل
فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر
يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجمل الصالحة لان تكون مفسرة لضمير
الشان مطلقا سواء كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتداء والخبر
او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي في غير ضمير الشان
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم اظن انك

١١٢٤

لم يسبق منه اشارة الى ذكره كما قيل

وضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة ح

اي من الافعال ح

داخل

فالم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في
الضرورة فجاء في المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال كونها
مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس
للانسان الا ما سعى وان عسى قد اقترب السين نحو علم ان سيكون منكم
مرضى وسوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا
او قد نحو ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة
للفرق بين المخففة وبين ان المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من
النون المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم وليس
لزوم حرف النفي لا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه لا يحل
لمجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق
بينهما اما من حيث المعنى لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا
فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا
فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان للتشبيه اي لانشائه وهي حرف
برأسه على الصحيح حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل

انها

انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا
كالاسد قدمت الكاف ليعلم ان التشبيه من اول الامر وفتحت
الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة
والجارة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان
كان المبني على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها عن المشابهة بفوات فتحة الآخر كقول الشاعر ونحر
مشرق اللون كان ثدياه حقان وان اعملتها قلت كان ثدييه
لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت وان لم تعملها لفظا ففيها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر
بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند
البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة
الى الكاف وحذفت الهمزة فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو
مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني

زيد فكأنه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت
ذلك التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين
نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والضروري هو المعنوي وبهذا
اعتبر عليه واما اللفظي فقد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا
يكون نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل
لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة لفظا ومعنى فاجريت مجراها
بخلاف ان وأن المخففتين فانه ليس لهما ما اجرينا عليه وفي بعض
النسخ على الاكثر وكأنه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه
يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف
له شاهدا ويجوز معها مشددة ومخففة الواو وهي اما لعطف الجملة على
الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت
للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل
نحو ليت الشباب يعود يوما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب
المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكأنه قيل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه
كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت

واجاز

١٢٦

واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول ابن عمر
يا ليت ايام الصبا رواجعا فالفراء يقول اي اتمنى ايام الصبا رواجعا
والكسائي يقول اي ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون
على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا
لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على
المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل
الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء
في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى
الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة
لعل ابي المغوار منك قريب واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل
الحكاية كذا قال المص في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فانه
حكاه على ما كان عليه او كان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب
ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التأويل
ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا
فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

علي ان رواجعا منصوب

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المفسرة
منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض
آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست
منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط مما قبلها وبدل
الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة
لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا
او مع ترتيب ومراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين
او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف
عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او وعمرو ثم عمرو
اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا
لا ترتيب فيها او حتى عمرو وبيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف
والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما
والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل

الفاء

الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي وضعيف من حيث انه قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف
او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن
الكل فصار كانه غيره فصح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق
بالكل ودل انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس
حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا
من متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم
انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان
المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق
بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في
اثناء سائر الناس وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج

على رجالهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك ومع هذا يصح
ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى (ضعف) والا
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير
يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا
الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان
يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعا ليبقى للاصل
على الفرع مزية وانما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون مدخولها جزء
لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من
اتحاد المجاورين هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص
معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم
من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض الحواشي
واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة
على احد الامرين او الامور حال كون ذلك لاحد مبهما اي غير متعين عند

المتكلم

المتكلم ولا بنو تميم ان او في مثل ولا تطع منهم اثما او كفورا لكل من
الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم
مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وام
المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر
بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما احد المستويين عند المتكلم لطلب — التعيين
من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين
والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب
ارأيت زيدا ام عمروا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمروا
احسن وافصح وح يكون تركيب رايت زيدا ام عمروا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض
نسخ الكافية المقروءة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين
والآخر الهمزة على الافصح ومن ثمة ضعف ارايت زيدا ام عمروا

ولايخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى المفصحية
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام
المص ههنا لايخ عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا
من ثمه اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة
بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السؤال عنه دون نعم او لا
لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت
اجاءك زيد او عمرو او جاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم
لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك اولا وقد
يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما
والمشار اليه بثمه في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطي
لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر و
جعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لايخ عن سماجة ولو اقتصر على
قوله لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم
يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك

في الثاني

في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان
القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل
اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شيء آخر فاستفهمت
عنها بقولك ام شاة اي بل اهي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اي بل اعمرو حين يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير
منفكة الا معها يعني اذا عطف شيء على آخر باما يلزم ان يصدر
المعطوف عليه الاول باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد
واما عمرو ليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او
يعني اذا عطف شيء على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو
جاءني اما زيدا وعمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع
قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت
هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكون احدهما لغوا
والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف

بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولي واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولي فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبل
ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد
الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم
الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني
عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه
في حكم المسكوت عنه فكانه لم تحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار
الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل
بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل
لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه

فمعنى

١٩٠

فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت
عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه فان
كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فيكون لايجاب ما انتفى
عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو
اي قام عمرو وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات
لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التنبيه**

بحث الحروف التنبيه

الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يلقي
المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد
قائم وها زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة
حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها الا بها نحو
هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف النداء** يا اعمها استعمالا

بحث حروف النداء

لانها تستعمل لنداء القريب والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح
الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب

ماعدا البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب
متصف باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان فالقريب
بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب

حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك
الحروف تتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها
اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد
بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب
الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا
ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه لست ربنا وقيل
يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار
النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك
الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي يعني بنقض النفي المتقدم
ويجعله

ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى في
جواب من قال لما قام زيد اي قد قام او مقرونا به فهي اذن لنقض
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا بلى
اي بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل الشذوذ لتصديق الايجاب كما
تقول في جواب قام زيد بلى قام زيد واي اثبات بعد الاستفهام لانك
في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذكر بعضهم انها تجي لتصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره
المص ويلزمها القسم اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم
تقول لمن قال اقام زيد اي والله
فلا يقال اي اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله
ولعمري تقول اي والله اي وربي واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح
وان للخبر وفي بعض النسخ تصديق للخبر كقولك اجل او جير او ان لمن يخبر
قد اتاك زيد او لم ياتك اي قد اتى او لم يات وجاء ان لتصديق الدعاء
ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا في قول
الشاعر ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي

نعم اللقاء شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره من كونها
تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها
قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام
العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية
والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه
بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن
الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا
لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه صح
ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون
النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي
ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظرني ما
ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا بعد لما نحو لما ان
قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما
ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان

لو قام

لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى
ناظر السلم على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو ما اذا تخرج اخرج صح
بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اي نحو
اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان
نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي
ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم
ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت
زيادتها مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وايما الاجلين قضيت
وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع
الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير
المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد المصدرية نحو قوله تع ما منعك
ان لا تسجد اذ امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو قوله
تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها
التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغنى عن القسم فيعبر بذلك في صورة
نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما

شعراي في بئر جور والجور المهلكة جمع جائر اي هالك من حار اي هلك

ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا

حاجة الي تكرارها **حرفا التفسير** اي فهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو

جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات

وان فهي اي ان مخصة بما في معنى القول اي بفعل متقرر في معنى القول

تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد

ما ليس في معنى القول فهي لا يفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ

غير صريح القول مؤد معناه نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله

ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو

قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه

شيئا هو ائت فان حرف دال على ائت تفسير للمفعول به المقدر

لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله

ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس تفسيرا

لما في قوله تع ما امرتني لانه مفعول لصريح القول وقد يفسر بها المفعول

به الظاهر كقوله تع واوحينا الي امك ما يوحي ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه

تفسير

تفسير لما يوحي الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا **حروف المصدر**

ما وان المفتوحة المخففة وانّ المفتوحة المشددة فالاولان اي ما

وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي يدخلان على

الجملة الفعلية فيجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تع وضاقت عليهم

الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك

اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما

هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي

وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما

الدنيا باقية وانّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية

خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى

كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي

هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في معناه نحو

اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو

اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التحضيض** هلا والا

مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع

الكلام فقد قد زيد دل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع
ويلزمها الفعل في بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت
زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيد تضرب
فمعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناه
في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا
يكون التحضيض في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانه من جهة
المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات **حروف التوقع** والتقريب
قد سميت بهما لمجيئها لهما فان هذا الحرف اذا دخلت على الماضي
او المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي
يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول
المؤذن قد قامت الصلوة ففيها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق
والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
كما تقول قد ركب زيد لمن لا يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب

وجازم

وجازم وحرف نفس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن
معنى التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل
بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا **حرف**
الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما ما في حيزهما
لدلالتهما على احد انواع الكلام كما مر ويدخلان على الاسمية والفعلية
تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل
اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان
يكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل في قوله تع هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رأت
فعلا في حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا لانها اكثر من التصرف

في هل تقول أزيدا ضربت بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل
بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول أتضرب زيدا وهو أخوك باستعمال
الهمزة لإنكار ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون هل تضرب زيدا والجملة حال
لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لأن أصله
أترضى بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك وهل ضعيف في الاستفهام فلا يحذف
فعلها بخلاف الهمزة فإنها قوية فيه وتقول أزيد عندك أم عمرو وتجعل
الهمزة معادلة لأم المتصلة فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام
والأقوى فيه أنسب وأليق ويقع هل مع أم المنقطعة لأن المستفهم عنه
في صورة أم المنقطعة لم يتعدد لأنها للإضراب عن السؤال الأول
واستيناف سؤال آخر بأم المقدرة بالهمزة فإن قولك هل زيد عندك أم عمرو
وفي تقدير بل أعندك عمرو وتقول أثم إذا ما وقع وأفمن كان مؤمنا وأ
ومن كان بإدخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف
العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها حروف
الشرط إن ولو وأما لها صدر الكلام فإن للاستقبال وإن دخل

على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وإن دخل على المستقبل وفي بعض النسخ
فإن للاستقبال ولو للمضي ومعناه أن إن للاستقبال سواء دخلت
على المضارع أو الماضي نحو إن تكرمني أكرمك وإن أكرمتني أكرمتك
فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول يعني إن وقع منك إكرامي في
الاستقبال وقع مني أيضا إكرامك فيه وكذلك لو للمضي على أيهما دخلت
نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب أضرب بمعنى واحد أي لو وقع منك
ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضا فيه وقد يستعمل كإن في المستقبل
نحو قوله تعالى ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم واعلم أن المشهور
أن لو لانتفاء الثاني لانتفاء الأول وهذا لازم معناها فإنها موضوعة
لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا
في الماضي كان منفيا فيه قطعا فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به أيضا
فإذا قلت مثلا لو جئتني لأكرمتك فقد علقت حصول الإكرام في الماضي
بحصول المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الإكرام مسببا لانتفاء
المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل
على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم

كقوله تع لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء
التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المص ان لولا نتفاء الاول لانتفاء
الثاني وخطاءه عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم
المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم
له بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بابعد النقيضين
عنه كقولك لو اهانني لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم
الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام ويلزمها ان اي ان ولو
الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تع وان احد من المشركين
استجارك ولو انتم تملكون اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم
فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلين لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر

اما

اما احد فظاهر واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار
منفصلا بارزا وليس تاكيد الفاعل الفعل المحذوف لان حذف
الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحده ومن ثمه اي من اجل
لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر لانه اي — فاللام للتعليل متعلق به
ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية ان المفتوحة
لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي
في موضع يليق ان يقع فيه منطلق في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل — لان الاصل صح
المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك — فاللام للتعليل متعلق بقيل
انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر
لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على
معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع
خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا حقيقيا عن الفعل
المقدر بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل
من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه جاز وقوع
ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تع

متعلق بجاز

ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا فيوضع
فعله في موضعه فاذا تقدم القسم اول الكلام اي القسم في اول زمان التكلم
بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير
الشرط عليه الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط
فيطابق اي الشرط الجواب بتبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان
الجواب للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير
مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي معنى لاكرمنك وان
توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه وغيره اي تقديم غير
الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل
ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تاتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم
غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما
نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط

وجواز

وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما اورد
في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى
اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه
كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز
اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى
الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغائه فالنشر بالاعتبار الاول على
ترتيب اللف وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي كل من المثالين
يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول
فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على ترتيب
اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال
بالممثل به بقدر الامكان على تقدير تقدم اللف على نشرها من حيث
مثالهما وتقدير القسم كالملفوظ اي كالمتلفظ به او مقدرة كملفوظه
في صدر الكلام فيلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم
نحو قوله تع لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض

ولا تخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون
اولى به اي لا تخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان
انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون اي والله اني فانه لو كان جزاء
الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها
الفاء واما للتفصيل اي لتفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
اخوتك اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في
الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القراين وقد جاءت للاستيناف
من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في اوايل الكتب ومتى كانت
لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفي بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد غير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تع فاما الذين في
قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون
اليه المتشابهات والحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية
الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض بينها اي بين
اما وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي حيز فائها او حيز

اما

اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتداء نحو اما زيد
فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا
اي تعويضا مطلقا غير مقيد بجال لتجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم
تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما تمنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اي ما وقع بينها
وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معمولية مطلقة
غير مقيدة بحال لتجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو مهما يكن من شئ واقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي
الشرط والجزاء وصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب
الثاني فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول
لفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا وقيل والقائل
المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على الفاء

مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء والّا اي وان لم
يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر مثل
امّا يوم الجمعة فانّ زيدا منطلق فانّ ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها فمن
قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا القائل متردد بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون
فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام
اذا كان ما بعد امّا منصوبا وامّا اذا كان مرفوعا نحو امّا زيد فمنطلق
فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم امّا مقام
مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين امّا والفاء لما ذكر فصار
امّا زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب
الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم امّا مقام مهما وحذف
فعل الشرط فصار امّا زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف وامّا تقديره
على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانّه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير

النصب مهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان
يكون يوم الجمعة منصوبا بانّه مفعول به للفعل المحذوف فوجهه غير
ظاهر مع انّه يوهم جواز امّا زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على
صيغة المعلوم المخاطب وجواز امّا يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف
وانّما مثّل المصنّف بما يكون الواسطة بين امّا والفاء منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعة لكثرتها **حرف الردع** كلّا الردع
هو الزجر والمنع كما تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلّا ردعا لك
اي ليس الامر كما تقول وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب
كقولك لمن قال لك افعل كذا كلّا اي لا يجاب الى ذلك وقد جاء
اي كلّا بمعنى حقّا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلّا
ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقّا جاز ان يقال انّه اسم
بني لكون لفظه كلفظ كلّا الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه
لانّك تردع المخاطب عمّا تقوله تحقيقا لضدّه لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقّا ايضا لما فهموا من انّ المقصود به تحقيق مضمون

الجملة كالمقصود بأن فلم يخرجه ذلك عن الظرفية **تاء التأنيث**
الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من
اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا لم يسم
فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بكون هذه
على بناء ما لحقته وحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما
يلحق به فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي
فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اي الحاق التأنيث
مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت
فيما تقدم من حيث انها من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة
التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامة
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت
على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة

بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء
التأنيث وفي شرح الرضي هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه
الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما
مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتداء المؤخر والغرض
كون الخبر مهما **التنوين** في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي
ما به ينون الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه وعروضه لما
في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يضر تحركها بالحركة العارضة
مثل عاد الاولى وهي شاملة نونا من ولدن ولم يكن وامثالها
فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر تلك
الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل
تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء و
الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة
فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف الاخير ولم يقل
اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل لخروج نون

بحث التنوين

التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالتنوين في يا رجل انطلق فان
المراد بتبعيتها حركة لآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض
وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين
للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل
بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله
غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه
اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو
للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان التنوين واحد يكون ح
للتمكن والتنكير معا فقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته
على تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه
لئلا تعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى
اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك
ح وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ورتبت

وسمي تنوين التصرف لفصله بين المنصرف وغير المنصرف كرجل وزيد عصام

بجل

بجل قائما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة الجمع المذكر
السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله
وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطاء لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امراة
تثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزالت للعلتين العلمية والتانيث
وظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين
العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر
الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل
التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع ليحسن
الانشاء لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد
من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر والحاقه باواخر الابيات والمصاريع
وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما نص عليه
من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك
النظم بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو انما
يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا متبعا باشباع حركته

واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت به كما في قول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي
ان اصبت لقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف
وعوض عن الالف عند التغني نون الترنم واما يلحق القافية المقيدة وهي
ماكان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقيد الصوت
بها وامتناع امتداده لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق ليتيسر
امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترقن مشتبه الاعلام
لماع الخفقن فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن
مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز
عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا
يسقط عن التقطيع وليس للقسم الاول اسم مختص واعلم ان تنوين الترنم
ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان
معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من
المعاني ~~هو موضوع الترنم~~ من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة

المعتبرة

المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار
الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو
وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه
فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه
اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن
زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف الابن من الخط
لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن
صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت
لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم **نون التاكيد** فنها
خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف
الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها

تكسر معها لشبهها فيهما بنون التثنية تخبض اي نون التاكيد بالفعل المستقبل
الكاين في ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي
نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض
نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف
والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات
الدالة على الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا
وقلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومن لا قليلا لخلوه
عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهها له بالنهي ولزمت اي نون
التاكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره هو
ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل
وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى زيادة نون التاكيد
فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد في مثل اما
تفعلن اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا تاكيد الفعل
ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد
خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو

المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين على حده
ان يكون الساكن في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء
الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على
الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل
النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكورين وضمير
المخاطب وهو الواحد المذكر غايبا كان او مخاطبا والمؤنث الغايبة مفتوح
طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما
غير ما ذكر فقوله ونقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان واضربنان بمنزلة
الاستثناء عنه فنقول في المثنى اضربان باثبات الالف لئلا يشتبه
بالواحد واضربنان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل
نون التاكيد لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية
وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا
ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في
الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النونان الثقيلة والخفيفة

Copyright © King Saud University

في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر
الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع
وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين وهو شيئان جمع المذكر نحو
اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي
واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزن وارمن يا قوم بحذف
الواو كما حذفت في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي الغرض ويضم
الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا
الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين
كما اخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو
اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويبنى بها

الف

اما مع ضمير بارز

الف التثنية تقول اغزوان وارميان واخشيان برد اللامات وفتحها
كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير
البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين في هل
ترى كما يقال ترايان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح
كما تفتح مع المتصل وهل تردن في هل تردون باسقاط نون الجمع والحاق
نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا مثال لما فيه بارز
يضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال
لم تري الناس هذا مثال لما فيه بارز تكسر لاجل النون واغزون عطف
على هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون بحذف الواو والمحذوفة
كما يرد مع ضمير التثنية في اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو والمضموم
ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف الياء المكسور ما قبلها
كما قيل اغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع
في كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما
هو مع غير الضمير البارز كما اشرنا اليه والنون المخففة يحذف للساكن
اي للقاء ساكن بعدها ان كان المذكور بعدها وفي بعض النسخ ان كان اي الملاقي

الساكنين كقول الشاعر لا تهين الفقير علك أن تركع يوماً والدهر قد
رفعه أي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي
بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهين
الفقير ولم تحركوها كما تحرك التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما
يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف ايضا المخففة في حال الوقف على ما الحقت به تخفيفا اذا انضم
او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا
(نائب الفاعل صلة او صفة)
الحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء
فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف
التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم في الوصل والمخففة
ليست بلازمة فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح
ما قبلها تقلب الفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين
اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا انضم وانكسر يحذف نحو اصبت خيرا
واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا
من تبعة شر وزنا ضرا واجعل نونات نقايضنا خفيفة كانت او ثقيلة في

موافق

موافق الندامة منقلبة بالف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل
على من كلمة شفاعته في محو ارقام الضلالات كافية وعن مغفرة اسقام
الجهالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمرة احبائه
قد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد الى
البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي فقه
الله سبحانه في وظايف عبوديته للاغراض
من مطالبة الاعواض والاغراض
لسنة ستة وثمانين وتسعمائه

تمت

٢١٥

الخط باقي والعمر فاني العبد عاصي والرب عافي
اللهم اغفر ذنوبي واستر عيوبي اللهم اغفر لجميع امة محمد صلى الله عليه وسلم

Copyright © King Saud University

لغة شرح
ورشنه عوامل

رسالة
واسطه

اللهم يا فارج الهم يا كاشف الغم

افندم [illegible] اعلم نصيبی
خدر قل خانك نادانر كو
كتاب اولسه انسك [illegible]
صقو [illegible]

[illegible] ای بار [illegible] كتونذر
[illegible] اولمه [illegible] دوشمز

[illegible] افندی جليل
[illegible] اولدی كفيل

Copyright © King Saud University